

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤١٩**

الجمعة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فابيوس	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غارسيا مارغايو
	أنغولا	السيد أوغوستو
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد لابي فييا
	الصين	السيد ليو جيايي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنييو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلوود
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2015/176).

1508776 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2015/176)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بصديقنا، الأمين العام، والوزراء وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، باكستان،البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بولندا، تايلند، تركيا،الجمهورية العربية السورية،، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، العراق، غواتيمالا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النمسا، الهند، هنغاريا، هولند، اليابان واليونان.إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد زيد بن رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ غبطة لويس روفائيل الأول ساكو، بطريرك بابل على الكلدان؛ والسيدة فيان دخيل، عضو البرلمان العراقي.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد الحسين، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأفراد التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد ستافروس لامبرينيدس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان، وسعادة السيد أفق كوكجن، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/176، وهي رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية فرنسا على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

إنني أشعر بقلق بالغ إزاء الأخطار الجسيمة التي تواجهها الأقليات في أنحاء الشرق الأوسط. فحياة الملايين من الأفراد والنسيج الاجتماعي في بلدان بأكملها معرضان للخطر.

والآن، يقبع آلاف من المدنيين تحت رحمة الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم (داعش). ومقاتلوها يذبحون بصورة ممنهجة الأقليات الإثنية والدينية،

والذين يختلفون مع تفسيرها الملتوي للإسلام وأي شخص يعارض رؤيتها النبوئية. إنهم يستهدفون النساء والأطفال بوحشية بشعة، ويدمرون الرموز الدينية والثقافية التي تشكل تراث الإنسانية.

ونرى هذا ينتشر الآن في سوريا والعراق وليبيا – بل حتى في اليمن، حيث أدى قصف المساجد في الأسبوع الماضي إلى مزيد من العنف الطائفي. وأدين بأشد العبارات جميع أشكال الاضطهاد وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية للأفراد والمجتمعات المحلية على أسس دينية أو عرقية أو عنصرية أو قومية أو غيرها. وأحث جميع الأطراف على ضمان حماية المدنيين وصون حياة الأشخاص الأبرياء.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن – وجميع من يتمتعون بالنفوذ – أن يقدموا المساعدة اللازمة لشعوب المنطقة كي تتمكن من استعادة تنوعها التاريخي والدينامي. وذلك أمر ضروري لتأمين مستقبلنا المشترك.

(تكلم بالإنكليزية)

وتقتضي الجرائم الفظيعة التي تُرتكب في المنطقة التصدي لها على نحو عاجل. ويجب علينا إنهاء إفلات مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة بحق سائر المجتمعات المحلية من العقاب. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الانتهاكات في مجال مكافحة الإرهاب خطأ أخلاقي، وتؤدي إلى نتائج عكسية من الناحية الاستراتيجية. ولا يعفي ارتكاب الفظائع الحكومات عن مسؤوليتها عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وفي العراق، أوردت بعثة التحقيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات تشير بقوة إلى احتمال ارتكاب تنظيم داعش جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وفي آب/أغسطس الماضي حذّر مستشاراي الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية من أن الأفعال التي ارتكبها تنظيم داعش قد تشير إلى خطر الإبادة الجماعية. ونرى أيضا ممارسة العنف الطائفي بحق السكان المحليين في المناطق المحررة من سيطرة ذلك التنظيم.

وهناك أدلة قوية على تحول أفراد ينتمون إلى مختلف الأقليات إلى ضحايا للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. وينطبق ذلك بوجه خاص على النساء والفتيات. ويجب أن نتذكر أيضا أن التطرف العنيف في العراق كان قائما قبل توغلات داعش في العديد من المناطق. ويجب علينا التصدي للأسباب الكامنة لذلك.

وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، وزيادة شمول الجميع، فضلا عن تعزيز التماسك الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن. وأدعو الحكومة إلى بذل مزيد من الجهود صونا لحقوق الإنسان واستعادة سيادة القانون في المناطق المحررة من تنظيم داعش. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد العراق في هذا الجهد.

وبحلول العام الخامس على النزاع في سوريا، أدى عدم المساءلة إلى زيادة هائلة في معدلات جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد ارتكبت القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول في سوريا، وخاصة تنظيم داعش وجبهة النصرة، هذه الأفعال النكراء معا. وإذ ننظر في محنة مجتمعات الأقليات، يجب علينا التشديد على الاختلافات، والتأكيد بدلا عن ذلك على قيم التنوع والتعايش السلمي فيما بينها. وأحث المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، على التغلب على الخلافات والبحث عن سبل جديدة لكفالة حماية جميع المدنيين السوريين.

وفي غضون أيام قليلة، سأزور الكويت لحضور مؤتمر دولي لإعلان التبرعات لسوريا. وأدعو جميع البلدان إلى

التبرع بسخاء لمساعدة ملايين السوريين الذين يعانون، فضلا عن مساعدة البلدان المجاورة التي تتحمل العبء الأكبر في استضافتهم. وتكتسي هذه المساعدة الإنسانية أهمية بالغة أيضا بالنسبة للاستقرار السياسي للمنطقة.

ويساورني قلق بالغ إزاء التطورات الجارية في ليبيا. فما تزال الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش تستهدف الأقليات وتشن الهجمات على المواقع الدينية. وفي خضم الانتشار الواسع لنطاق العنف تظل الأقليات الدينية أكثر الفئات ضعفا وعرضة للخطر. ويجب على الأطراف الرئيسية أن تتوصل إلى اتفاق على وضع حد للتراع العسكري والسياسي في البلد على وجه السرعة. وذلك أمر بالغ الأهمية لتفادي خطر سيطرة الجماعات الإرهابية على ليبيا. ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار التوترات القبلية في جنوبي البلد، والتي من شأنها أن تشعل فتيل العنف على أساس من الهوية. ولن تكلل أي استراتيجية بالنجاح دون التعاون الإقليمي القوي وتمكين الدولة الليبية.

وتواصل الأمم المتحدة وضع خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف، يُتوقع إطلاقها في أيلول/سبتمبر. وما زلنا نواصل أيضا زيادة جهودنا الرامية إلى تعزيز التنوع في الشرق الأوسط وحمايته. وأعتزم تشكيل فريق من النساء والرجال ممن يحظون بالاحترام والفهم العميق للقطاعات الدينية والمدنية والثقافية والأكاديمية وقطاع الأعمال في المنطقة. وسيكون ذلك الفريق بمثابة فريق استشاري معني بالشؤون الطائفية، داخل الطوائف وفيما بينها على حد سواء.

وتقع على الحكومات والأطراف المعنية المسؤولية الرئيسية عن حماية الأقليات. ولكن يجب علينا العمل مع الشركاء في المجتمع المدني، والزعماء الدينيين والجهات الأخرى ذات النفوذ، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية وغيرها. وأحث الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية على وجه الخصوص، على ألا يكفّوا عن تذكير أتباعهم دائما بأن الأديان إنما تدعو إلى السلام وليس إلى العنف والحرب.

وفي الشهر المقبل، سيدعو رئيس الجمعية العامة وشخصي، عددا من القادة من مختلف الطوائف الدينية إلى حدث خاص سيعقد في الأمم المتحدة. ونعتزم الاستفادة من خبرة تحالف الأمم المتحدة للحضارات بغية تعزيز التفاهم والمصالحة.

(تكلم بالفرنسية)

ويعتبر الشرق الأوسط على نطاق واسع مهدا للكثير من حضارات العالم العظمى. واليوم، فلنعقد العزم على تمكين السكان، ولا سيما الشباب – من تحويل المنطقة إلى مهد لعالم أكثر استقرارا وأمنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشتنا اليوم – التي نرحب بها، ونشكركم عليها، السيد الرئيس – إنما هي مناقشة بشأن التسامح، أي تلك الرؤية الواسعة التي تُقِر الاختلافات بين الأشخاص وتتقبلها، على نقيض أيديولوجية الهوس التي تفرض الانصياع والقسوة والغِلظة على الآخرين.

وتستهل ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كما يلي:

> ”إذ تدرك أن ثمة روابط مشتركة توحد جميع الشعوب، وأن ثقافات الشعوب تشكل معاًتراثا مشتركا، وإذ يقلقها أن هذا النسيج الرقيق يمكن أن يتمزق في أي وقت“.

إذ ذلك النسيج لتراثنا إنما هو أملنا الوحيد لإحلال السلام الدائم في العالم. وإلا فسوف تدمرنا تلك الجماعات التي لا تقبل الاختلاف، والتي عقدت العزم على مواجهة كل من يخالفها الرأي. وإن أردنا البقاء، فلا مناص لنا من الإقرار

بالتعددية، أي بمجتمعات تثري بعضها بعضا عن طريق التبادل فيما بينها وتقوم على الاحترام.

ومن السهل أن يصوّر البعض الشرق الأوسط الآن على أنه ممزق استثناءً. لكن وفي واقع الأمر، فإن تاريخ المنطقة يتسم منذ أمد طويل بقبول الهويات المتعددة. وقد تأججت نيران الأزمات والفظائع الكبيرة التي نشهدها اليوم من جراء التمييز والفشل المتعمد في احترام المساواة وحقوق الإنسان. ففي سوريا، على سبيل المثال، أرغم العنف الذي مورس في قمع الاحتجاجات السلمية، ثم الحرب الأهلية الآن، الكثيرين على اللجوء إلى مأوى الهويات الإثنية والدينية. وسرعان ما تحولت الاختلافات الحميدة بل المحتفى بها أيضا فيما بين الطوائف ذات يوم، إلى انقسامات مريرة وفتاكة تبعا للانقسام الحاد الذي يشهده البلد الآن. وقد عانت العديد من الطوائف من أعمال العنف المروع والهجمات المحددة الأهداف من قبل جميع الأطراف، على أساس من انتمائهم الديني أو العرقي في غالب الأحيان.

وإذ تمتد الفوضى والعنف في سوريا عبر الحدود الدولية، فقد أسفر كلاهما عن نشأة تنظيم داعش، وهي جماعة تكفيرية ذات تفكير شمولي آلت على نفسها إخراس أي صوت معارض لنهجها. وفي العراق الذي يتسم بثراء مشهده الثقافي على نحو استثنائي، ظلت تعيش فيه طوائف بعينها منذ فجر التاريخ. لكن وقبل أسبوعين، توصلت بعثة تحقيق تابعة لمفوضيتي إلى أن الهجمات الوحشية التي شنها داعش ضد الآيزيديين قد تصل إلى جرائم الإبادة الجماعية. وقد عانت طوائف أخرى أيضا – كما يبيّن تقريرنا – من العنف، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، على يد الجهات الفاعلة من غير الدول والقوات التابعة للدولة. وهُدمت أيضا معالم أثرية عريقة وبالغة الأهمية، ونحن ندين ذلك كله.

ولا ريب أن داعش تنظيم مقزز ومنفّر. وبدلا عن النسيج الاجتماعي المعقد المتشابك في سوريا والعراق فقد بدأ يحل محله اليوم من عقدوا العزم على طمس أي خلاف وازدراء أي خيار غير مطابق لنظرتهم، وهي نظرة غير رقيقة البتة بحد ذاتها. مع ذلك، وفيما يبلغ حد المفارقة المؤلمة ويدعو إلى السخرية المروعة، أن تنظيم داعش ربما يكون أكثر استعدادا لقبول أفراد من أصول عرقية متباينة عندما يتعلق الأمر بأعضائه – ما دام هؤلاء الأعضاء يعملون في امتثال تام لأيديولوجيته التكفيرية ذاتها – بالمقارنة إلى العديد من الدول عندما يتعلق الأمر بمواطنيها. فكيف يمكن هذا؟

وغالبا ما يكون اهتمام المجتمع الدولي بالحقوق الإنسانية للأقليات جزئيا ومتقطعا على حد سواء. جزئي بمعنى أن الدول كثيرا ما تسلط اهتمامها بشكل رئيسي على الطوائف التي تتقاسم معها الروابط الثقافية، مع إغفال الانتهاكات التي ترتكب بحق الطوائف المهمشة الأخرى، وتجاهل الشواغل المتعلقة بالفئات التي تتعرض للتمييز في بلدانها. ثم إنه اهتمام متقطع لأنه لا يشدد على حقوق الأقليات غالبا إلا بعد اندلاع العنف المفرط، على الرغم من أن ذلك الاندلاع دائما ما يكون مسبوقا بسنوات عديدة من الاستبعاد وتجاهل الحقوق اللغوية والدينية، علاوة على وضع العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة لتلك الفئات في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة. وإن كنا لا نبدي اهتماما بحقوق الأقليات إلا بعد بدء المذابح، فإن ذلك يعني أننا قد فشلنا سلفا.

ولا ينمو التعصب ويزدهر دائما إلا في ظل انعدام التسامح وانتهاك المعايير العالمية لحقوق الإنسان. فهو ينمو في تلك الدول التي تخون تطلعات شعوبها، وتخفق في احترام الدستور، علاوة على عدم تقبلها حقا للتنوع اللغوي والديني الذي تزخر به مجتمعاتها. وينمو التطرف أيضا في تلك الدول التي يُكبح فيها صوت جميع أفراد المجتمع وتُمنع فيها مشاركتهم، وينمو التعصب أيضا في تلك الدول التي يهاجم فيها نشطاء المجتمع

المدني الذين يوفر عملهم – للمفارقة – أفضل ترياق ضد سمّية التطرف. ولكي نتحصن ضد المزيد من التطرف على نحو أفضل، يجب علينا دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والدفاع عنهم بدلا عن سجنهم وتعذيبهم.

وللأسف، فإن هناك الكثير من مثل هذه الدول في الشرق الأوسط وغيره من المناطق، التي توفر أفعالها وإجراءاتها التربة الخصبة اللازمة للتعصب، وحيث يضرب التطرف بجذوره عميقا. وبوسع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، التي تتولى مفوضيتي تنسيق أعمالها، أن تساعد الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات ترمي لإتاحة الفرص للجماعات والأقليات المهمشة، فضلا عن بناء المزيد من الحماية لحقوقها الإنسانية. ولن يتسنى لنا البقاء جميعا إلا بإصرارنا على صون كرامة الإنسان وقَدْرَ جميع البشر فضلا عن كفالة حقوقهم وحرياتهم في هذا الكوكب على نحو سليم ولائق.

وما دام يتواصل تمزيق ذلك النسيج الرقيق، فإنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات بالإجماع وبشكل حاسم لإنهاء النزاعات وإحالة الحالتين في العراق وسوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب عليه وضع حد للقتال الدائر في اليمن وليبيا والبلدان الأخرى أيضا. أم أنه يتعين علينا الانتظار حتى تجف دموع الضحايا من سائر البشرية، وإلى أن ينعدم الباكون فتبكي الحجارة وحدها في نهاية المطاف؟ وأي خير نجنيه بعدئذ؟ وأي خير سنجنيه جميعا إن تقاعسنا عن العمل أو إن شرعنا فيه متأخرا جدا إلى حد ينزع عنه فعاليته؟

وسرعانما تتبدد هذه الرابطة المشتركة القائمة الآن، ما لم نبدِ من الحزم الجماعي المشترك الآن، جنبا إلى الحفاظ على الروابط المشتركة بين الثقافات على مر العصور. إن لم نفعل ذلك، فياله من دين مروع وخبيث سيقع عبؤه على عاتق أطفالنا، وهو أمر آمل ألا نسمح بحدوثه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن إلى البطريرك ساكو.

البطريرك ساكو (تكلم بالفرنسية): باسم المسيحيين المنتمين إلى مختلف الطوائف العرقية والثقافية الذين هم على محك عصيب الآن في الشرق الأوسط، أود أن أتقدم بالشكر إلى الحكومة الفرنسية، وخصوصا إلى وزير خارجية فرنسا، السيد لوران فابيوس، على قيادة هذه المبادرة الإنسانية الرائدة.

وكما قد يعلم أعضاء المجلس، فإن هذا العام يصادف الذكرى المئوية لمذابح المسيحيين في عام ١٩١٥. اليوم، وبعد مضي ١٠٠ عام على تلك الأحداث، فإننا نشهد حالة مأساوية أخرى، دفعت آلافا من المسيحيين إلى الهجرة. وهذه خسارة كبيرة للجميع.

صراحة، إن ما سمي بالربيع العربي انعكس سلبا علينا. ولو أتيحت لنا فرصة التناغم ضمن النسيج المتنوع من المجموعات الدينية والعرقية في منطقتنا، لكانت هناك قوة دافعة نحو السلام، والاستقرار، والتقدم، والانفتاح في جميع أنحاء المنطقة.

وأود في هذه القاعة أن أوجّه رسالة بوَحي من القيم الروحية والإنسانية التي أؤمن بها. إن التعايش الإيجابي على أساس السلام والعدالة، وبروح المحبة والمواطَنة، ينبغي أن يبقى في أعلى سلّم أولويات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وفيما يخص بلدي، أدعو إلى دعم الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان من أجل تحرير جميع المدن العراقية، لا سيما الموصل والبلدات والقرى في سهل نينوى، التي يسكنها المسيحيون والأيزيديون والشبك على حد سواء. وأدعو إلى توفير حماية دولية لسكان هذه البلدات والمدن الذين شُردوا قسرا من ديارهم. وينبغي إنشاء منطقة آمنة واعتماد قانون يتعلق بالعقارات والملكية بغية كفالة حقوقهم في أراضيهم،

وتمكينهم من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية. وينبغي أن تكون الحكومة المركزية أيضا مسؤولة عن تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

إن المشكلة الرئيسية تكمن في إدراك مختلف مكونات الدولة – كيفية النظر إلى الدين، والمواطَنة، والأفراد، ودور المرأة، والتربية الوطنية – من أجل العيش معا في سلام واحترام. فالجماعات الإسلامية المتطرفة ترفض العيش مع غير المسلمين. إنها تعمل على اضطهادهم واقتلاعهم من بيوتهم وتدمير جميع آثارهم التاريخية. ونحن نواجه أزمة إيديولوجية وثقافية – وهي وسيلة لاحتكار السلطة، وتعطيل المؤسسات، وتقييد الحريات. لذلك، ثمة حاجة ملحة إلى وضع معايير متسقة تستند إلى القانون الدولي.

وفيما أخاطب المجلس، ينبغي أن أشدد على أن الإرهابيين الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية ينبغي عدم تصنيفهم في خانة الزعماء المسلمين الأبرياء. في الواقع، هناك أغلبية مسلمة صامتة ومسالمة ترفض تسييس الدين وتقبل العيش المشترك في إطار دولة علمانية، دولة القانون والمؤسسات.

ويتضح بصورة متزايدة أن السلام والاستقرار لا يتحققان بالأعمال العسكرية وحدها. والعمل العسكري، في الواقع، لا يمكنه تفكيك طريقة التفكير هذه التي تدمر البشر والتراث الثقافي. إنّ ذلك يستدعي من المجتمع الدولي، بما فيه جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أن يتخذ تدابير قانونية حاسمة. فعلى سبيل المثال، يمكنه اعتماد الحلول السياسية والثقافية والتعليمية. وينبغي أن تكون هذه الحلول مناسبة لحماية الفسيفساء الوطنية التي تضم الأفراد، والأشخاص، والجماعات بصرف النظر عن أديانهم وخلفياتهم العرقية المتنوعة. ويجب المحافظة على حقوق جميع المواطنين وتعزيز العلاقات بينهم.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى تهديد ناشئ أكثر أهمية. عندما يُحرم الملايين من الأطفال والشباب من الالتحاق بالمدارس والحصول على التعليم ويُجمع ملايين اللاجئين في مخيمات دون رعاية واهتمام خاصّين، يتزايد الإحباط والبطالة والفقر، الأمر الذي يمكن أن يتطور بسهولة بالغة إلى جوّ من الانتقام والانفتاح على التطرف. لذلك، هناك حاجة إلى توفير الرعاية لهؤلاء اللاجئين عن طريق تلبية احتياجاتهم والتخفيف من معاناتهم. ويجب أن نلتزم بعملية فعلية للخروج من هذه الحلقة المفرغة.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي من خلال الأمم المتحدة اعتماد سياسة تنفيذية استنادا إلى تحديث الدساتير والقوانين. ومن شأن ذلك أن يعزز العدالة والمساواة والكرامة لجميع المواطنين دون تمييز ضد مجموعة واحدة لصالح مجموعة أخرى. ومن الضروري أن تكون لبلداننا حكومات علمانية تضمن المساواة لجميع المواطنين. وينبغي أن تكون هذه الحكومات مسؤولة عن حماية جميع الأفراد. ويجب أن تعمل بصورة شاملة على حماية حقوق جميع مواطنيها.

ثانيا، ينبغي تشجيع الزعماء الدينيين على اعتماد خطاب معتدل يعمّق الإحساس بالمواطَنة. ومهما تكن معتقداتهم الدينية أو أصولهم العرقية، ينبغي أن يعززوا الشعور بالانتماء إلى تراثهم الوطني، وليس حصرا إلى طوائفهم الدينية أو عشائرهم. وهناك عامل ضروري يتمثل في إصلاح البرامج التعليمية، بغية تعزيز مبادئ الاحترام بين المواطنين وتشجيع التسامح والتواصل. فذلك يبدد أيضا الانقسام والكراهية والرغبة في الانتقام. كل هذا يوفر الحماية للأجيال المقبلة من عواقب التطرف والعنف والإرهاب. وهذه الأمور لا يمكن تحقيقها إلاّ إذا قدّم كبار رجال الدين تفسيرا صحيحا للنصوص الدينية، مع عدم السماح إطلاقا باجتزائها من سياقها.

ثالثا، ينبغي اعتماد قانون يجرّم جميع الدول والأفراد الذين يدعمون الجماعات الإرهابية، سواء أكان ذلك ماليا أم فكريا، أو من خلال تزويدها بالأسلحة. فأفعالهم جريمة ضد السلام الاجتماعي. ولا بد أن يخضعوا للمساءلة.

رابعا، يجب تطوير منظمات حقوق الإنسان وتعزيز المجتمع المدني. وينبغي دعم هذه المنظمات بحيث لا يكون دورها استشاريا فحسب، وإنما تنفيذيا على الصعيدين الإقليمي والدولي معا.

وأود أن أعرب للمجلس عن أفضل تمنياتي بالنجاح في مهمته الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيان دخيل، العضو في البرلمان العراقي.

السيدة دخيل (العراق): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس. باسم الأيزيدية والأقليات وكل المضطهدين في العراق، أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد معالي وزير الخارجية الفرنسي، وإلى دولة فرنسا حكومة وشعبا على مواقفها الإنسانية تجاه أبناء شعبنا.

وأيضا نشكر السيد بان كي مون الأمين العام لجهوده من أجل إحلال السلام في كل بقاع العالم.

أقف اليوم هنا لا لأتكلم فقط باسم المكون الأيزيدي الذي عانى ما عاناه في العراق بسبب تمدد أخطر تنظيم إرهابي على الأرض، ولكني في نفس الوقت، أعبر عن موقف كل العراقيين بكافة أطيافهم، الذين دفعوا ثمن تمدد تنظيم داعش داخل العراق.

كما أود أن أنقل لكم تحيات وأمنيات رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري، لجلستكم هذه بالتوفيق. كما أنقل لكم تحيات وموقف حكومة وشعب إقليم كردستان لأي قرار يصب في صالح الأقليات ومصلحة الشعب العراقي.

إن تنظيم داعش الإرهابي يشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين. واليوم، العراقيون بكافة أطيافهم يمثلون خط المواجهة الأول في التصدي لهذا الإرهاب. وأقولها وبحزن شديد إن الأقليات في العراق من المسيحيين والأيزيديين والصابئة والتركمان كانوا الضحية الأولى والأكثر تضررا من تمدد هذا التنظيم. وهم الذين تصدوا بشكل مباشر لعصابات داعش الإرهابية من خلال حجم التضحيات التي قدموها، ومن خلال الجرائم التي ارتكبت في حقهم. جرائم لم يشهد لها التاريخ مثيلا في أي بقعة من العالم. جرائم طالت النساء والأطفال والشيوخ، ووصلت إلى حد إعادة زمن الاستعباد، من خلال أسر النساء الأيزيديات وتحويلهن إلى سلع تباع وتشترى في جريمة يندى لها جبين الإنسانية، ويجعل المجتمع الدولي أمام مسؤولية أخلاقية قبل مسؤولياته القانونية تجاه ضحايا الإرهاب، ومد يد العون إلى الشعب العراقي عامة والأقليات خاصة للخلاص من هؤلاء الإرهابيين وتنظيمهم البشع، الذي أوقع أبشع الجرائم في حق العراق والعراقيين. لم يسلم أحد من أبناء شعبي، لا المسيحيين ولا الأيزيدين ولا الصابئة ولا التركمان ولا الكرد ولا حتى الشيعة. فجميعا سمع عن جريمة سبايكر التي ذهب ضحيتها ١ ٥٠٠ شخص في يوم واحد. وهذا أكبر دليل على أن تنظيم داعش لا دين له ولا إنسانية ولا ينتمي إلى أية جهة. والإسلام برئ من هذه الأفعال الشنيعة التي يرتكبها عناصر داعش.

أود أن أضع أمام مجلسكم بعض الإحصائيات عما حصل للأيزيدين في العراق. الأيزيدون الذين كانوا لغاية ٣ آب/أغشطس ٢٠١٤، أي قبل هجوم كيان داعش الإرهابي على قضاء سنجار، أناس مسالمين فقراء غالبيتهم من المزارعين، عددهم يقارب الستمائة ألف نسمة في العراق. اليوم ٤٢٠ ٠٠٠ منهم نازحون في مخيمات في محافظات إقليم كردستان. و ٨ ٠٠٠ منهم موجودون في مخيمات بكل من سوريا وتركيا. ٥ ٦٨٠ شخصا منهم مخطوفون بين رجل ومسن وفتاة وإمرأة وطفل. ما يقارب الألف طفل بين عمر الأربع وعشر سنوات أُخذوا عنوة من ذويهم، حجزوا في مقرات داعش لتدريبهم ليشكلوا جيلا إرهابيا جديدا. ٣ ٠٠٠ فتاة أيزيدية مخطوفة يعن كسلع في أسواق النخاسة داخل العراق وخارجه بعد أن يتم انتهاكهن

بشتى الطرق النفسية والجسدية. تباع الفتاة الواحدة الأيزيدية بـ ١٨ دولارا. في أي عصر نحن؟

أكثر من ٢ ٠٠٠ أيزيديا ذبحوا بدم بارد على يد كيان داعش الإرهابي لا لشيء إلا لأننا أيزيدون ونعتنق دينا مختلفا عن معتقد كيان داعش الإرهابي.

نذبح، نقتل، تغتصب نساؤنا، تباع فتياتنا الصغيرات، يؤخذ أطفالنا لا ندري لأي مصير، نباع ونشترى كسلع في السوق، لأي ذنب لا نعرف.

إنها لفرصة طيبة أن أكون هنا وأترجم لمجلسكم معاناة شعبي وأضع أمامكم ما نتمنى أن يتحقق عبر مجلس الأمن، صمام الأمان الوحيد الذي بقي لنا بعد أن اضطهدنا كثيرا بسبب الدين والمعتقد، بسبب دين نؤمن به وتكفره جماعات تنظيم داعش.

جملة مطالبنا تتلخص في، أولا اعتبار ما حصل للأيزيدية إبادة جماعية، واتخاذ قرار بهذا الشأن وخاصة وإن ما حصل لنا تنطبق عليه كل المعايير والشروط القانونية لاعتبارها جريمة إبادة جماعية ضد الإنسانية.

ثانيا، فرض الحماية الدولية للأقليات في مناطق سكناهم وبالأخص الأيزيدين والمسيحيين والشبك، الذين لن يستطيعوا العودة إلى العيش في أرضهم حتى بعد تحريرها بعدما عانينا من كيان داعش ومن ساندهم على أرض العراق.

ثالثا، حث المجتمع الدولي للإسراع بالقضاء على كيان داعش الإرهابي وبالأخص في محافظة الموصل لنتمكن من استرجاع أكثر من ٣ ٠٠٠ إمرأة أيزيدية مخطوفة يلاقين أشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي.

رابعا، دعم وتسليح الجيش العراقي، وقوات البشمركة وكافة القوى الوطنية في العراق التي تحارب كيان داعش اليوم نيابة عن العالم بأسره.

خامسا وأخيرا، إعادة إعمار المدن التي دمرها يد الإرهاب ومعالجة الآثار التي تسبب بها هجوم التنظيمات الإرهابية على العراق، وبالأخص على الأقليات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أشكر السيدة دخيل على هذا البيان القوي للغاية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا.

سأتكلم بشكل لا لبس فيه.

ونحن في الشرق الأوسط نواجه عملية همجية ومنهجية من الاستئصال العِرقي والديني. ومع أنَّ المسلمين هم، من حيث الأعداد، الضحايا الرئيسيون لإرهاب الجهاديين، فإنَّ الطوائف غير المسلمة تجد نفسها مستهدَفة بشكل خاص. إنها تجسِّد شكل التنوُّع الذي يريد تنظيم داعش القضاء عليه. فالمسيحيون والايزيديون والتركمان والأكراد والشَّبَك، كلهم مهدَّدون بما يمكن أن أسمِّيه مثلَّث الرعب بأضلاعه الثلاثة: النفي القسري والاسترقاق والموت.

وفرنسا، بسبب تاريخها، ترتبط بعلاقات وطيدة مع المسيحيين المشرقيين، فضلاً عن أن لديها تقليدا قديما يتمثل في حماية الأقليات. ونحن نعتزم أن نبقى أوفياء لهذه الأشياء التي تمثل مبادئ الأمة الفرنسية.

ففي العراق، كما تبيَّن بوضوح، جرى تعقب المسيحيين عقب الاستيلاء على الموصل في الصيف الماضي. والحالة في سوريا مأساوية: فقد اختطف تنظيم داعش نحو ٢٢٠ مسيحياً أشورياً في منطقة الحسكة بشمال البلد. وامتدَّ الاضطهاد إلى أبعد من الحدود الرسمية للشرق الأوسط. ففي الشهر الماضي، قُطِعت رؤوس ٢١ مصرياً قبطياً في ليبيا. ويودّ تنظيم داعش أن يواصل توسيع شبكته الإرهابية. ومع أنني ذكرتُ استهداف المسيحيين، فإنَّ داعش يعتدي على جميع الأقليات بالوحشية

نفسها. ويخطر بالبال على سبيل المثال خصوصاً الأيزيديون الذين حوصروا في جبل سنجار أو الأكراد الذين جرى استهدافهم في كوباني. وهمجية التنظيم تضرب حتى الآثار التي ترمز إلى التنوع – والتي وصفها المفوَّض السامي بالفسيفساء. فقد نهب أولئك الإرهابيون المتحف في الموصل وهاجموا مدينة نمرود الأشورية القديمة ومدينة الحضر الفرثية. إنهم لا يريدون محو الحاضر فحسب، بل يدمِّرون جذوره فعلياً– وهم يريدون للتاريخ ألاَّ يبدأ قبلهم أو بدونهم.

إنَّ خطر مشروع داعش هو خطر الزوال الكامل للأقليات. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي؛ ألاَّ نبقى جماعياً قوة عاجزة. لهذا السبب، أودّ أن أوجِّه من هذه القاعة رسالة مزدوجة – رسالة تضامن مع المضطهدين ورسالة تصميم ضد الإرهابيين، الذين اعتبرهم المفوض السامي أمراً مقيتاً. فعلينا أن نُظهِر للأقليات في الشرق الأوسط أننا إلى جانبهم، وإلى جانب الدول التي تحترم التنوع. وعلينا أن نجعل إرهابيي داعش يدركون أننا سنقاتلهم بلا هوادة ونهزمهم.

لقد حاول العالم في الأشهر القليلة الماضية أن يستجيب للطوارئ الإنسانية بغية إنقاذ هذه الأقليات من الموت. ومع أنه من الواضح أنَّ هذه الجهود تبقى لازمة، فإننا جميعاً يمكننا أن نرى أنها غير كافية. فالأقليات لا تطلب إحسانا، بل إنها تطلب حقوقها. ويجب أن تكون مَهمَّتنا عودة الأقليات المشردة إلى بيوتها. ويتعيَّن استخدام جميع الوسائل في هذا المسعى.

أولاً، يجب أن يكون هناك دعم إنساني. فالحالة مُزرية. وجهودنا الجماعية ينبغي أن تمكِّن الأقليات المنفيَّة من العودة إلى الوطن بأمان وكرامة. ووكالات الأمم المتحدة، وخصوصاً المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تؤدي دوراً متميزاً ورئيسياً. ونعتقد أنه ينبغي لها تركيز جهودها على مثل هذا الدعم. ويتعين على الدول الأعضاء تعزيز دعمها المالي جدّياً، وهو أمر أساسي بصورة مطلقة. وأقترح على وجه التحديد أن ننشئ صندوقاً محدداً للمساعدة على العودة، وذلك للمساهمة في إعادة بناء البيوت وأماكن العبادة.

بناءً على ذلك، ينبغي لنا اتخاذ النهج نفسه تجاه العمل العسكري. ومع تراجُع داعش، يتعين علينا أن نمكِّن الأقليات من العودة إلى المناطق التي اضطرت لمغادرتها. وهذا يعني أنَّ القوات البرِّية المنتشرة حالياً يجب أن تسهم في ضمان عودتها، لأنه بدون الأمن لن تكون هناك عودة مستدامة. وفي المناطق التي لم يتمَّ تحريرها بعد، تريد فرنسا من التحالف، بالتعاون مع السلطات العراقية من جهة، والمعارضة السورية المعتدلة من جهة أخرى، جعْل عودة الأقليات جزءاً من استراتيجيته. وبالتزامن مع النضال ضد الجهاديين، يجب أن يصبح الحفاظ على الأقليات في العراق وسوريا هدفاً رئيسياً للجهد العسكري للتحالف والقوات المحلية.

وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بمكافحة الإفلات من العقاب. وإننا ندعو دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك لكي تتمكَّن المحكمة الجنائية الدولية من محاكمة مرتكبي تلك الجرائم. وحتى إذا أثار ذلك مسائل قانونية، ففي ضوء ما حدث من تدمير لا يمكن عكس مساره، نعتقد أنّهَ ينبغي إدراج الإبادة الثقافية الجماعية في نطاق الجرائم ضد الإنسانية. ويجب مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – ولا سيما إرهابيي داعش. ونعتقد أنه من الضروري أن يُحيل مجلس الأمن مثل هذه المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وبصورة أعمّ، نعلم جميعاً أنه لن يتيح العودة المستدامة والهادئة للأقليات سوى حل سياسي شامل. ولهذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم توطيد الدول التي تكفل تعايش جميع شرائح المجتمع، بدل تأييد طائفة وحيدة، لأنَّ الطائفية، كما قيل ببلاغة، تولِّد التطرف. ووحدها الدول الشاملة للجميع والتي تحمي التنوع وتوفِّر المواطنة الكاملة للجميع، يمكنها

استعادة ثقة الناس، وبخاصة الأقليات. ومن خلال هذا المفهوم للشمول، فإن ضمان مكان للأقليات يقع في صميم حل هذه الأزمات. وسأعطي ثلاثة أمثلة.

ففي العراق، كان الردّ على الإرهابيين عملية توحيد ومصالحة، أطلقها رئيس الوزراء العبادي؛ غير أنه يجب زيادة تلك الجهود. وهذا شرط مسبَق لوحدة العراق واستقراره وسلامه.

وفي سوريا، من المؤسف أنَّ مسألة الأقليات تتلاعب بها دولة استخدمت خطر الجهاديين لإقامة متراس افتراضي ضد إرهاب كانت هي نفسها قد أثارته وتتواطأ معه. وفي هذه الحالة أيضا، لن يؤدي إلى مرحلة انتقالية ديمقراطية مُجدية ويضمن حقوق الفرد والجماعة في المستقبل سوى حلٍّ سياسي شامل للجميع يضم النظام والمعارضة معاً، ويسهم في حماية مختلف الطوائف.

وفي لبنان، يواجه نموذج التعايش بين الطوائف، الذي أرساه الدستور والميثاق الوطني واتفاق الطائف تحديا بسبب الشلل المؤسسي الحالي. وإننا ندعو اللبنانيين إلى أن ينتخبوا في أقرب وقت ممكن رئيساً للجمهورية يضمن الحفاظ على ذلك النموذج.

إنني أعلم أنَّ المقارنات قد تكون مضللة، ولكن دعونا نتذكَّر يوغوسلافيا: فانهيار الدولة التي حمت الأقليات أدَّى إلى تجدُّد العنف ضدها. وأقترح اليوم وأطلب بالنيابة عن بلدي أن يقدِّم الأمين العام إلى مجلس الأمن ميثاق عمل لمعالجة حالة الأقليات في الشرق الأوسط. والمجتمع الدولي بحاجة إلى خريطة طريق تفصيلية لتنفيذ استجابته.

ويمكن أن يرتكز هذا الميثاق على العناصر الأربعة التي ذكرتُها، والتي تناولها متكلمون آخرون. وأولها هو المساعدة الإنسانية: فأعمال وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجب أن تكون أكثر تركيزاً على عودة الأقليات. وثانيها، على المستوى العسكري، يجب إدماج مسألة عودة الأقليات وأمنها في استراتيجية التحالف والقوى المحلية. وثالثها، في مكافحة الإفلات من العقاب، يجب مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأخيراً، على الصعيد السياسي، يجب أن ندعم سياسة التوحيد في العراق وأن نعزز مرحلة انتقالية سياسية شاملة للجميع في سوريا.

إن ما يجول في خاطري هنا هو ليبيا واليمن وغيرهما من الأماكن، حيث نأمل أن يشمل ذلك الحكومات والدول.

أرحب ترحيبا حارا بإعلان الأمين العام عن إنشاء فريق استشاري مؤلف من الخبراء للنظر في هذه المسألة البالغة الأهمية. أقترح، إن وافق، أن تتمثل مهمة أعضاء الفريق في وضع خطة العمل. إن فرنسا مستعدة لاستضافة مؤتمر دولي يركز على عرض استنتاجات الفريق.

إن الرأي العام، واعني بذلك المواطنين العاديين، يتساءلون عن عدم قدرة العديد من البلدان المجتمعة هنا التي تطلق على نفسها اسم الأمم المتحدة، على مواجهة خطر الإرهاب والقضاء عليه. هؤلاء المواطنون على حق. إن هذه الجلسة للمجلس لن تكون مجدية إلا إذا كانت صرخة إنذار، بل يجب أن تكون أيضا نداء محددا للعمل، أي عمل يركزّ على هدف وحيد وهو الحفاظ على تنوع عمره ٢٠٠٠ يشمل المنطقة بأسرها، وأن يمكن الأقليات المضطهدة من العودة بشكل دائم إلى أراضيها.

تلك هي مناشدة، نابعة عن الكرب والأمل أود أن اتقدم بها اليوم بالنيابة عن فرنسا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيد غارسيا مارغايو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن منذ أن أصبحت إسبانيا عضوا غير دائم في ١ كانون

الثاني/يناير. إنها فرصة سانحة لي للقيام بذلك لأن المسألة التي تجمعنا هنا اليوم بالغة الخطورة.

كلماتي الأولى مزيج من المشاعر العاطفية والاحترام. لقد تأثرت بشهادة استمعنا إليها وتتردد أصداؤها في هذه القاعة. إن الأصوات التي استمعنا إليها هي أصوات الناس من ذوي النوايا الحسنة، ولا يضمرون الكراهية والرغبة في الانتقام. إن العبارات التي تنم عن المشاعر الأخوية والتي قيلت ضد الانتهاكات غير المقبولة وما تلحقه من ألم ومهانة. تلك الأصوات تعبر عن المسنين وعن الرجال والنساء والأطفال الذين تعرضوا للاضطهاد والطرد من أراضيهم أو ذبحوا؛ إنها أصوات سكان الشرق الأوسط، مهد الحضارات، مصدر الروحانية والحكمة؛ إنها أصوات منطقة تمثل تراثا للبشرية جمعاء، ويجري تمزيقها اليوم أكثر من أي وقت مضى، نتيجة تجاهل تام للحياة والكرامة الإنسانية.

إن معاناتهم لا تتركنا من دون حراك. إن وجودهم هنا اليوم في الأمم المتحدة يتيح لنا قدرا كبيرا من الكرامة، ويحرك فينا النزعة الإنسانية ويجعلنا أقوى. إننا ندين لهم باعجابنا وموقفنا. إنهم يجسدون أفضل ما في الحالة الإنسانية. باسم إسبانيا التي يشرفني اليوم أن أمثلها بالنيابة عن الملك، وحكومتها وشعبها، أنقل إليهم تحياتي الأخوية، تحية ملؤها الحب والمودة موجهة إلى جميع أعضاء المجتمعات التي يمثلونها.

اسمحوا لي الآن، أن أطرح السؤال التالي: ما هو السبب وراء هذه المناقشة. ولماذا نحن هنا؟ أعتقد أن السبب وراء ذلك هو أننا نجازف بخطر محدد وهو أن الشرق الأوسط الثري والتعددي سوف يختفي. الشرق الأوسط هو أكثر من حيز جغرافي – استراتيجي في المقام الأول. إنه بوتقة تنصهر فيها الأعراق والثقافات والمعتقدات. إنه مهد الديانات التوحيدية الثلاث التي يمارسها معظم سكان هذا الكوكب. ولكنها أيضا المنطقة التي أدت إلى ميلاد اليزيدية والبهائية والدروز والمذاهب الإسلامية والمندائية. قبل ذلك بكثير، شهدت المنطقة ظهور الديانات الزرادشتية، والمانوية والميثرائية.

إن الإرهاب الجهادي لداعش يهدد بالقضاء على التنوع المتأصل في المنطقة. أود أن اعرب من دون أي تحفظ عن رفضنا وإدانتنا الشديدين للإرهاب الجهادي، فلا يمكننا ولا يجب علينا أن نسمح بالخلط بين هذه الظاهرة والإسلام. لقد تم التلاعب بالجهادية وحُرفت رسالة الإسلام. لقد اختطفه تنظيم داعش وجعله رهينة له، مبتدعا إيديولوجية قائمة على العنف والاستبداد، والقمع والتوسع. وعلاوة على ذلك، فإن المسلمين يشكلون الأغلبية الساحقة من ضحايا الإرهاب الجهادي.

إن مكافحة الإرهاب الجهادي ليس من مظاهر الصراع بين الإسلام والغرب، ولا هو صراع بين الحضارات. بل أنه مواجهة بين الحضارة، بجميع مظاهر الحرية، والإبداع والتنوع، والأعمال الوحشية التي ترمي إلى اختصار الإنسان إلى هدف يخضع للوحشية. إنها بتلك البساطة؛ لإنها بتلك الدرجة من الفظاعة.

أما وقد عبرت عن مكنوني بهذه الكلمات، فأقول أن المناقشة لا تؤثر على الأفراد الذين يعيشون في الشرق الأوسط، بل على الجميع في دولنا.

لقد دعت الرئاسة الفرنسية للمجلس إلى عقد هذه المناقشة على أنسب وجه. إنها لم تأتِ في أوانها فحسب، بل أنها التزام أخلاقي وسياسي. ولا يكفي بالنسبة لنا أن نعرب عن سخطنا، أو نعرب عن أسفنا أو ألمنا بسبب ارتكاب العديد من الجرائم المروعة. ذلك أن الضحايا والمجتمع الدولي بأسره يتوقعون من المجلس أن يكون موحدا في عمله، وفي تصميمه على مكافحة البربرية والكراهية. وما برحنا نقوم بهذا. ينبغي أن تؤدي جلسة اليوم إلى خطوة جديدة إلى الأمام في هذا المسعى.

أود أن أعرب عن تأييد إسبانيا الكامل للبيان الهام الذي أدلى به الأمين العام، السيد بان كي - مون. وأؤيد بيانه تأييدا تاما. إن المبادئ التوجيهية التي وضعها لنا أكيدة وضرورية، لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء فريق استشاري من الخبراء لتقديم المشورة بشأن التعايش السلمي بين الطوائف من مختلف الأديان. لا بد من مكافحة آفة الإرهاب على العديد من الجبهات. ويجب أن تبذل المزيد من الجهود الرامية إلى منع التطرف وتجنيد الشباب. وعلينا أن نتصدى للأكاذيب في خطاب الإرهابيين. ويجب علينا إغلاق مصادر التمويل. ويجب علينا تعزيز الوئام بين الشعوب والمجتمعات من مختلف الأديان. إن خطة العمل التي قدمها الأمين العام تتضمن المبادئ التوجيهية للمجتمع الدولي بأسره. يتعينا علينا جميعا، نحن جميع الأعضاء أن نعمل من أجل تنفيذها، لا سيما في المجلس، يجب علينا أن نكفل الامتثال لها.

بالنسبة لأسبانيا، فإن موضوع اليوم يمثل أولوية مطلقة. أولا، لأننا شهدنا بصورة مباشرة آفة الإرهاب، وندرك جيدا معاناة الضحايا. وندرك الأهمية البالغة للاستماع إلى أصواقم عند وضع الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ثانيا، جعلت إسبانيا حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمسؤولية عن الحماية ومكافحة الإرهاب من المحاور الأساسية في سياستها الخارجية.

كذلك فإن الخبرة والفعالية اللتين يوجهان النهج المتعدد التخصصات الذي يتصدى للأسباب الجذرية للوحشية والظلم. تشجع إسبانيا سائر الأعمال في إطار سياستها الخارجية لتعزيز التفاهم بين الثقافات والأديان. إن تحالف الحضارات أداة للحوار بين الأديان والشعوب لمكافحة التطرف.

ونحن، بالترافق مع النمسا، من ضمن مؤسسي مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات. ومن الأمور الملحة أن تستخدم كلتا المبادرتين إمكاناقما الكاملة.

وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تدرج تلك المسائل في أعمالها اليومية بطريقة شاملة. وفي الواقع، في أحدث منتدى لتحالف الحضارات، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي في بالي، بإندونيسيا، قدمت مجموعة من الاقتراحات المحددة التي أرى أن من المناسب الإشارة اليها هنا. فقد اقترحت إنشاء منبر للقادة الدينيين من أجل إحلال السلام في مناطق التراعات، حيث تقوم حاجة ملحة إلى العمل، بما في ذلك سوريا، وإسرائيل - فلسطين وفي العراق. ولا بد، كما ذكرت، أن يبني الدين السلام بدلا من أن يسبب الانقسام.

ثانيا، اقترحت إنشاء فريق للوساطة من الخبراء في مجال الشؤون الثقافية والدينية يمكنه دعم جهود الوساطة والمفاوضات والحوار التي يبذلها مبعوثو الأمم المتحدة والمنسقون المقيمون والبعثات السياسية على أرض الواقع.

ثالثا، اقترحت، وأكرر الآن، إشراك خبراء في مجال الحوار بين الثقافات والأديان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتطلب المرحلة الانتقالية الصعبة من حالة التراع إلى إحلال السلام عمليات متعددة الأبعاد متكيفة مع التحديات والوقائع السياسية الجديدة.

وأخيرا، اقترحت، ولا أزال اقترح، أن يتضمن جدول أعمال بناء السلام، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا مع فكرة المصالحة وهو قيد الاستعراض حاليا، جوانب للحوار بين الثقافات والأديان.

وحان الوقت لبدء صفحة جديدة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويجب أن يكون تركيزنا عالميا ومتسما بالجرأة والمرونة ومحترما احتراما كاملا لحقوق الإنسان وأكثر المبادئ المقدسة للبشرية. وعلينا أن نكفل عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الواسعة النطاق وتجاوزات حقوق الإنسان الأساسية، ويجب أن نرسي أساسا متينا لضمان إخضاع الجناة للمساءلة. وعلينا أيضا أن نوقف، من مصدره ذاته، التريف

الناجم من التعصب في العديد من المجتمعات. ويجب أن نستخدم الحقيقة لمكافحة الأكاذيب والتلاعب، والتعليم لمحاربة الجهل، وعلينا أن نقوم بحملة فعالة لكشف القناع عن التطرف.

وأود أن أقدم اقتراحين واضحين ومحددين. إننا نناشد الأمين العام التنفيذ الفوري لخطة العمل التي قدمها من فوره. كما اقترح عليه النظر في أن يعين، في إطار الأمانة العامة وباستخدام الموارد المتاحة، ممثلا خاصا مكلفا بولاية لمكافحة التطرف العنيف. ويمكن للممثل الخاص، بالنيابة عن الأمين العام، أن ينسق سياسات مكافحة التطرف والتعصب الذي يغذي الإرهاب. وسيعمل هو أو هي بالتنسيق الوثيق مع الممثل السامي لتحالف الحضارات ويأخذ في الحسبان الإرث القيم للتحالف.

كما نقترح إنشاء آلية قضائية دولية متخصصة لتقدم إلى المحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المدفوعة بالتطرف العنيف. ولا يمكن التخلي عن تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، على نحو ما أبرزه القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤).

واختتم بياني بالإعراب بكل امتنان عن الشكر على عقد هذه المناقشة. ونحن نواجه نزاعا بين النزعة الشمولية وتعدد البشرية، وبين التعصب وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا بد أن يكون التزامنا كاملا، لأننا نواجه خطرا شموليا. ويجب أن تقوم جهة ما بوقف ذلك الجنون، وتلك الجهة هي نحن – الأمم المتحدة. وتؤكد إسبانيا للمجلس على دعمها الكامل واستعدادها لتلك المهمة.

السيد إيلوود (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط. كما أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم العميقة التفكير والموضوعية.

وفي الأسبوع الماضي منحت الامتياز الحزين بأن أتكلم إلى جانب أصدقاء أكراد في حدث نظمته المملكة المتحدة بمناسبة الهجوم الكيميائي الذي وقع في حلبجة، بالعراق، في عام ١٩٨٨. وفي ١٤ نيسان/أبريل، ستحيي المملكة المتحدة يوم ذكرى الأنفال. وبصفتي جنديا سابقا، خدمت في أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط وفي البر الأوروبي الرئيسي، بما في ذلك في البوسنة والهرسك. وشهدت بشكل مباشر الآثار المدمرة والدائمة للاعتداءات على المجموعات الإثنية والدينية.

وهذه هي الرسالة التي أوجهها اليوم: إن العامل الرئيسي لإنهاء معاناة المجموعات الإثنية والدينية في الشرق الأوسط هو الاضطلاع بالقيادة – القيادة الجريئة التي تشجع التسامح وتتصدى للكراهية؛ القيادة التي تجمع بين المجموعات، بغض النظر عن أصلهم الإثني أو الدين أو المعتقد أو نوع الجنس أو الميول الجنسية، وتمكن من مشاركتها الكاملة في المجتمع.

وأرحب بإعلان الأمين العام اليوم إنشاء فريق استشاري للخبراء، وباقتراح وزير الخارجية فابيوس لعقد مؤتمر للنظر في نتائج الفريق.

نحن نتطلع إلى المستقبل، ولكن بوسعنا أيضا أن نتعلم من الماضي. فالماضي يمنحنا الأمل، والشرق الأوسط، الذي وصفه وزير الخارجية خوسيه مانويل غارسيا مرغايو بأنه مهد الحضارات، ظل لفترة طويلة مثار إعجاب لتاريخه للتسامح وعالميته ولكونه حسب وصف غبطة البطريرك تركيبة فسيفسائية للديانات.

وقبل ظهور تنظيم داعش وحربه الوحشية ضد مواطني العراق وسوريا، كان الأشوريون والأيزديون يعيشون لآلاف السنين إلى جانب الأغلبية المسلمة. بل وفي الماضي القريب، مضى القادة قدما بشجاعة بروح المصالحة والتسامح. ففي عام ١٩٧٧، على سبيل المثال، أدهش الرئيس المصري السادات العالم حينما أصبح الزعيم العربي الأول الذي يزور اسرائيل. وأحدثت الزيارة، التي اعتبرت للوهلة الأولى خطوة غير مقبولة بعد العديد من سنوات النزاع، تغييرا أساسيا للعلاقة نحو الأفضل.

ولكن، في عام ٢٠١٥، أكدت أعمال داعش على الحاجة الملحة في الوقت الحالي إلى أن تعبر الأصوات المعتدلة والزعماء الشجعان عن أنفسهم. ويقوم داعش بذبح المسلمين وغير المسلمين على السواء. ولا تعرف قسوة التنظيم أية حدود. ويورد تقرير الأمم المتحدة الأخير عن العراق الانتهاكات الواسعة النطاق التي يرتكبها داعش، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب والاغتصاب والعبودية الجنسية والتبديل القسري للدين وتجنيد الأطفال، إلى جانب القصص المروعة الأخرى. فعلى سبيل المثال، أوضحت زميلتي عضو البرلمان من العراق، السيدة فيان داخيل، في كلمتها المفعمة بالحماس كيف تباع الفتيات والنساء الأيزيديات بشكل علني أو يمنحن هدايا لوزراء داعش، مع وصف شهود لصرخات فتيات لا تزيد أعمارهن عن ست أو تسع سنوات أثناء اغتصاب مقاتلي داعش لهن.

كما تقوم داعش بتدمير تاريخنا الثقافي المشترك. وكما ذكر رئيس المجلس، فإن مدينة نمرود الأشورية الأثرية دمرت باستخدام الجرافات. وشوهت حرفيا تماثيل نينوى القديمة للثيران التي تحمل على كتفيها رؤوساً بشرية باستخدام جهاز حفر هوائي، وبيعت المنحوتات التي لا تقدر بثمن بغية تمويل أعمال داعش الوحشية.

ولكن المشكلة أوسع نطاقا من داعش ويجب أن تكون استجابتنا أيضا واسعة النطاق. وبموجب المادتين ١٨ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واجب لحماية شعوبها بالكامل. ولكن كيف يمكننا أن ندعم ذلك في الشرق الأوسط؟ يجب أن نُضعف تنظيم داعش وندحره في نهاية المطاف، وذلك بالعمل من خلال التحالف العالمي. وبصفتي وزير المملكة المتحدة لشؤون الشرق الأوسط، فإنني أكرس جزءا كبيرا من وقتي للجهود الدبلوماسية.

أما الأولوية العاجلة الأخرى فتتمثل في الأزمة الإنسانية المفزعة التي تجري في سوريا والعراق، حيث فر ١١,٤ مليون سوري وما يزيد على ٢,٥ مليون عراقي من ديارهم. وكانت المملكة المتحدة في الطليعة بالمساعدة في حماية الايزيديين على جبل سنجار، والمساهمة بمبلغ ١٢ بليون دولار لصالح الأزمة السورية، وما يقرب من ٦٠ مليون دولار إلى العراق.

ومع مقتل أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ شخص وتشريد أكثر من المليونين في سوريا، نشأ جيل محروم من التعليم الذي يحتاجه ويستحقه. وستصمت المدافع في سوريا في يوم ما، ويجب أن يؤدي المجتمع الدولي دوره للمساعدة على توفير التعليم المجاني للاجئين السوريين كي يتخرج منهم أطباء ومزارعون ومدرسون وموظفو خدمة مدنية، على سبيل المثال، لمساعدة البلد على النهوض من كبوته. ونحن بحاجة إلى أن يقدم آخرون المساعدة على وجه السرعة في مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في الكويت في الأسبوع القادم، حيث إنه يمثل الفرصة للقيام بذلك. ولكن يجب عمل المزيد للتصدي للعنف الجنسي والصراع ولدعم الناجين. ولذلك، استضفنا مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع في حزيران/يونيه الماضي، وأعددنا بروتوكولا دوليا بشأن توثيق وقائع العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيها.

وقد كانت الحكومة العراقية هي أول حكومة في المنطقة تضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن؛ ولكنها تحتاج دعمنا الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، أرسلت المملكة المتحدة وكندا مؤخرا بعثة استطلاعية إلى العراق، وهما تعملان مع الحكومة العراقية لتنفيذ التوصيات. إلا أن أفضل دفاع ضد التطرف وأفضل ضمان لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام في جميع أنحاء العالم هو وجود حكومة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. ولن يحدث ذلك بين عشية وضحاها. ولن يتحقق في سنة أو حتى عقد من الزمن. فهو عمل يستغرق جيلا

بأكمله، ولكنه عمل بالغ الأهمية. ونحن في بريطانيا قد تعلمنا ذلك بالطريقة الصعبة. فالماغنا كارتا، الذي نحتفل هذا العام بذكراه المئوية الثامنة، لم ينشئ مجتمعا حرا وعادلا بين عشية وضحاها، وإنما كان خطوة حاسمة في عملية تدريجية، تخللتها نكسات وحروب أهلية واضطهاد ديني، من أجل تحقيق الديمقراطية البرلمانية التي نعرفها اليوم. ولكن حيث إن العمل في الشرق الأوسط يمكن أن يستغرق جيلا كاملا، يجب ألا ندعه يستمر ثمانية قرون.

ففي الماضي، كانت سرعة وصول الأفكار لا تتجاوز سرعة شخص يمتطي صهوة حصان ويقوم بنشرها من بلدة إلى أخرى. أما الآن فيمكن مشاركة الأفكار بضغطة زر. ويمكننا – بل يجب علينا – أن نعمل بوتيرة أسرع من ذلك على تعزيز هذه الأفكار للتمكين من تشكيل حكومات تمثيلية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أقول أيضا أنه ينبغي أن نتذكر كيف يمكن اختطاف التكنولوجيا الحديثة – الإنترنت – لتعزيز التطرف والتحريض على العنف. وعلينا جميعا دور ينبغي أن نضطلع به في التصدي للتطرف. وعلى سبيل المثال، أثني على العمل الرائع الذي يقوم به المفتي دريان في لبنان، الذي التقيت به مؤخرا، لبناء الجسور بين الطوائف الدينية من أجل الحد من التطرف والإرهاب. ويجب أن نقدم دعمنا الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط وللحل القائم على وجود دولتين من أجل منع المزيد من المعاناة وعدم اليقين والمستقبل المحفوف بالمخاطر للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. كما يجب علينا أن نواصل السعي لتحقيق السلام في سوريا. وينبغي ألا تخدعنا الحجة المضللة للنظام بأنه يمكنه حماية الأقليات. فقد أشعلت الإجراءات التي اتخذها الأسد أعمال العنف الطائفي، ويتحمل نظامه المسؤولية في نهاية المطاف عن وفاة مئات الآلاف من المدنيين. والشعب السوري يستحق نظام حكم أكثر شمولا وتمثيلا وقابلية للمساءلة، لا يمكن للأسد أبدا أن يوفره.

ويجب علينا نحن، المجتمع الدولي، أن ننتبه لعلامات الإنذار المبكر وأن نسعى إلى منع ارتكاب الفظائع قبل أن تبدأ، كما فعلنا العام الماضي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن حين تفشل الإجراءات الوقائية أو تأتي بعد فوات الأوان، يجب إذاً ألا يفلت الجناة من العقاب. فالعدالة ليست سهلة ولا سريعة، ولكنها ضرورية. وقد أثبت التاريخ من رواندا إلى يوغوسلافيا، ومن جنوب أفريقيا إلى أيرلندا الشمالية، أن السلام لا يمكن بناؤه إلا على أساس من المساءلة والعدالة.

وأخيرا، علينا أن نتصدى لخطاب داعش الملتوي من خلال التعليم والحكم الرشيد. وعلينا أن نؤكد على مسؤولية السلطات والمجتمع المدني على حد سواء عن دعم الخطاب المضاد ومعالجة ما يدعوه المفوض السامي لحقوق الإنسان بسموم التطرف. ويجب علينا إشراك المرأة وتمكينها من أجل المساعدة في بناء الشرق الأوسط الذي ينعم بالأمن والاستقرار والازدهار والذي ننشده جميعا. وندعو الحكومات في المنطقة إلى ضمان حرية الدين لجميع مواطنيها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة. فعند تنشئة الطفل على احترام أتباع جميع الأديان وغير التابعين لأي ديانات، ستضمحل الأيديولوجيات المتطرفة وتتلاشى.

وختاما، في هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية للأمم المتحدة، فلنستلهم مؤسسيها وتاريخنا المشترك. ولندع قادتنا الجسورين – سواء قادة البلدان أو المجتمعات المحلية – يواصلون القيام بالعمل الحيوي من أجل تحقيق التسامح والمصالحة. ومن أجل أولئك القادة، سأختتم بما يلي: بينما نقوم معا بالتصدي لداعش ومعالجة الأزمة الإنسانية في سوريا وبناء شرق أوسط أكثر استقرارا وشمولا وازدهارا، ينبغي أن يعرفوا أنهم يحظون بدعم المملكة المتحدة.

السيد أوغوستو (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): يهنئ وفد أنغولا الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة

بشأن الهجمات والاعتداءات المرتكبة ضد الأقليات الإثنية والدينية في الشرق الأوسط. ونرحب بالسيد لوران فابيوس، وزير خارجية فرنسا، ونشكره على ترؤس هذه المناقشة.

(تكلم بالإنكليزية)

يقف المجتمع الدولي مرة أخرى في الوقت الحاضر عاجزا عن حماية الأقليات الإثنية والدينية وتلبية احتياجاتها الإنسانية بسرعة وفعالية في العديد من البلدان؛ وهي سوريا والعراق وليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، إجراء مراجعة للذات وطرح بعض الأسئلة البالغة الأهمية. فهل نؤمن حقا بحماية الأقليات والمحرومين والفئات المهمشة من الاعتداء والاضطهاد؟ وما الذي ينبغي لنا عمله بشكل مختلف من أجل منع عمليات القتل الجماعي للأقليات واضطهادهم؟

وكما تبين الأحداث الأخيرة، يؤثر الاضطراب السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثيرا مدمرا على الأقليات. وأقباط مصر وعرب إسرائيل والأكراد السوريون والعراقيون، والفلسطينيين في الأردن والمسلمون الشيعة في السعودية والمسيحيون الآشوريون، والتركمان، والايزيديون يمثلون بعض الجماعات التي تواجه عداء متزايدا على أيدي الجماعات المتطرفة، بل وحتى من المؤسسات الحكومية.

وأكثر ما يدعو للقلق هو حقيقة أن التطرف المقترن بالعنف والتعصب الديني والإثني يبدو وأنهما يكتسبان أرضا في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، حيث تتعرض الأقليات للاضطهاد بوحشية من جانب المتطرفين والجماعات الإرهابية الذين يعرضون مستقبل تلك المجتمعات للخطر من خلال تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمعات والبلدان التي عاشت فيها هذه الأقليات لقرون.

أما أفعال الاضطهاد، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف، وتحويل الدين قسرا، وأعمال الخطف، وعمليات الإخلاء القسري، والاسترقاق، والاعتداء الجنسي والبدني، والتعذيب، ومضايقة مجتمعات محلية بأسرها على أساس الانتماء العرقي أو الديني فلها أثر مدمر على التصورات الجماعية للأشخاص المتضررين.

وهناك سبب آخر يثير قلقا شديدا يتمثل في التقدم السريع للجماعات المتشددة المتطرفة مثل داعش في العراق وسوريا وغيرهما من أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتلك المنظمات الإرهابية، في حين أنها تهدد السلامة الإقليمية للبلدان في جميع أنحاء المنطقة تهديدا كبيرا، قد أفصحت صراحة عن كراهيتها للأديان أو الأقليات العرقية الأخرى. ويعد الانتشار الخطير للأيديولوجية الجهادية والسلفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمرا مقلقا بالنسبة للتعايش القائم منذ قرون بين الطوائف الدينية والعرقية ويهيئ مناخا من عدم الثقة والتعصب، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم النزاع.

وقد أدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبتها داعش ضد المجموعات العرقية والدينية ومجموعات الأقليات الأخرى، مع التأكيد مجددا على دعمهم لحماية المدنيين، بمن في ذلك الأقليات، وفقا للقانون الدولي الإنساني والمعايير المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية بشأن حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين. بيد أن أيا من الاتفاقيات أو البيانات أو القرارات التي اتخذها مجلس الأمن يبدو أن له الأثر المنشود في الأماكن التي تحتدم فيها الحرب وتحدث فيها أفظع انتهاكات لحقوق الإنسان. وتميل هذه الوثائق إلى فقدان وزنها جراء عدم وجود إرادة سياسية قوية من مجلس الأمن لإنفاذ قراراته بكل الوسائل اللازمة.

ويتعين مقابلة التهديد الذي يشكله المتطرفون المتشددون، إضافة إلى استخدام القوة، يجب توفير رد أيديولوجي واضح، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات الاتصالات، التي تقاوم

دعاياتهم عند كل منعطف وتحد من قدراتهم على تعبئة الشباب لتنفيذ غاياتهم المشؤومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز ثقافة التسامح والإدماج والتفاهم المشترك يمثل أساسا لكفالة التعايش بشكل مختلف ولكنه متساو مع غيرهم من بني البشر. وفي هذا الصدد، تنشأ الحاجة إلى مساعدة شعوب الشرق الأوسط من أجل التوصل لتسوية سلمية للمسائل المتعلقة بالتعايش بين مختلف الطوائف في العراق، وسوريا، واليمن ،وفلسطين – من بين أماكن أخرى – والانضمام إلى مكافحة العناصر المتطرفة التي لا غرض لها سوى تعزيز الكراهية والانقسام.

ولذلك، تؤيد جمهورية أنغولا خطة العمل التي أعلنها معالي الأمين العام صباح اليوم لوضع نهج جديد وعاجل بشأن مسألة الأقليات. وفي السياق نفسه، ندرك أهمية المقترحات التي قدمتموها، سيدي الرئيس، وملاءمتها فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات ملموسة للتصدي للحالة السائدة للأقليات في الشرق الأوسط.

إن الأمم المتحدة في مفترق طرق، وينتظر مجلس الأمن مسؤوليات هائلة يجب عليه الوفاء بها من أجل الحفاظ على طبيعته وأهميته في القرن الحادي والعشرين. والتحدي هائل حيث يجب علينا اتخاذ موقف واضح ضد الجماعات المسلحة مثل تنظيم بوكو حرام، والدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش وغيرهما، التي تهدد مجتمعات وجماعات محلية بأكملها طالما تعايشت جنبا إلى جنب في سلام ووئام. ومع ذلك، لن يكون من الممكن تعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المشترك إلا بتحقيق الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، ووجود سياسات ترمي إلى تحقيق إدماج سياسي واجتماعي واقتصادي حقيقي، ولا سيما الشباب. وفي هذا الصدد، يجب أن نواصل مساعدة شعوب الشرق الأوسط من أجل التوصل لتسوية سلمية للنزاعات في المنطقة وتحقيق جميع التغييرات الإيجابية التي أعلنها الربيع العربي.

السيد لابي فيبا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن شيلي، أنضم إلى الوزير غارسيا مارغايو إي مارفيل في الترحيب بحرارة بمن حضروا إلى مجلس الأمن اليوم للتكلم عن الضحايا – من قتلوا لمجرد كونهم مختلفين، ولممارسة عقيدتهم، ولعدم انتمائهم لأي من نماذج الجنون التي تتحدى كل القيم التي تقوم عليها المنظمة.

ونشعر بالامتنان لفرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي ترى شيلي أنها تتناول المكونات الرئيسية للتوصل لفهم شامل للسلام والأمن الدولي. ومحور هذا الفهم هو الإنسان، ولذلك يجب دائما أن يحترم كرامته. وفي هذا السياق نتناول مسألة حقوق الأقليات. الأمر الذي يتيح أيضا فرصة للتفكير في الاضطهاد المنهجي واسع النطاق الذي تمارسه الدولة الإسلامية – أو داعش – ضد المجتمعات المحلية والأفراد المنتمين إلى بعض الأقليات الإثنية أو الدينية أو الطائفية. فأفعالهم تؤدي إلى تفاقم مناخ انعدام الأمن السائد للأسف في المنطقة وما ينجم عنه من آثار إنسانية عالمية، تلتزم منظومة الأمم المتحدة سياسيا وقانونيا وأخلاقيا بالتصدي لها عن طريق المجلس.

كما تلتزم شيلي، التي تؤيد بقوة مبدأ الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية – باحترام الكرامة الإنسانية والوحدة في ظل التنوع. وفي هذا الإطار، فإن الطابع المتعدد الثقافات والأعراق والأديان للعديد من الدول – وليس فقط تلك الموجودة في الشرق الأوسط – يمثل صالح عام عالمي ينبغي الحفاظ عليه بدلا من كونه مجرد حاشية وصفية. ويمثل الحفاظ على التنوع العرقي والديني والثقافي حتمية حضارية.

وبالتالي، ففي هذه المرحلة من تطور الحضارة البشرية، يبرز النشاط في مجال التسامح الديني – الذي ينبع من الحق الأصيل للأشخاص في اعتناق عقيدة دينية دون الأخرى، أو التحول إلى معتقد آخر – باعتباره إحدى السمات الأساسية

للكرامة الإنسان ويعمل على إنشاء حريات يجب أن نضمنها ونحترمها احتراما كاملا.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، يجب أن نشجب الانتهازية القاسية للعنف ضد الأقليات الدينية التي تشكل منذ القدم جزءا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي بل والسياسي في المنطقة. والواقع أنه ما من مجتمع يمكنه البقاء والتطور على مدى عقود، وقرون، وحتى ألفيات في خضم وجود طوائف أخرى تمثل الأغلبية، ما لم تكن هناك روابط عميقة الجذور، ظاهرة ومستترة، من الانتماء والتعايش. و لم يعمل هذا التعايش بين الأقطاب الروحية، الواضحة على مر الزمن، إلا على إثراء حضارات المنطقة، التي يمكن لبلدي أيضا أن يدعي أن له فيها أسلافا من النواحي الروحية والعرقية والثقافية. وتؤكد شيلي مجددا في هذه القاعة الحق غير القابل للتصرف لتلك المجتمعات المحلية في العيش في بلداها حياة يسودها السلام والحرية والمساواة كاملة والكرامة.

وتشكل الحالة المحددة التي تواجهها الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط مصدر قلق خاص، ولا سيما بالنظر إلى الدور الهيكلي الذي يضطلع به العرب المسيحيون في البناء الأيديولوجي للهوية العلمانية العربية وفي تعريفها.

ومن شأن اختفاء تلك الطوائف أو النفي الفعلي لها من المنطقة أن يسفر، في المدى المتوسط، عن الهيار العلمانية العربية، مما سيشكل بالتالي خطرا يتمثل في القضاء على المبادئ الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستنادا إلى ذلك المنطق، شاركت شيلي مع وفود أخرى في المجلس في تقديم البيان المشترك المعنون ''دعم حقوق الإنسان للمسيحيين والطوائف الأخرى، ولا سيما في الشرق الأوسط''، والذي اقترحه الاتحاد الروسي والكرسي الرسولي ولبنان بالنيابة عن ٦٤ دولة في سياق الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك ''البيان المشترك بشأن اضطهاد الأقليات في الشرق الأوسط'' الذي أُعد بمبادرة من الولايات المتحدة وحظي بتأييد ٤٠ دولة أخرى والذي يعرب عن القلق بشأن جميع الأقليات، بما في ذلك المسلمون.

وقد شدد وفد بلدنا، في بيانات عديدة أمام المجلس بشأن تنظيم الدولة الإسلامية، على أهمية احترام وكفالة حقوق الإنسان للأقليات الدينية والعرقية والثقافية، عملا بالقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، المتخذ في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وتدعم شيلي بقوة، من مقعدها في مجلس الأمن، جميع الإجراءات الجماعية التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، دون الحاجة إلى القول بأن الإرهاب، باعتباره خطرا يتهدد السلام والأمن الدوليين، لا يمكن القضاء عليه بالوسائل العسكرية وحدها.

وفي أثناء رئاسة شيلي للمجلس في الماضي، أرادت أن تعرض تصوراها وشواغلها بشأن الأسباب العميقة للصراع، مؤكدة على الروابط القائمة بين التنمية الشاملة للجميع وصون السلام والأمن الدوليين، وذلك استناد إلى الترابط بين الركائز الثلاث للنظام المتعدد الأطراف. وقالت الرئيسة ميشيل باشيليت، رئيسة شيلي، في ١٩ كانون الثاني/يناير في نفس هذه القاعة:

> ''ولكي نفهم تلك التحديات الجديدة ونتصدى لها، لا بد لنا من أن نعتمد نهجا متعدد الأبعاد يوضح الأسباب الكامنة وراء تلك التهديدات. وتشمل تلك التوترات الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والعرقية والقبلية والدينية والإيديولوجية التي قد تكون لها آثار محلية أو إقليمية أو عالمية. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نساهم مساهمة فعالة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في العالم''. (S/PV.7361، صفحة ٨).

والجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية التي أعلنت ولاءها له لا تستحق إدانتنا القوية

فحسب، من دون أي نبرة تبرير بالباطل، بل تتطلب أيضا عملنا الجماعي بهدف القضاء التام على هذه الآفة العصرية التي تقوض أساس الحضارة ذاته. وكما قال آخرون في سياق هذه المناقشة، فإن الإفلات من العقاب ليس خيارا. وكما أشار الأمين العام، فإننا نواجه عملا مقيتا، وهو عمل مقيت يؤدي بالتأكيد إلى الخراب. ونحن في المجلس وفي النظام المتعدد الأطراف مدينون للأقليات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط وأفريقيا. ولن يكون النجاح ممكنا إلا إذا جمعتنا معتقدات نؤمن بها إيمانا راسخا واعتمدنا على آليات فعالة. وعندها فحسب ستكون لتضحيات شهداء الشام قيمة في تصحيح الأمور.

السيدة قعوار (الأردن) (تكلمت بالفرنسية): أشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة.

(تكلمت بالعربية)

أود أن أشكر كلا من الأمين العام، السيد بان كي - مون؛ والمفوض السامي لحقوق الإنسان، سمو الأمير زيد بن رعد؛ وغبطة بطريرك بابل على الكلدان، لويس روفائيل الأول ساكو؛ وعضو البرلمان العراقي، السيدة فيان دخيل، وأن أقول لها إن كلماتها كانت صعبة، صعبة لنا كلنا ولي خاصة كامرأة وكعربية.

صراعاتٌ عديدة وتحدياتٌ جمة واجهتنا في منطقة الشرق الأوسط، مسلمين ومسيحيين، سنة وشيعة على حدٍ سواء. تجارب متعددة حصلت في القرن الماضي لإفشال أسس إرساء الحوكمة الرشيدة والاعتدال والتسامح، لكن لم تشهد المنطقة هذا النوع الجديد من الإرهاب. الإرهاب المتمثل في الإجرام والقتل. الإرهاب الذي يؤمن بالاغتصاب والتهجير واضطهاد الأقليات الدينية والعرقية، الإرهاب المتمثل في خطابات الكراهية واستغلال الدين لأغراضٍ سياسية.

إن ما نشهده اليوم من أعمال المجموعات المسلحة الإرهابية من انتهاكات بشعة وجرائم بحق العديد من الأقليات الدينية والعرقية في سوريا والعراق، سواء بحق المسيحيين أو التركمان أو الأكراد أو ألاشوريين أو الصابئة أو المندائية أو الكاكائية، ما هي إلا تعمد منظم من عصابة داعش الإرهابية إلى مهاجمة الأقليات الدينية والعرقية في سوريا والعراق وبطريقة منهجية تهدف إلى القضاء على تلك الأقليات كمجموعة، وإخلاء وتفريغ مناطقهم منهم عن طريق القتل المباشر أو من خلال بث الرعب فيهم. فشهدنا أعمالا وحشية ضدهم كتعذيب أو اغتصاب أو استعباد النساء والفتيات أو عبر إجبارهم على العمل كمقاتلين أو انتحاريين أو منفذين لعمليات إعدام أو كرقيق جنسي أو كعمال قسريين. وهنا، أود أن أقول وبحزم إن كل هذه الجرائم والانتهاكات جديدة على مجتمعاتنا في الشرق الأوسط. فتاريخياً، منطقتنا تتميز بالتعددية الدينية والعرقية والتسامح والتعايش وقبول الآخر على الرغم من تنوع الأديان والطوائف والأعراق في المنطقة طوال السنين الماضية.

هل هي جرائم حرب أم جرائم ضد الإنسانية أم جرائم إبادة هو عنوان ما نشهده في الوقت الراهن؟ والتحدي الذي يواجه مجتمعنا الآن هو محاسبة وردع تلك الجماعات الإرهابية والحيلولة دون إفلاتها من العقاب على انتهاكاتها والجرائم التي ارتكبتها. ولمنع تكرار مثل تلك الانتهاكات الخطيرة في المستقبل، فلا بد من رصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الأقليات الدينية أو العرقية من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة بهدف مساءلة من ارتكبوا أو أمروا بمثل هذه الانتهاكات، وخاصة مرتكبي عمليات العنف الجنسي والخطف الجماعي ضد النساء والفتيات، كما حصل مع الأقلية الأيزيدية مؤخرا. ولا بد من خلق آلية لتوثيق الأصول والأموال غير المنقولة الخاصة بالأقليات والتي تم الاستيلاء عليها من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة. كما لا داع للتأكيد على أهمية أن تعمل الدول على توفير الحماية اللازمة للأقليات الدينية والعرقية المتواجدة فيها والتأكيد على عدم التمييز بين مواطنيها على أسس العرق والدين والطائفة.

لن تنعم منطقة الشرق الأوسط بالأمن والسلام دون أن تقترن جهود التصدي للإرهاب والفكر المتطرف بجهود مشتركة وجادة لمعالجة مسببات ظهور وتنامي الأعمال الإرهابية وحل قضايا المنطقة التي تُعتبر جوهر الصراع وعدم الاستقرار، وفي مقدمتها النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والأزمة السورية. إن تجاهل مسؤولياتنا إزاء إيجاد حلول دائمة لهذه النزاعات لا يشجع فقط على زيادة الارهاب في المنطقة، بل سيحول دون تحقيق الاستقرار فيها.

ومن واجبنا أيضاً محاربة خطاب الكراهية ومعالجة أسباب انضمام الشباب من كل أنحاء العالم، بغض النظر عن أوضاعهم المادية أو الاجتماعية التي وفرت للتنظيمات الإرهابية مادة دعائية للترويج لأفكارها المتطرفة. وهنا، يجدر بالذكر أن الأفعال الاستفزازية ضد المسلمين تؤدي إلى تأجيج الكراهية والصراعات، إذ أن الإساءة للأديان وأتباعها بعيدة كل البعد عن ممارسة حرية التعبير والإعلام. وهناك خط فاصل بين ممارسة هذه الحريات وإثارة النعرات ضد أتباع الديانات. وهذه العنصرية العمياء وخطاب الإسلاموفوبيا (كره الإسلام) هو أفضل مادة دعائية يمكن توفيرها لجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة، ولكل التنظيمات المتطرفة.

لقد قام الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، الوصي على حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في الأردن والقدس، بدعم كل جهد لحماية الأقليات الدينية، والحفاظ على الهوية المسيحية العربية التاريخية وصون حق حرية العبادة، انطلاقاً من قاعدة إيمانية إسلامية ومسيحية ترتكز على جوامع مشتركة. وكما قال جلالة الملك، فإن مسيحيي المنطقة هم الأقرب لفهم الإسلام، فهم جزء لا يتجزأ من المجتمعات العربية، ولهم دور مؤثر وفاعل في بناء تاريخها وحضارتها منذ آلاف السنين. كما أن الأقليات لا تمثل ديناً أو عرقاً أو لغة فحسب؛ بل ثقافات بحد ذاتها، جامعة لكثير من المبادئ والقيم التي تشكل الطابع الديمقراطي في الدول التي تعيش فيها. فالثراء التاريخي والحضاري للمشرق كان نتيجة التنوع والتآلف بين مكونات المنطقة التي وفرت البيئة الخصبة للناتج الثقافي الذي قدمته المنطقة للإنسانية عبر العصور.

وقد أكد الأردن نهجه في التسامح واحترام الأقليات والأديان والمعتقدات أو في التقريب بينها في عدد من المبادرات، مثل رسالة عمان، والقرار الذي اقترحه في الأمم المتحدة حول أسبوع الوئام العالمي بين الأديان، بالإضافة إلى ”كلمة سواء“، التي تعبر عن اثنتين من الوصايا العظيمة للإسلام والمسيحية، وهما محبة الله ومحبة الجار.

والأردن، من منطلق إيمانه بواجبه الإنساني والأخلاقي، يوفر الحماية لضحايا انتهاكات (داعش) ضد الأقليات في العراق وسورية وغيرها من المناطق في الشرق الأوسط، وقمنا بذلك على الدوام خلال جميع الصراعات التي تعرضت لها منطقتنا. وإلى جانب توفير الملاذ الآمن للضعفاء والمستضعفين، فقد استضفنا في الأردن ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مسيحي من العراق لجأوا إلينا بعد أن تقطعت بهم السبل نتيجة إرهاب (داعش) وفضائحها.

ختاماً، إن التنوع في المجتمع أمر طبيعي، وبناء مجتمعات مستقرة ومتناغمة تعيش بكرامة وسلام ليس مجرد طموحات لشعوب الشرق الأوسط، إنما هي حق مكتسب نأمل أن يعود إلينا كما كان في الماضي.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): تنضم ماليزيا إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب الحار بكم، سيدي الرئيس، والشخصيات الرفيعة المستوى الأخرى الحاضرة في المجلس وفي جلسة اليوم. ونحييكم والوفد الفرنسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة في هذا المنعطف الحاسم بالنسبة لكل المجتمعات في الشرق الأوسط.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للإعراب عن الامتنان للأمين العام، السيد بان كي – مون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سمو الأمير زيد رعد الحسين، إذ تشاطرا معنا رؤاهما وأفكارهما بشأن الموضوع قيد المناقشة.

ونشكر أيضاً غبطة البطريرك لويس روفائيل ساكو، بطريرك بابل على الكلدان، والأونرابل السيدة فيان دخيل، عضو البرلمان العراقي، لحضورهما بيننا اليوم، وطرح مرئياتهما لكونهما من الضحايا الذين تأثروا بشكل مباشر بموجة العنف المتطرف في الشرق الأوسط. وصمودهما في مواجهة تلك الظروف العصيبة يشعرنا بالتواضع.

إن مشهد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين قد تطور بشكل كبير منذ إنشاء هذا المجلس. وعليه، فإن استجابات المجلس يجب أن تستمر في التطور وأن تأخذ بعين الاعتبار الطابع المتغير للتهديدات التي نواجهها. وآفة الإرهاب والتطرف العنيف من أبرز التهديدات والتحديات التي نواجهها اليوم. وفي هذا السياق، تذكر ماليزيا بقرارات مجلس ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، من بين أهم الاستجابات الأخيرة للمجلس وتؤكد مرة أخرى التزامها بتنفيذها والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ويسرنا أن نحيط علماً باقتراح الأمين العام بشأن خطة العمل لمكافحة التعصب والتطرف العنيف، ونحيي ريادة فرنسا بتبني هذا الاقتراح والدفع به من خلال المؤتمر الدولي المقترح.

إنه لأمر مأساوي ومقلق أن تنتشر تلك العواقب المميتة الناجمة عن آفتي الإرهاب والتطرف العنيف، تؤججهما نيران التطرف والكراهية، وتترسخ على ما يبدو في الشرق الأوسط، وهي المنطقة المعروفة بأنها مهد للحضارة.

وماليزيا تدين بأشد العبارات الممكنة تلك الأفعال المشينة والخرقاء التي يرتكبها متطرفو العنف ضد الأقليات العرقية أو الدينية، أيا كان زمان ومكان وقوعها. وإننا ندين ونرفض تماماً تلك الأيديولوجية التي يروج لها أمثال تنظيم القاعدة وبوكو حرام وداعش وأنصار الشريعة وجبهة النصرة وما شابه من الجماعات أو الأفراد. ونرفض بصورة خاصة ادعاءاتهم بأن أعمال العنف الشنيعة والهمجية التي يرتكبونها تتم باسم الإسلام، دين السلام.

ولا نملك إلا أن نحاول التخفيف من فجيعة الضحايا وتبديد يأسهم، بطمأنتهم والتأكيد مجدداً على التزامنا القوي والمستمر بمكافحة هاتين الآفتين، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتود ماليزيا أن تؤكد مرة أخرى التزامها بمواصلة العمل وبشكل منسق ومتضافر مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة الأخرى.

إن موجة العنف المتطرف الحالية في الشرق الأوسط،، وخاصة في العراق وسورية وفي أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، تؤثر على كل المجتمعات بغض النظر عن العقيدة أو العرق، سواء أكانوا مسيحيين أو أيزيديين أو أكراد أو شيعة أو سنة. لقد عاشت تلك المجتمعات جنبا إلى جنب في سلام قروناً، إن لم يكن منذ الأزل.

وظهور المتطرفين الذين يمارسون العنف بنمط خاص قد أحدث شروخاً عميقة بين تلك المجتمعات قد لا تلتئم أبداً. ولئن كانت المهمة تبدو مستحيلة في هذه المرحلة بالذات، يجب ألا تغيب عن بالنا ضرورة صون وتعزيز الصلات والروابط المشتركة بينها من أجل بناء مستقبل أفضل للجيل القادم.

وفي الوقت نفسه، نود أن نسلط الضوء أيضاً على وضع المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل. فالأقلية الفلسطينية في إسرائيل تعاني بشكل مستمر من مظاهر التمييز العنصري

وعدم المساواة، وكثير من تلك المظاهر مشرع ومقنن رسمياً من قبل الحكومة. فهناك حالياً ما لا يقل عن ٤٠ قانوناً مختلفاً تميز في جوهرها ضد السكان الفلسطينيين الإسرائيليين، مسلمين ومسيحيين على السواء، مما يؤثر على المدارس والمجتمعات المحلية وملكية الأراضي وغيرها من الحقوق. والفلسطينيون في إسرائيل أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية وهم ضحايا الفصل العنصري والتشريد.

والإفلات من العقاب، أينما حدث، يولد الكراهية والانتقام. وفي هذا الصدد، فإننا نردد النداء الذي أطلقه المتكلمون السابقون بضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الكامل للجهود والمبادرات الرامية إلى إرساء المساءلة. ولا بد أن يدرك مرتكبي العنف المتطرف أن هناك عواقب لأفعالهم الدنيئة.

وماليزيا تشدد على المسؤولية الأساسية للحكومات لضمان سلامة وأمن مواطنيها وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب، بما فيها الأقليات.

ونحن ندرك أن التحديات الرئيسية التي تواجه بعض البلدان، ولا سيما تلك الخارجة لتوها من الصراع أو تمرّ بالعملية الانتقالية، تشمل إقامة حوكمة قوية ومؤسسات لإنفاذ القانون والحفاظ عليها مما يمكنها من ضمان سلامة شعوبها وأمنها بغض النظر عن العقيدة أو العرق. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون المؤسسات قادرة على تعزيز الظروف المؤدية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب وتعزيز حقوقها الإنسانية وحمايتها. ونعتقد أن للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، دوراً داعماً حاسم الأهمية في هذا الصدد.

إن ماليزيا، بوصفها مجتمعاً متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الأديان، تدرك إدراكاً تاماً أن عليها أن توازن بعناية بين ممارسة بعض الحقوق والحريات وبين مسؤوليتها عن المحافظة على علاقات السلام والوئام بين مختلف المجتمعات المحلية. وفي حين أننا ننعم اليوم عموماً بالسلام والوئام بين مختلف طوائف ماليزيا، فذلك لم يكن الحال دوماً، لأن العلاقات بين الأعراق والانقسامات بين الطوائف بشأن مسائل من قبيل الأجور وانعدام المساواة في الدخل والمركز الاجتماعي – الاقتصادي كانت حادة ومسببة للانقسام في السنوات التالية مباشرة للاستقلال.

ونود، في ضوء تجربتنا الخاصة، أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية بعض القيم والمبادئ والنهج الرئيسية التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها في المجتمعات التعددية. وهي تشمل، أولاً، التسامح والشمول فيما بين الطوائف، اللذان يجب على المجتمعات التعددية أن تعززهما وتدعمهما على مر الزمن؛ ثانياً، يجب أيضاً تعزيز فهم التنوع بوصفه مصدر قوة ووحدة، من خلال الجهود التي تقودها الحكومة، حسب الاقتضاء؛ ثالثاً، تطبيق مبدأ الاعتدال كنهج عام لإرشاد معايير العلاقات والتعاون والتفاهم فيما بين الطوائف وتأطيرها؛ ورابعاً، ضمان تمتّع بعض حقوق وحريات الأقليات، عند الاقتضاء، بحماية قانونية وجزاءات. ومن المهم أيضاً النظر إلى تعزيز حقوق الأقليات وحمايتها بصورة متوازنة، ولا سيما عند مقارنتها بالشواغل المشروعة للأغلبية.

وفي مواجهة المد المتصاعد للتطرف العنيف وخطابه، يجب السعي بجدية إلى التعاون الواسع الرامي إلى تعزيز التفاهم وبناء الجسور بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال مواصلة الحوار بين الأديان، من بين أمور أخرى. ومن جانبها، تقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للمشاركة والمساهمة في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق مكافحة خطابه وجدول أعماله التدميريين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، السيد فابيوس، رئيساً لمجلس الأمن

اليوم. ونحن ممتنون لكم على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام الذي يرى فيه الاتحاد الروسي أهمية خاصة، كما ورد في خطاب سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، بشأن المسيحيين في الشرق الأوسط في جنيف في ٢ آذار/مارس، خلال حدث جانبي على هامش الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان التي استهلتها روسيا والفاتيكان ولبنان بشأن ”دعم حقوق المسيحيين، ولا سيما في الشرق الأوسط“، بدعم باهر من ٦٥ دولة.

كان الشرق الأوسط منذ آلاف السنين ملتقى طرق الثقافات والحضارات. وهو مهد الديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث. إن تقاليده التاريخية في التعايش السلمي بين مختلف المعتقدات والتعلم المتبادل والإثراء الثقافي تعود لقرون خلت. وللأسف، شهد الشرق الأوسط أيضاً العديد من الحروب والغزوات الدموية المدمرة وقد أُغرق في هاوية الظلامية والوحشية العبثية أكثر من مرة. وهنالك اليوم، مرة أخرى، مأساة رهيبة تتكشف أمام أعيننا في المنطقة. إذ تُنزل عصابات المتشددين المتطرفين، التي تقودها أيديولوجية لاإنسانية عمياء تعود إلى العصور الوسطى، المذابح الجماعية بأي شخص لا يشاطرها عقائدها، ناسفة المدارس والمساجد والكنائس، وطاردة السكان من ديارهم، ومدمرة مزارات دينية ومعالم تاريخية وثقافية عمرها ألف سنة، وساجنة الزعماء الدينيين في زنازينها. إن وحشيتهم الدموية وظلاميتهم التي تتحدّى المنطق لا تعرف الحدود.

فالشروط المسبقة التي جعلت لفيفاً من بلدان المنطقة يصبح مرتعاً خصباً للإرهاب – الإرهاب الذي يتخفي وراء شعارات الإسلام ولكن لا علاقة له بذلك الدين العالمي – لم تظهر بين عشية وضحاها. ويعزى انتشار هذه الظاهرة الشريرة في جانب كبير منه إلى الأعمال الطائشة من الجهات الفاعلة من خارج المنطقة، وذلك قبل ما يسمى بالربيع العربي وخلاله، ولا يصعب العثور على أمثلة على ذلك بما أن الجميع يتحدّث عنها. لقد سحق غزو العراق عام ٢٠٠٣، من بين علل أخرى، مؤسسات الدولة وترك الطوائف الدينية والعرقية في البلد تعتمد على ذاتها، مما كشف تناقضات عميقة بينها اتخذت أشكالاً مروّعة ومبالغاً فيها. وأصبح الوضع أسوأ في عام ٢٠١١، عندما لم يؤد قصف حلف شمال الأطلسي الذي جرى في انتهاك للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) إلى تدمير نظام القذافي فحسب بل وتدمّير جميع العناصر التي سبق أن جعلت من ليبيا دولة موحّدة.

وفي سوريا، بدأ بعض أعضاء المجتمع الدولي بزعزعة الاستقرار بدلاً من مساعدة السوريين على تسوية أزمتهم الداخلية، ممطرين بالمال والسلاح خصوم الرئيس الشرعي للبلد، بشار الأسد، مع القيام في الوقت نفسه بممارسة ضغط عسكري وسياسي واقتصادي لم يسبق له مثيل على حكومته. ونتيجة لذلك، أعلن من خلفوا تنظيم القاعدة، بعد أن رسخوا أقدامهم في الحرب السورية، قيام دولة خلافة ومارسوا أعمال العنف والإبادة الجماعية في جميع أنحاء أراضي سوريا والعراق وليبيا، مع خلايا في لبنان ومصر وتونس وأفغانستان وباكستان وعدد من البلدان الأخرى. وما كان من قبل سكاناً عددهم نصف مليون من المسيحيين والإيزيديين والآشوريين والصابئة المندائيين في العراق بات الآن مهددا بالهجرة الجماعية الكلّية. كما أن ممثلي الأقليات في سوريا – من المسيحيين، واليهود، والأرمن والآشوريون والتركمان – يغادرون بأعداد كبيرة. إن تداعيات المأساة التي استحوذت على المنطقة، التي زاد من شدّتها التناقضات بين الطوائف وفيما بين الحضارات، قد وصل صداها إلى ما وراء حدود المنطقة في مختلف أنحاء العالم.

فمنذ بداية ما يسمى بالربيع العربي، أيدت روسيا تسوية حالات الأزمات في المنطقة من خلال الإصلاحات التطورية والحوار الوطني دون تدخل خارجي، على أساس بناء السلام

والوئام بين جميع المجموعات الدينية، بما في ذلك مختلف طوائف الإسلام والمسيحية. وفي ذلك الوقت، ذهبت سدى دعواتنا من أجل ضمان عدم ترك الحالة تحت رحمة المتطرفين الدينيين – أو بالأحرى استُمع إليها بصورة انتقائية. وتم صدّ المتطرفين في بعض الأماكن، فيما جرى دعمهم في أماكن أخرى، وكان ذلك مدفوعاً بالحسابات السياسية الخبيثة، حيث استُخدموا رأس حربة لسحق النظم غير الملائمة. وقد شعرت أكثر القوى شراً أن وقتها قد حان. وكانت النتائج قطع رأس المصريين الأقباط في ليبيا ومصر، وحرق اللبنانيين الشيعة في حافلة خارج دمشق، وتفجير الشيعة الزيديين المساجد في صنعاء، وتعذيب الإيزيديين العراقيين في سجون همجية. كما تم أيضاً استهداف العلويين في اللاذقية والآشوريين في الحسكة، وأيضاً السنّة الذين يعارضون حروب الخلافة.

تدين روسيا بشدة واستمرار جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين، بما فيها تلك القائمة على أسس عرقية ودينية. وسنواصل نهجنا القائم على المبادئ لمصلحة تحقيق السلام بين بين الطوائف وبين الجماعات العرقية والمصالحة في سوريا والعراق وبلدان الشرق الأوسط الأخرى. وسنواصل الدفاع عن كل من المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى الذين يتعرضون للاضطهاد من جانب الإرهابيين.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكننا النجاح في مكافحة تصاعد التطرف الديني والهياكل الإرهابية التي يمثلونها في المنطقة إلا من خلال نهج عالمي وشامل. وينبغي أن يكون الهدف العام توحيد الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الذي لا يمكن تحقيقه إلا برفض سياسات المعايير المزدوجة وهوس استخلاص كل منفعة جغرافية سياسية قصيرة الأجل.

لقد اتخذ مجلس الأمن خطوات هامة باتخاذه عدد من القرارات، بما في ذلك القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). ولكن واضحٌ أن هذا لا يكفي. ونحث جميع ممثلي المجتمع الدولي المسؤولين على بذل كل ما في الإمكان لتغيير الاتجاه الخطير نحو الصراع العرقي والطائفي في الشرق الأوسط ودعم تعايش مختلف الطوائف العرقية والدينية، المتأصل في تاريخ هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وبغية حل مشكلة العنف ضد المسيحيين والأقليات الأخرى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب على أساس قواعد القانون الدولي، وتجنّب الكيل بمكيالين، بما في ذلك في جهود مكافحة الإرهاب، والكف عن الاعتماد على القوى الراديكالية أو تدريب قوات المعارضة، لأنها يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوات متطرفة. والمهم أيضا العمل معا من أجل استعادة العملية السياسية لتحقيق تسوية في سوريا عن طريق تشجيع جميع الأطراف السورية على العودة إلى الحوار والوحدة بغرض مكافحة الإرهاب.

وتكمن مهمتنا المشتركة في مساعدة بلدان المنطقة للتغلب على الأزمات سلميا، ووضع حد للصراعات القديمة والجديدة، وتجديد المجتمعات التعددية السليمة والنظم السياسية القوية، من خلال كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نحل المشاكل التي تواجه الدول في الشرق الأوسط، وبالتالي حماية حقوق جميع الأقليات في المنطقة إلاّ عن طريق نهج شامل ومسؤول في المجالين السياسي والأمني.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشيد بمبادرة الوفد الفرنسي إلى تنظيم المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم على المستوى الوزاري بشأن حماية ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الاثنية أو الدينية للذين هم من الأقليات في الشرق الأوسط. وأرحب بمعالي السيد لوران فابيوس، وزير الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا، فضلا عن جميع الوزراء الحاضرين في القاعة.

وأشكر أيضا الأمين العام بان كي – مون؛ والأمير زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

وغبطة بطريرك الكلدان مار لويس روفائيل الأول ساكو؛ والسيدة فيان دخيل، عضو في البرلمان العراقي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن المناقشة الجارية هذا اليوم حسنة التوقيت، خاصة لأنها تأتي في لحظة حاسمة بالنسبة إلى الشرق الأوسط الذي يمر بأزمة سياسية وأمنية عميقة أدّت إلى ظهور جماعات إرهابية عنيفة للغاية وإلى توسعها. فهذه الجماعات ترتكب جرائم وحشية لم يسبق لها مثيل، لا سيما في العراق وسوريا، منتهكة كرامة الإنسان والقانون الدولي.

إن الأفراد والجماعات الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية هم الأهداف المفضلة لهذه الحركات الإرهابية من قبيل داعش وشركائها الذين يشاركون في الاضطهاد المنهجي والواسع النطاق للمسيحيين، والأكراد، والأيزيديين، والشاباك، والتركمان، وفي بعض المناطق، السنّة، والشيعة، وغيرهم من الأقليات الإثنية والدينية. وينطوي ذلك الاضطهاد على جرائم القتل، والاختطاف، والتعذيب، والتشريد القسري وجميع أشكال الأعمال الوحشية الأخرى. وكما يتضح من الشهادة المؤثرة للسيدة دخيل، يتعرض النساء والأطفال للعنف البدني والجنسي كجزء من حياتهم اليومية، ويتم اعدام البعض عن عمد. ويبيّن التدمير الذي يطال الأصول الثقافية درجة عداء الجماعات الإرهابية تجاه الأقليات. بيد أن المسيحيين وغيرهم من الأقليات عاشوا في المنطقة منذ آلاف السنين، وهم جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي. وباستهداف هذه الفئات، تدمّر داعش النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي اللذين كانا موجودين بين مختلف الطوائف في منطقة الشرق الأوسط منذ آلاف السنين.

ومسألة الأقليات قديمة قدم وجودها في جميع البلدان والمناطق في العالم. والشرق الأوسط له نصيبه من الأقليات التي، بكل تنوعها الديني والإثني والاجتماعي، وقيمها التاريخية والثقافية، كان لها تأثير في هذا الجزء من العالم.

والتحولات السياسية الجارية في العالم العربي التي ينبغي أن تحقق التماسك الاجتماعي أدّت، بدلا من ذلك، إلى الفوضى التي استطاعت الجماعات الإرهابية للأسف أن تستفيد منها. والأقليات التي كانت أصلا في حالة محفوفة بالخطر تعاني من الاضطهاد على أيدي الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة معاناتها بسبب أهوال الحرب. واضطهاد داعش مؤخرا للأقليات المسيحية والشيعية والكردية في العراق، والإعدامات الوحشية للأقباط المصريين في ليبيا، لا يشكلان مصدر قلق بالنسبة إلى مستقبل تلك الأقليات فحسب، بل يشيران أيضا إلى ضرورة بذل جهود كبيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي لتوفير الحماية لها.

وفي مواجهة هذا الوضع الخطير، نحن بحاجة إلى أن نضمن الدعم والحماية لهذه الأقليات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ينبغي أن تراعي العناصر التالية: تكثيف التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، مع مراعاة القرارات التي اتخذها مؤخرا مؤتمر القمة الذي انعقد في واشنطن، العاصمة، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب والتطرف العنيف؛ وإدراج مسألة حماية الأقليات بصورة منتظمة في جدول أعمال مداولات مجلس الأمن، بغية إيجاد السبل والوسائل لزيادة الحماية مع احترام السلامة الإقليمية للدول ووحدتها الوطنية واستقلالها؛ وتوسيع نطاق التعاون القضائي بين الدول، لا سيما الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، بغرض كفالة عدم فرار المجرمين الذين يتنقلون عبر الحدود من وجه العدالة؛ والمساعدة في إرساء الديمقراطية وسيادة القانون، وهما وسيلة لحقوق الإنسان، والضمانة الوحيدة للسلام الحقيقي. وعلى الجبهة الإنسانية، ينبغي تقديم مساعدات ضخمة

إلى الطوائف المتضررة في مناطق الصراع في الشرق الأوسط، ومساعدهما على إعادة توطينها في بلداها الأصلية.

ونحن نعلم أن ظهور داعش ونموها السريع في سوريا والعراق وفي أماكن أخرى هما نتيجة سنوات من الإقصاء والتهميش لجزء كبير من السكان الذين تعرضوا للإهمال بفعل عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية، وعانوا من كل أشكال الإحباط، مما يعزز الحاجة إلى تحديد الهوية أو رفض الآخر، وهو ما استطاع الإرهابيون استغلاله. وفي ظل هذه الظروف، ليست الحلول العسكرية هي وحدها التي تسود بالنسبة إلى مختلف الصراعات في منطقة الشرق الأوسط؛ فنحن بحاجة إلى تشجيع البلدان التي تواجه الأزمات على المشاركة في العمليات السياسية السلمية والشاملة التي تفضي إلى إنشاء دول تكون فيها المواطَنة هي المعيار الوحيد للانتماء إلى الأمة، وتستطيع فيها جميع مكونات المجتمع أن تتمتع بحقها في العيش في بلدها بسلام، وحرية، ومساواة، وكرامة. ومن هذا المنظور، نعتقد أنه من أجل كفالة حماية الأقليات، فإن التعليم والتوعية هما أفضل الوسائل لكسر الحواجز بين الطوائف، وتبديد الصور النمطية التي تؤدي إلى بناء العداوات في الشرق الأوسط كما في أماكن أخرى.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام بان كي - مون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، وغبطة البطريرك مار لويس روفائيل الأول ساكو، بطريرك الكلدان، والسيدة فيان دخيل، عضو في البرلمان العراقي، على مشاطرة أفكارهم القيّمة معنا اليوم.

إن تشجيع الحرية الدينية يمثل إحدى أولويات الرئيس أوباما، ولا تزال تشكل إحدى القيم الأساسية التي تؤثر على مشاركة الولايات المتحدة الدبلوماسية على الصعيد العالمي. وفي الأيام والأشهر الأخيرة، انتشر الاضطهاد الوحشي للأقليات الدينية بوتيرة تبعث على القلق. ونشكركم، سيدي الرئيس، على رئاسة فرنسا لهذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة. كما نلاحظ باهتمام كبير إعلان الأمين العام لخطة عمل الأمم المتحدة والعزم على إنشاء فريق استشاري معني بهذه المسألة.

لقد سمعنا جميعا اليوم بالفظائع المروعة التي ارتكبتها الجهات الفاعلة من غير الدول ضد الجماعات الدينية المستهدفة في الشرق الأوسط، وقد شهدها البعض في هذه القاعة عيانا. وقد رأينا كيف كانت الحكومات غير قادرة على حماية أفراد هذه الفئات أو منحهم الاستحقاقات والحماية الممنوحة للمواطنين الآخرين، أو غير راغبة في ذلك. الأمر الذي بدونه ستواجه تلك المجتمعات المحلية المهمشة تهديدا وجوديا. فلمجرد العقيدة التي يمارسونها، تم إجبار شيعة مسلمين ومسيحيين وأيزيديين ويهود وإسماعيليين ودروز وغيرهم على تغيير دينهم، أو قُتلوا أو طُردوا من الأماكن التي لطالما عاش فيها أجدادهم لمئات السنين، بل وآلاف السنين في بعض الحالات. ويتعرض البعض منهم للاختطاف، والبعض الآخر قد أُجبر على الرق الجنسي. وما برحت حكومة بلدي تدين مرارا وتكرارا استهداف المدنيين من أي انتماء ديني وتعرضهم لأي نوع من أنواع العنف، وبالمثل، أدانت بشدة تدمير الأماكن والممتلكات الدينية. ولأكن واضحا في أنه لا بد من محاسبة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال الرهيبة.

أما التهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروفة أيضا باسم داعش، فيتجاوز كل الثقافات والأديان والحدود. وتتعرض المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء مصر والعراق وسوريا لخطر الانتهاكات التي ترتكبها داعش. وندين القتل الخسيس والجبان لواحد وعشرين من الأقباط المصريين على أيدي داعش الشهر الماضي في ليبيا. ومع

ذلك، فالأعمال الوحشية لداعش ليست موجهة ضد الأقليات الدينية فقط في المنطقة. ومن الشواهد الواضحة على ذلك عملية الإعدام الجماعي لسبعمائة شخص من عرب السنة من قبيلة الشعيطات في شرق سوريا في آب/أغسطس الماضي، وأكثر من ٦٠٠ من أفراد قبيلة أبو نور في غرب العراق في تشرين الأول/أكتوبر، واحتجاز ما لا يقل عن ١٠٠٠ تلميذ عسكري شيعي تابع للقوات الجوية العراقية بمعسكر سبايكر في حزيران/يونيه.

ومع وجود أكثر من ٦٠ شريكا في التحالف، العديد منهم ممثلون في القاعة اليوم، فإننا نعمل على دحر التهديد المشترك الذي تفرضه داعش على العالم والقضاء عليه في نهاية المطاف. ونحن نوفر المساعدة الأمنية لمكافحة داعش، ونعمل على وقف تدفق المقاتلين الأجانب والموارد المالية له. كما أود أن أذكر على وجه التحديد أن حماية الأقليات الدينية في مواجهة التهديد الذي يشكله داعش، ولا سيما في العراق وسوريا، تمثل إحدى الأولويات الرئيسية في استراتيجيتنا لمكافحة داعش، وستظل كذلك.

وتشكل الإجراءات التي اتخذناها في جبل سنجار في العراق الصيف الماضي مثالا على ذلك الالتزام. فقد فر عشرات الآلاف من الأيزيديين – رجالا ونساء وأطفالا – جراء تقدم داعش في قراهم الواقعة حول جبل سنجار. وحوصر آخرون على الجبل دون غذاء أو ماء، أو هربوا على الطريق تحت شمس آب/أغسطس الحارقة. وفي ضوء تلك الظروف الصعبة، قرر الرئيس أوباما اتخاذ إجراء عسكري محدد الهدف وتقديم المساعدة البالغة الأهمية، بناء على طلب الحكومة العراقية، لتجنب وقوع المزيد من الفظائع. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا منتبهين تماما للتهديدات المستمرة ضد الأيزيديين، بما في ذلك مصير ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من النساء والفتيات اللاتي وقعن في يد داعش – وهي حالة وصفها بقوة سعادة عضو البرلمان العراقي، السيدة فيان دخيل. ولا نزال على اتصال وثيق مع ممثلي الطائفة الأيزيدية.

ومع ذلك، فإن اضطهاد الأقليات الدينية في الشرق الأوسط يتجاوز هذه الأعمال المشينة التي يقوم بها داعش. ففي سورية، عملت الأساليب الوحشية الخرقاء لنظام الأسد لقمع حركة الاحتجاج السلمية بالقوة على نمو داعش والجماعات المتطرفة الأخرى. وكما هو الحال في جميع أنحاء الشرق الأوسط، قد انخفض وجود المجتمع المسيحي في سورية انخفاضا حادا؛ فبعد أربع سنوات من الحرب الأهلية، فر مئات الآلاف من المسيحيين من البلد هربا من استمرار العنف الذي يرتكبه نظام الأسد والجماعات المتطرفة.

ففي مدينة حمص، على سبيل المثال، قد تضاءل عدد المسيحيين إلى ١٠٠٠ شخص، بعد أن كان عددهم يقرب من ١٦٠٠٠٠ شخص قبل بداية الحرب، بعدما تم تفريغ المدينة بالكامل إلا من قلة من السكان بعد أن فرض نظام الأسد حصارا بلا رحمة يمنع دخول الماء والغذاء والدواء إلى المدينة لمدة تناهز سنتين طويلتين. ولقد قصف نظام الأسد بشكل عشوائي مناطق سكنية في جميع أنحاء البلد، وقتل آلاف وآلاف من السوريين من جميع الخلفيات. فقد قصف عشرات الكنائس والمساجد، وكنيس يهودي سوري عريق، الأمر الذي يسلط الضوء على جهود النظام الخبيثة الرامية إلى قمع معارضيه بالعنف مهما كلف ذلك.

ولا يمكننا أن ننتقل إلى الأخطار التي تواجه الأقليات الدينية حاليا على يد نظام الأسد والجماعات المتطرفة مثل داعش دون التسليم بالدور الذي أداه التهميش المنهجي للأقليات الدينية في مقابل مؤسسات الدولة، أو الهياكل القانونية، أو الممارسات الحكومية في حرمان المواطنين من حقوقهم المدنية بسبب هويتهم الدينية ليس إلا. وقد أدت قوانين التجديف، وقوانين التسجيل، والتمييز المجتمعي، والعنف الجلي إلى تهميش هذه المجموعات، مما جعلها غير مرغوب فيها في مجتمعاتها المحلية. فعلى سبيل المثال، واجه المسلمون الصوفيون الاضطهاد من

بعض الحكومات في المنطقة. ويعد البهائيون مثالا آخر على الأقليات التي لطالما عانت من الحكومة في المنطقة، سواء من قوانين التسجيل المرهقة أو الاضطهاد العنيف والنشط من جانب الحكومة. ومل ما تبقى من اليهود عدد قليل من المجتمعات المحلية الصغيرة والمعزولة بعد أن كانوا يوما تجمعا سكانيا نشطا ومنتشرا على نطاق واسع في المنطقة.

وما برحت الولايات المتحدة تلتمس كل فرصة لمساعدة أولئك الذين يعانون تهديد الجماعات المتطرفة، بمن في ذلك داعش. ولا تزال الولايات المتحدة تمثل أكبر مانح للاستجابة الإنسانية من أجل سورية، من خلال الإسهام بأكثر من ٣,١ بلايين دولار منذ بدء الحرب الأهلية. ويجري تقديم تلك المساعدة إلى جميع الأفراد على أساس الحاجة، بغض النظر عن الهوية الدينية أو الانتماء السياسي، وللوفاء باحتياجات جميع السوريين، بمن فيهم الأقليات الدينية. ولا تزال الولايات المتحدة تمثل أحد المانحين الرئيسيين من أجل العراقيين المشردين بإسهامها بمبلغ يتجاوز ٢١٩ مليون دولار منذ عام ٢٠١٤. كما نتوقع تقديم مساهمة أخرى كبيرة لصالح الأزمة الإنسانية السورية في وقت لاحق من الشهر القادم في مؤتمر إعلان التبرعات في الكويت.

وبطبيعة الحال، رغم أنه من الممكن استغلال الاختلافات الدينية لتقسيم المجتمعات، يمكن أيضا أن يكون الدين حافزا قويا للتقريب بين الشعوب. وقد شهدنا كيف يمكن للدين ربط المجتمع ومساعدته على التعافي عندما استغل داعش بوحشية العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الأيزيديات كأسلوب من أساليب الحرب، في محاولة لاستغلال قوة الوصم التدميرية المرتبطة بالاغتصاب. ومع ذلك، فقد باءت هذه المحاولات بالفشل عندما دعا أحد الزعماء الدينيين البارزين للطائفة الأيزيدية، بابا شيخ، جميع الأيزيديين للترحيب بتلك الفتيات، بل وقد استضاف في منزله فتاتين هربتا من داعش.

ونرى أن دولنا تكون أقوى عندما ندعم المساواة بين الناس. وبالتالي، ففي كل بلد من بلدان العالم يجب أن نتعامل بلا هوادة فيما يتعلق بعكس مسار أي جهود ترمي لبث الكراهية على أسس دينية أو طائفية، أو حرمان أي شخص من التمتع بنفس القدر من الاحترام أو الكرامة أو الحقوق القائمة على أساس المعتقدات التي يؤمنون بها. ويلتزم الكثيرون منا بالفعل بالتنوع واحترام حرية الاعتقاد والضمير للجميع نساء ورجالا، ولكن يجب علينا جميعا أن نجدد التزامنا بالتكلم بالنيابة عن الأقليات الدينية التي تناضل اليوم من أجل حقوقها، وحياتها، وإنسانيتها.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية، والتي، كما ذكرنا المفوض السامي، تدور بشأن التسامح مقابل الأيديولوجية المهووسة – وهو خيار صعب حقا.

كما أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، غبطة البطريرك ساكو والسيدة دخيل، على ما أطلعانا عليه من خلال إحاطتيهما الإعلاميتين. وفي حين نناقش المسائل في غرفة بلا نوافذ، بعيداً عن الأحداث – وهناك الكثير من الرمزية في ذلك – فإنهما قد بثا الروح في نظرنا في الهجمات والانتهاكات العرقية والدينية. وأشكرهما على ذلك.

فقمع واضطهاد الأقليات الدينية والعرقية والاستئصال الديني، كما ذكرنا الوزير فابيوس، أمر يبعث على الاستياء، أينما ومتى حدث وأيا كان مرتكبوه. ويتضح ذلك الآن بصفة خاصة، فيما تشكل الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تهديدا مباشرا ومعقدا للسلم والأمن الدوليين. ولا تبدي تلك الجماعات أي احترام للحدود الوطنية، وتعبرها كما يحلو لها وتستفيد من دعم شبكات تمتد إلى أقاصي الأرض، بما في ذلك بلدي. وهي تجد لذة في الترويج لفظائعها ونشر الخوف. إنها تريدنا أن نرد بالغضب

والسخط، ونحن نقوم بذلك تحديدا. ومن الأهمية للغاية بمكان أن يدرك المجتمع الدولي التهديد الذي تشكله هذه الجماعات وأن نعزز قضية المجتمعات الشاملة للجميع والمتعددة الثقافات والأديان. ولذلك، فإننا نعتبر هذه المناقشة خطوة هامة في حشد الزخم العالمي من أجل تحقيق تلك الغاية، وفي معالجة أسباب النزاعات التي تزدهر عليها تلك الجماعات.

وتشعر نيوزيلندا بالفزع إزاء التصاعد المفاجئ في أعمال العنف واضطهاد الأقليات العرقية والدينية في أنحاء كثيرة من العالم. وهذه المسألة لا تقتصر على منطقة الشرق الأوسط فحسب أو على دين واحد. وتكتسب الجماعات المتطرفة العنيفة زخما في أوقات الاضطرابات الاجتماعية الكبيرة، وتتأثر المجتمعات المتنوعة والمتعددة الثقافات في جميع أنحاء العالم. ومن ثم تتقلص نتيجة لذلك. ولكننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الفظائع الوحشية والمستمرة في الشرق الأوسط.

وكما أخبرنا المفوض السامي، من الواضح أن الفظائع التي ارتكبها مؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بلغت حد الإبادة الجماعية ضد طائفة الأيزيديين في العراق. وكان ثراء وتنوع منطقة الشرق الأوسط أحد العوامل الرئيسية المساهمة في الحضارة العالمية، ويجب المحافظة على ذلك الثراء والتنوع. ولبعض الطوائف العرقية والدينية في المنطقة تقاليد تعود إلى آلاف السنين. وبينما نحتفل بتلك التقاليد، من الأهمية بمكان أيضا أن نقر بأن معظم بلدان الشرق الأوسط لها تاريخ طويل من التسامح وإدارة التنوع العرقي والديني.

والاضطرابات الحالية تدفع المجتمعات التي تعايشت بسلام لقرون إلى آتون النزاع الوحشي، وتهدد بإلحاق ضرر لا يمحى بالنسيج الاجتماعي الثري للمنطقة. وتستغل الجماعات المتطرفة عدم الاستقرار لتثبيت أقدامها ونشر نهجها الطائفي الوحشي، وكثيرا ما تثبت مهاراتها الكبيرة في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي. وشبكة الإنترنت، التي كانت في البداية نتاجا بدرجة كبيرة للمجتمعات المفتوحة والليبرالية، يجري استخدامها ضد نفس تلك المجتمعات – وقد تحدث وكيل وزارة الخارجية البريطانية في وقت سابق عن اختطاف الإنترنت. ولذلك، كيف ينبغي أن تكون استجابة الدول المتضررة والمجتمع الدولي؟ كيف ينبغي أن نرد؟

الأولوية العاجلة يجب أن تكون استعادة الأمن في الحالات التي تكون فيها الأقليات معرضة بشكل خاص للخطر. ويتطلب ذلك حلولا سياسية مستقرة وشاملة للجميع، وهذا يعني تقديم الدعم لإنهاء النزاعات ومظاهر عدم الاستقرار التي تغذي عليها الجماعات المتطرفة أيديولوجياتها. ولكن النهج القائمة على الأمن لن تحقق النجاح بمفردها. ويجب على المجتمعات المتضررة إيجاد سبل جديدة خلال فترة ما بعد النزاع لإدارة تنوعها. ويجب التصدي لجميع العوامل مثل التمييز الاقتصادي والاجتماعي والطائفي وعدم المساواة والتهميش وانعدام الأمن وغياب الحكم الحيادي والشامل للجميع. هذه هي الأسباب: ويجب التصدي لها. ويتطلب ذلك إرادة سياسية قوية والتزاما مستمرا على جميع المستويات الحكومية، فضلا عن مبادرات شاملة للجميع خلال فترة ما بعد النزاع، لا ترسخ الانقسامات القائمة.

وأحد الاختبارات الحقيقية لمجتمع ما هو مدى استيعابه للأقليات، ولذلك فمن المؤسف أنه في هذه الحالات غالبا ما تُهمش أصوات الأقليات، ما يتسبب في تنامي الشعور بالاستياء ونشوب النزاع. ونحن بحاجة إلى العمل مع المجتمعات المحلية. فغالبا ما يكون للتطرف العنيف جذوره على مستوى المجتمع المحلي، ومن ثم يجب دحره على مستوى المجتمع المحلي. وتضطلع القيادات الدينية والمجتمعية والتربوية بدور محوري في تعزيز السلام والتسامح والاحترام المتبادل. ولذلك، نحث الأمم المتحدة وفرادى الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز مكافحة التطرف وعلى مواصلة مكافحة التطرف العنيف عن طريق إشراك تلك القيادات بطريقة مجدية حقا. إنهم هم الذين يمكن أن يقدموا الحلول.

وتدعم نيوزيلندا المشاريع في منطقتنا التي تعزز القدرات المجتمعية على الصمود، مثل الخفارة المجتمعية، التي تجمع بين أفراد المجتمع والشرطة للقيام بأعمال الشرطة في البيئات المتنوعة عرقيا. وننضم إلى الذين أيدوا خطة عمل الأمين العام، وندعو إلى تنفيذها بسرعة.

يضطلع مجلس الأمن بدور هام في التصدي لاضطهاد وقمع الأقليات الدينية والعرقية عن طريق توطيد القدرات المجتمعية على الصمود وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع والحوار بين الثقافات. وكما هو الحال بالنسبة للكثير من القضايا على جدول أعمال المجلس، فإن نيوزيلندا على استعداد للمساهمة في هذا الحوار وللتصدي، في سياق القيام بذلك، للتحدي المزدوج الذي تحدث عنه السيد فابيوس: إظهار التضامن مع المضطهدين وإظهار التصميم على مكافحة مرتكبي هذه الجرائم المروعة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر وزير خارجية فرنسا، السيد لوران فابيوس، على حضوره هنا في مجلس الأمن. كما أعرب عن امتناننا على الملاحظات التي أبداها الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما نعرب عن تقديرنا العميق للشهادة التي أدلى بها لويس روفائيل الأول ساكو، بطريرك بابل على الكلدان، وعضو البرلمان العراقي، السيدة فيان دخيل.

تدين فنزويلا بشكل قاطع جميع أفعال التعصب والترهيب والاعتداء والعنف التي ترتكب ضد أي جماعة دينية أو عرقية من جانب المنظمات المتطرفة، ولا سيما الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، التي انتشرت في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط. وندين مدى تدهور البشر، بإحياء ممارسات تعود إلى العصور الوسطى وكنا نعتقد أنها دفنت منذ أمد بعيد، بما في ذلك أعمال القتل والاسترقاق والاختطاف والتعذيب والاتجار بالبشر التي تُرتكب بدافع من المعتقد الديني أو الانتماء العرقي. كما ندين تدمير التراث الثقافي والتاريخي والديني للبشرية في منطقة الشرق الأوسط على يد هذه الجماعات المتطرفة.

وتؤكد فنزويلا من جديد، استنادا إلى التزامها المتواصل بالسلم والأمن الدوليين، إدانتها القوية والقاطعة لأعمال العنف والإرهاب، أيا كانت دوافعها وأينما ارتكبت وأيا كان مقترفوها. ونتساءل كيف يمكن للمنطقة التي كانت مهد الحضارات، وحيث تعايشت مختلف الجماعات العرقية والدينية منذ آلاف السنين، أن يمزقها الإرهاب الوحشي الذي ندينه اليوم.

ونعتقد أنَّ الحرب المطوَّلة في المنطقة، إلى جانب التدخلات العسكرية في العراق، ليبيا وسوريا، فضلاً عن المساعدة للجماعات المسلحة الساعية إلى زعزعة استقرار الحكومات أو الإطاحة بها، قد أدت إلى تداعيات مأساوية، مُفاقِمةً الكراهية والعنف بين الأديان والأعراق، مع تهاوي المؤسسات الحكومية أو انهيارها.

والحرب المطوَّلة والتدخل عرَّضا للخطر أيضاً وحدة بلدان الشرق الأوسط وسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها السياسي، مُطلِقَين العنان لدوامة عنف ضد الطوائف بالاستناد إلى هويتها الاجتماعية، السياسية، الدينية أو العرقية. وتدمير النسيج الاجتماعي وتفكيك القدرات والمؤسسات الحكومية تربة خصبة للتطرف الإرهابي. وإننا نستنكر المحاولة الراهنة لتطبيق المعادلة ذاتها في سوريا كما جرى في العراق وليبيا. وتدريب الجماعات المتطرفة المسلحة وتقديم الإمدادات والدعم لها، فضلاً عن العمل ضد الدول بالاستناد إلى ذرائع ذات دوافع سياسية مشكوك في مصداقيتها، أدَّيا إلى فوضى اقتصادية، سياسية واجتماعية، مُمهِّدة الطريق لنشوء منظمات متطرفة كتلك التي أوجدت الوضع الحالي.

فكيف يمكن للجماعات الإرهابية أن تتصرف بمثل هذه القوة العسكرية؟ ولا يمكننا إلاَّ أن نلاحظ أنَّ هذه المنظمات

قد واصلت تكاثرها وأصبحت أكثر قوة مؤخراً. فمن يموّلها؟ ومن يقدِّم الترسانة العسكرية التي تمكِّنها من ارتكاب هذه الفظائع ضد الأقليات الدينية أو العرقية؟

إننا ندعو مجلس الأمن إلى الإصرار على التقيُّد الكامل بالقرارات التي اتخذها في إطار الفصل السابع من الميثاق، والتي تحظر التمويل والدعم لمثل هذه الجماعات الإجرامية. ومن الأساسي أن يُقدَّم للعدالة مرتكبو تلك الجرائم ومن يزوِّدونهم بالدعم المالي والمادي.

وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء حاسماً ضد المنظمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، بين سواها. لكنَّ الرؤية العسكرية وحدها لا تستطيع أن تضع حدّاً لتلك الجماعات الإرهابية. ولكي تضمن الدول والمجتمع الدولي بأسره السلام والأمن، يتعين عليهما أن يسهما بشكل عضوي وشامل في بناء مجتمعات متساوية تعزز التنمية الشاملة، تقضي على الفقر وتُضفي الطابع العالمي على نُظُم الأمن والحماية الاجتماعيين، التي تكفل التمتُّع الكامل بالحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية، السياسية والمدنية لجميع الشعوب، بما فيها الأقليات.

ومن الحيوي استكشاف الظروف الهيكلية التي تحفِّز ظهور الكيانات الإرهابية وانتشارها. والاستجابة الدولية للظاهرة تستدعي تقييماً صادقاً لمسؤولية الدول عن حماية أمن وسلامة المجتمع بأسره. ويجب القيام بمكافحة الإرهاب في إطار القانون الدولي، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولكن يجب عدم استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة لانتهاك مبادئ الميثاق ومقاصده. كما يجب أن تسود الحلول السياسية للنزاع على الحلول العسكرية.

إنَّ فنزويلا بوتقة تنصهر فيها الثقافات والأعراق والأديان. وبصفتنا أرضاً خالية من النزاع المسلح، فقد أنشأنا مجتمعاً تستند أهدافه المشتركة إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الشاملة لضمان حياة كريمة لجميع مواطنيه. وينظر بلدي بألم وسخط إلى معاناة الضحايا، ويعرب عن تضامنه مع بلدان الشرق الأوسط، التي تربطنا بها علاقات تاريخية وثقافية قوية. ومن مقعدنا في المجلس، سنفعل كل شيء ممكن لحلِّ هذا البلاء الذي يهدد البشرية نفسها.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): إنَّ الصين تقدر المبادرة الفرنسية بعقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن حماية أقليات الشرق الأوسط، وترحب بوزير الخارجية فابيوس في نيويورك لترؤس الجلسة. وإنني أودّ أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، ومفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وآيات شكري موصولة أيضاً للبطريرك ساكو والبرلمانية العراقية دخيل على بيانيهما.

إنَّ الإرهاب والتطرف العنيف كانا متفشِّيين في الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة. والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وبخاصة الانتهاكات ضد الأقليات العرقية والدينية، كانت متتالية، مؤدية إلى خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير بعض المواقع الثقافية البارزة، ممَّا أثار قلق المجتمع الدولي. والصين تدعم التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي بذل قصارى الجهد لتوطيد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. فالاضطراب يولِّد الإرهاب والتطرف. وطالما أنه لا يوجد سلام في العالم، سيستغلُّ الإرهابيون وقوى التطرف الحالة. وقد أثبت التاريخ والواقع تكراراً أنَّ اللجوء إلى القوة أو العنف ضد العنف لن يجلب السلام. فالحوار السياسي والمصالحة الوطنية هما الحل الوحيد. والصين تأمل للأطراف المعنية في الشرق الأوسط أن تهدف بأفعالها إلى رفاه شعوبها، وتسوِّي خلافاتها ونزاعاتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدِّم المساعدة الفعالة ويحقِّق استقرار الحالة في الشرق

الأوسط في أقرب وقت ممكن، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، ينبغي عدم ادِّخار أيِّ جهد لمكافحة الإرهاب والتطرف. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. ومكافحته تستدعي تضامن المجتمع الدولي وتآزره وتنسيقه. والصين تعارض بشدة جميع أشكال الإرهاب، وتدعم بقوة التعاون الدولي لمكافحته. وينبغي ألاَّ تكون هناك معايير مزدوجة في تلك المكافحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألاَّ تكون هناك اية علاقة مفترَضة بين الإرهاب وطوائف عرقية أو دينية محددة. وفي السياق الذي تواصل فيه قوى الإرهاب الدولي تغيير أساليبها، وتستخدم الإنترنت ووسائل جديدة أخرى لتنفيذ أنشطة إرهابية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون ويتخذ تدابير فعالة لكي يكافح بقوة المنظمات الإرهابية التي تستخدم الإنترنت للقيام بالتجنيد والتحريض والتخطيط والتمويل. وينبغي للمجتمع الدولي إيلاء اهتمام وثيق للتداعيات المتتالية التي يسبِّبها الإرهابيون. ومع تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط، يجب اتخاذ التدابير لمنعهما بفعالية من الامتداد إلى أقاليم أو مناطق أخرى.

ثالثاً، من الحيوي القضاء على الأيديولوجيات الداعمة للإرهاب والتطرف والدعوة إلى الحوار بين الحضارات. وللشرق الأوسط تاريخ طويل ومجموعة واسعة من الطوائف العرقية، وهو أحد المناطق ذات التنوع الأكبر من الحضارات الإنسانية. وحين يتعلق الأمر بالحضارات، لا يمكن للمرء أن يتكلم عن التفوق أو الدونية. فالشمولية تؤدي إلى التعايش؛ والتفرُّد إلى الكراهية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في الشرق الأوسط، أن يعزز الاحترام والانفتاح والشمولية، التي تجسِّد روح الحوار بين الحضارات. كما ينبغي له أن يدعو إلى تبادلات الأفكار والتعلم المتبادل، وأن يعمل لتهيئة بيئة اجتماعية سليمة للناس ذوي الخلفيات العرقية أو الثقافية أو الدينية المختلفة، بحيث يستطيعون التعايش بمساواة ووئام، دون أن تُترَك ثغرة ينفذ منها الإرهاب والتطرف.

رابعاً، من المهم تسريع التنمية والقضاء على التربة الخصبة للإرهاب، وهي الفقر والتخلف الإنمائي. فهما السببان الجذريان للنزاعات والإرهاب.

ينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، تعزيز الجهود في خطة التنمية الدولية، وتقديم المساعدة الفاعلة إلى بلدان الشرق الأوسط في جهودها لتطوير اقتصاداتها، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل، وتحسين سُبل عيش الناس، وتعزيز تعليم الشباب، وتمكين المرأة والنهوض بالإدارة الحكومية، وبناء القدرات من أجل التنمية الذاتية، لكي يتمكن الناس من أن ينعموا بالسلام والازدهار، ومن ثم إزالة التربة الخصبة التي يترعرع فيها الإرهاب.

إن حماية شعوب الشرق الأوسط من الإرهاب والتطرف مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي وتتطلب من جميع الدول بذل جهود مشتركة وتقديم المساهمات واتخاذ التدابير اللازمة. والصين على استعداد للتعاون مع الأطراف المعنية وبذل جهود مستمرة لإزالة التهديد الحقيقي الذي يواجه الشرق الأوسط، ولا سيما الأقليات فيه، من أجل تهيئة بيئة سليمة وسلمية لهذه البلدان.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالفرنسية): يشكر وفدي الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة الهامة. ولا شك في أن قوة الإنسانية تكمن في التنوع. ولكن المجتمعات المحلية المتواجدة في الشرق الأوسط منذ آلاف السنين معرضة لخطر التلاشي بسبب الهجمات المتطرفة والمتعصبة. إن الشرق الأوسط لن يظل هو نفسه من دون الحفاظ على الثراء الديني، والتنوع الإثني واللغوي والثقافي. إننا لا نتكلم عن ضياع التراث القديم، بل أيضا عن التحول الهيكلي في المنطقة الذي يجعل منها منطقة يستبد بها التطرف الذي لا تعترض سبيل انتشاره أي عقبات.

إن الحالة في العراق وسوريا لم تعد تشكل مجرد صراع مسلح أو صراع بين القيم العالمية، بل إنها تشكل مأساة بشرية واقتصادية وثقافية. وإن الهجمات التي وقعت في تونس واليمن في الأسبوع الماضي وتلتها عدة هجمات أخرى، بما في ذلك تلك التي ضربت فرنسا في كانون الثاني/يناير، أكدت الحاجة الملحة إلى خوض غمار معركة مشتركة لمكافحة التطرف من جميع مظاهره.

إن متطرفي تنظيم داعش يختلفون عن الإرهابيين الآخرين. فهم يسيطرون على أراض شاسعة ويطلقون على تنظيمهم شكل دولة غير شرعية وإجرامية. ويطمحون إلى إيجاد حيز لأنفسهم في ساحة من التطرف المتعصب والأعمى والفتاك، وهو حيز يرى فيه الذين لا يتشاطرون رؤية داعش، سواء من اليزيديين، أو الشبك، أو الأكراد أو المسيحيين، أو حتى المسلمين الذين لديهم مفهوم مختلف لدينهم عن مفهوم داعش، أنه لم يتبق لديهم أي خيار سوى الهروب أو التحول الديني، واسترقاق النساء والفتيات، والتجنيد القسري للأطفال، أو في النهايةالذبح. ،إن التقرير الذي نشره مؤخرا مجلس حقوق الإنسان لا يتوانى في التصدي لجرائم تنظيم داعش المرتكبة ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها بحق اليزيديين. إن حالة الأقليات الأخرى في المنطقة مأساوية بنفس القدر، فالمسيحيون، على وجه الخصوص الذين يعتبرون جزءا لا يتجزأ من التنوع الإقليمي التاريخي، وهم من أهل الكتاب، أخذوا يتلاشون في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش.

إن الآفة الإرهابية المتمثلة في داعش لا تعرف حدودا. إنها تتحرك من سوريا والعراق متجهة إلى ليبيا؛ وتشن الهجمات في مالي، واليمن، وتونس وفي أماكن أخرى. وتهدد بزعزعة استقرار منطقة الساحل برمتها. وتعمل على إقامة صلات خطيرة مع الحركات المتطرفة في نيجيريا والصومال. وتعمل على تجنيد آلاف المقاتلين الأجانب مما يزيد من إذكاء نيران الصراع. يأتي هؤلاء المقاتلون من البلدان الأخرى، ولكونهم من غير السكان المحليين فإنهم يرتكبون معظم الجرائم الوحشية والفظيعة ضد السكان المحليين، بما في ذلك ضد الأقليات.

على الرغم من كل مزاعم داعش الدعائية، يجب أن يظل المجتمع الدولي واضحا وقاطعا فيما يتعلق بحقيقة واحدة: إن داعش ما هو إلا تنظيم إجرامي. ويجب كبح هؤلاء المتطرفين باتخاذ جميع التدابير اللازمة ضدهم. يجب أن ننسق جهودنا من أجل تمزيق نسيج دعايتهم الخادعة. ويجب أن نميط عن وجوههم اللثام الديني لكشف حقيقتهم الإجرامية والوحشية والفظيعة.

إن تنظيم داعش منظمة إرهابية حديثة. إنها بارعة في استخدام تكنولوجيات وسائط الإعلام المتطورة وشبكات التواصل الاجتماعي. مع الطابع الحديث الذي يأخذه الإرهاب، لا بد من أن تكون استجابة المجتمع الدولي متطورة أيضا. فالبعد الجديد للخطر يتطلب مواصلة العمل الاستخباري والتحليل لمواجهة الدعاية والتجنيد والمعلومات المضللة التي ابتدعها إرهابيو الإنترنت. ويقتضي الأمر بذل جهود إضافية لنشر رسائل مقنعة وتقديم حجج مضادة، لملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن تلك الوحشية القاسية والقاسية للغاية.

نصر على تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا. يجب عدم منح الملاذ لداعش وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تجتاح المنطقة. ويجب تفكيك شبكات التجنيد والتمويل والتسليح التابعة لتلك الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نهاجم زواج المصلحة القائم بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

تلك مهمة هائلة ومتعددة الجوانب تتطلب الاتساق والتنسيق والتكامل في العمل من جانب النظام الموحد للأمم المتحدة بأسره.و لا بد من أن نتغلب بصورة خاصة على عقلية الصومعة التي لا تزال مستمرة في أعمال مختلف كيانات المنظومة.

نحن نعلم جيدا أن جوهر الكفاح ضد الإرهاب يتمثل في احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح والشرعية، وثقة السكان في الحكومات بوصفها قادرة حقا على ضمان مستقبل كريم لهم، مستقبل يرتكز على الشمولية، والتكامل والمساواة بين جميع عناصر المجتمع، أي التماسك الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي. ويجب علينا أن نعزز بصورة متسقة ومستمرة أفكار التسامح والترويج لها، وأن نكافئ التنوع والحوار المفتوح والشامل بين الأديان والثقافات والحضارات. من المهم أيضا مراعاة الممارسات الجيدة المتبعة حاليا في هذا المجال.

ولا بد لنا من أن نكسب قلوب وعقول السكان المحليين لكي نتغلب على الانقسامات والتحيزات والتهميش. وعلينا أن نأخذ في الحسبان أن الحالة في العراق تتطلب جهودا كبيرة لتحقيق المصالحة الوطنية من أجل وضع سياسات عادلة وشاملة للجميع. في هذا الصدد، نؤيد تماما الجهود اللازمة التي يجب أن تقوم بها الحكومة العراقية، بينما نسلم بأنه لا يزال يتعين فعل الكثير. وللأسف، فإن النظام السوري مستمر في السير على دربه المتمثل في الموت والدمار، بالاقتران مع توسيع نطاق أكثر أشكال الإرهاب فظاعة ووحشية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي ترتكبها داعش.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد على نقطة رئيسية أخرى، ألا وهي العدالة. من الحتمي تحديد هوية المسؤولين عن الفظائع الإرهابية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الموجهة ضد الأقليات، وأن يتم تحديده على النحو الصحيح، وأن تجري محاكمتهم ومعاقبتهم في المحاكم، بما في ذلك في المحكمة الدولية. إن مكافحة الإفلات من العقاب شرط أساسي لضمان الحفاظ على التنوع التاريخي والثقافي والديني في الشرق الأوسط وحمايته.

السيد سارکي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على الرئاسة على القيادة المثلى التي تدير بها دفة أعمال مجلس الأمن خلال هذه الجلسة، وأن أرحب شخصيا بمعالي وزير خارجية فرنسا في هذه الجلسة. كذلك أود أيضا أن أرحب بالسادة الموقرين، وزيري خارجية أنغولا وإسبانيا، ووكيل وزارة خارجية المملكة المتحدة، ومدير عام وزارة الخارجية في شيلي، باتريش ساكو، والسيدة دخيل، عضو مجلس النواب العراقي. ونرحب أيضا بمشاركة الأمين العام، ونثني على قيادته.

بقدر ما يمكننا أن نتذكر، إن هذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها مسألة دينية في مجلس الأمن على هذا النحو، خارج إطار الانعقاد على شكل صيغة آريا. نرحب بهذه المبادرة التي أخذ زمامها وفد فرنسا. إننا إذ نسلم بأن تدهور الحالة في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيرا للعديد من المجتمعات المحلية في المنطقة، نرحب بمشاركة المفوض السامي لحقوق الإنسان في هذه المناقشة. ونهيب بمكتبه ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للعمل على تكثيف جهودهما من أجل توفير الحماية لجميع الأقليات المهددة بالانقراض في كل مكان في العالم. ونأمل أيضا بأن يمتد نطاق هذه المناقشة في المستقبل ليشمل حالة جميع الأقليات في كل مكان، بما في ذلك الأقليات العرقية، مثل الأقليات الأفريقية والأقليات المنحدرة من أصول أفريقية والشعوب الأصلية. إن حماية الأقليات الدينية والعرقية يجب أن تتجاوز الشرق الأوسط وتشمل جميع أنحاء العالم الأخرى.

وإذ أتناول الشرق الأوسط، وإن جاز الاسترشاد بالتاريخ، فإننا نشير إلى أنه خلال قرون الحكم العثماني في المنطقة وضعت سياسة للتسامح والوئام عن طريق نظام الملة. وإلى حد كبير، منح نظام الملة الأقليات الإثنية والدينية الحرية في ممارسة دياناتهم وفي العيش في جو من الحرية والأمن النسبي. واستمر هذا النظام المتناسق إلى أن تفككت أوصال الإمبراطورية العثمانية.

وإذا أردنا أن نوفي هذا الموضوع حقه، لا بد أن ننظر إلى الأسباب الجذرية للظاهرة في المنطقة. فعدم الاستقرار العام

الذي يسببه في المنطقة الاحتلال الأجنبي والحروب الأهلية، التي يؤججها التدخل الخارجي، وتغيير الحكومات بالقوة، ونزع الشرعية عن الزعماء الوطنيين، وفرض الجزاءات وغيرها من التدابير العقابية، وحرية تدفق الأسلحة الخطرة والمتطورة إلى المتمردين والإرهابيين، وتمويل القوات المناهضة للحكومات، والاحتلال المطول، وصنوف الظلم التي تقع على الشعوب وعدة عوامل أخرى أسهمت في الحالة المزرية التي نشهدها في الشرق الأوسط اليوم.

كما يجب ربط انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائر الحرب الفتاكة بالفظائع التي يرتكبها الإرهابيون مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المسلحة غير القانونية في الشرق الأوسط. وعلى المجلس أن ينظر على وجه السرعة في فرض جزاءات فعالة على المسؤولين عن انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما يجب التصديق الشامل على معاهدة تجارة الأسلحة، التي بدأ نفاذها، وتنفيذ المعاهدة لوقف المزيد من انتشار هذه الآفة. وتشكل مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني شرطا لازما لصون السلام والأمن الدوليين وحماية جميع الأقليات في مناطقنا. وتضطلع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بدور في ذلك الصدد. ونرى أيضا أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يوفر منبرا لمكافحة التمييز والتعصب وكراهية الأجانب.

وتكتسي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أهمية حاسمة بالقدر نفسه. ولذلك نرحب بمبادرة الأمين العام المعلنة لمعالجة مسألة التطرف العنيف. كما نشكر فرنسا على قيادتها ونشيد بإسبانيا على الاقتراحات التي قدمتها. وتأمل نيجيريا أن تسهم بشكل إضافي في هذه المبادرة. وقد اعتمدنا نهجا لينا لمكافحة التطرف العنيف في بلدنا ونشاركه مع الأطراف المهتمة الأخرى. وهو إطار متعدد الأبعاد ومتعدد الأوجه يسلم بأن مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف يجب ألا تقتصر على العمل العسكري وحده، بل ينبغي أيضا أن تتألف من مبادرات أخرى تقدم حوافز لإبعاد الشباب عن إغراء الإرهاب والإيديولوجية المتطرفة.

وقد اعتمدت نيجيريا دوما التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم باعتبارها الوشائج التي تربط معا المجتمعات المتعددة الإثنيات والمتعددة الأديان والمتعددة الثقافات. وفي الحالات التي تفتقر إلى ذلك، لا بد أن تقع المشاكل. وتشكل الأقليات الإثنية والدينية جزءا من نسيج مجتمع الشرق الأوسط. وهي تنتمي للمنطقة وعاشت هناك لآلاف السنين. ولديها الحق في أن تستمر في العيش في مجتمعاتها المحلية بدون أية عراقيل أو عقبات وفي سلام وأمان وبكرامة. والحق في المحافظة على هويتها الدينية وأسلوب حياتها حق غير قابل للتصرف.

إن الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدول الإسلامية غير مسبوقة. فقد قتل التنظيم واسترق الناس الأبرياء بشكل عشوائي، وفي أغلب الأحيان باستهداف الأقليات بشكل متعمد. ودمر التنظيم الهياكل والرموز الدينية والثقافية. وسبب دمارا واسع النطاق للنسيج الاجتماعي وشرد أعدادا كبيرة من السكان، بمن فيهم الأقليات الإثنية والدينية، من ديارهم، وبذلك سبب كوارث إنسانية كان يمكن تجنبها.

وتؤكد الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية الحاجة العاجلة إلى زيادة المجتمع الدولي مكافحته للإرهاب والتطرف العنيف وغيره من أشكال التعصب وكراهية الأجانب. ويلزم توجيه رسالة قوية وواضحة إلى جميع التنظيمات الإرهابية التي تتصرف بإفلات تام من العقاب واستخفاف فج بالأرواح والممتلكات. كما أن على المجتمع الدولي، بقيادة المجلس، أن يبدي العزم في مكافحة قوى العنف الغاشم وزعزعة الاستقرار، وأن يدعم جميع السكان المتأثرين من خلال تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة بشكل فوري.

إن دستور نيجيريا لعام ١٩٩٩ يسلم بتنوعنا كدولة ويراعي هذا التنوع حسب الانتماءات الإثنية والدينية. وينص الدستور على إطار شامل للجميع يضمن فيه لجميع المواطنين التمتع بالتحرر الكاملة والحرية باعتبارها حقا. وتقف نيجيريا صفا واحدا مع بلدكم، سيدي الرئيس، ومع بقية المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وغيره من أشكال التأثيرات السلبية والمزعزعة للاستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطلب من المتكلمين أن يحصروا بياناتهم في ما لا يزيد عن أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بصيغة مختصرة حينما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والمغتربين في لبنان.

السيد باسيل (لبنان): أعرب عن الشكر الجزيل أولا لفرنسا، الراعية التاريخية للأقليات والراعية الدائمة لها، وعن التقدير للجهود ولمبادرة اليوم وللأفكار التي طرحت، وعن التحية لغبطة البطريرك ساكو وللأخت فيان داخيل، نموذج المرأة العربية المناضلة والشجاعة.

أتيت اليكم اليوم من اجتماع جامعة الدول العربية، التي قطعت أعمالها، وحيدا من بين زملائي الوزراء لأكون بينكم لنبحث معا عن طريقة لوقف الإبادة الثقافية التي تتعرض لها منطقتنا. وسأعود إليها فور انتهاء اجتماعنا، عودتي الي جذوري، جاهدا هناك لكي تبقى جامعة للحضارات أكثر منها رابطة للغة. فمهما خيب أملنا المجتمعان الدولي والعربي، سنبقى نجول، وسيبقى شعبنا يناضل لإنقاذ روح لبنان والشرق الأوسط، أي إنقاذ ثقافتهما من الخطر. فنحن أبناء أمة عاشت أكبر اختبارات التاريخ وصمدت معتمدة لا على طاقات القوة المادية، بل على ثقافتها فقط.

نأتي اليكم، سيدي الرئيس، من حضارة فينيقية، ابتدعت الحرف وصدرته إلى العالم من موانئها التجارية، ونأتي من هوية مشرقية خلطت الأديان السماوية على أرض واحدة وفي إنسان واحد. ونأتي من صيغة لبنانية فريدة بالمناصفة في التشارك بالحكم بين المسيحيين والمسلمين. ونأتي من شعب عظيم حمل رسالة الشهادة عندما قتل في أرضه، وحمل رسالة الرجاء عندما صمد في أرضه، وحمل رسالة الإنسانية عندما هجر من أرضه.

نأتي إليكم من أرض الرسالات، ومن وطن الرسالة لبنان، رسالة التسامح مع الحفاظ على الذات، رسالة التعايش مع الحفاظ على الآخر، ورسالة الإنسانية في مقابل داعش اللاإنسانية. نحن قوم نأتيكم من سلالة الأنبياء والرسل، من بطون أنجبت موسى ويسوع ومحمد. نحن أحفاد لمن ولد وزرع في الشرق، هاجر واندمج في الغرب، عاش في لبنان وعايش الشرق والغرب فيه.

لذلك، فقد اضطُهدنا، وذنبنا الوحيد أننا، ولصدفة جينية، ولدنا في مجموعات بشرية طائفية، واعتقدنا أن الأمم المتحدة وجدت لتحمي أمثالنا. فكانت داعش النكسة الكبرى لنظام الأمن الجماعي.

لقد أوصانا الإرشاد الرسولي بألا نسأل عن امتيازات؛ ولسنا هنا بواردي ذلك. لكننا نتساءل عما حل بميزات منطقتنا؟ نتساءل ماذا حل بالعراق، بلاد ما بين النهرين؟ وماذا حل بسوريا، بلاد ما بين الخلافتين؟ وماذا حل بلبنان، بلاد ما بين الحضارتين؟ نتساءل لماذا يضحى بمبادئنا على مذبح المصالح؟ ولماذا نذبح على يد داعش وإسرائيل تحت سمع العالم وبصره، الذي يكتفي بتدوين الأحداث وإرسال التقارير؟ نتساءل عما إذا كانت ازدواجية معايير المجتمع الدولي وكيله بمكيالين يغذيان توترات المنطقة والعالم؟ ونتساءل عما بقي من

القانون الدولي والعدالة الدولية ومجلس الأمن، عندما لم يعد هناك من قانون وعدالة وأمن في منطقتنا؟

في حديثنا عن الأقليات اليوم، مطروح ماذا تبقى من قيمة للأقليات إذا كانت تعيش تحت رحمة أيديولوجية الأكثرية، وإذا كان تناقص عددها يؤدي بها إلى ثقافة الانعزال، وإذا ما أصبح وجودها في الوجود أقصر طريق إلى زوالها؟ ماذا بقي من قيمة للأقلية إذا انخفضت في العراق من مليونين إلى أقل من ٠٠٠ ٣٠٠، وفي تركيا من ١٥ في المائة إلى ١ في المائة؛ وفي بيت لحم من ٨٥ في المائة إلى ١٢ في المائة؛ وفي القدس من ٥٣ في المائة إلى ٢ في المائة، وإذا هُجِّر ٠٠٠ ٧٠٠ من الأيزيديين والمسيحيين في الموصل دفعة واحدة وخطف مطرانان دون أن يُحرك ساكن، وإذا هجر الأشوريون نتيجة هذا السكوت، وإذا هُدمت تماثيل سرغون الأكادي في الموصل، وإذا مُسخت رئاسة الجمهورية في لبنان بصلاحياتها وسُخرت بأشخاصها حتى أصبح لا يسمح باعتلائها إلا لمن هو من أهل الذمة السياسية؟ وهل يبقى من أقلية إذا سُمح لدولة أن تولد باسم الإسلام، وهي تفسير راديكالي مشوه للإسلام؟

ألا يستحق كل ذلك تحريك الآلة العسكرية بما هو أكثر من طلعات جوية ودعم الجيوش الشرعية التي تقاتل على الأرض وتقدم الشهداء، كجيشنا اللبناني البطل؟ ألا يستحق كل ذلك تحريك آلة العدالة الدولية بما هو أكثر من بيان، ودعم مسعى لبنان لدى المحكمة الجنائية الدولية؟ ألا يستحق كل ذلك قراراً من مجلس الأمن بما هو أكثر من اجتماع مشكورة عليه فرنسا، إلا أن الحضور فيه يعكس درجة الاهتمام الدولي ببقاء الأقليات وحوار الحضارات.

نحن لسنا هنا لندافع عن جماعات أو ديانات، إنما عن مبادئ ونظم حياة. فالمسيحية ثقافة حياة ومجموعة قيم إنسانية تخص كل الناس. أتعتقدون أن المسيحية تبقى في العالم إن لم يبق مسيحيون في أرض المسيح وأن النبع يبقى يسيل إذا جف المصدر؟ أتعتقدون أن الإسلام يبقى إن شُوِّه في منطقتنا وأُبلِس في منطقتكم وتصارع ذبحاً في أرجاء المعمورة؟ أتعتقدون أن اليهودية، إن خُلِق لها كيان أحادي منغلق رافض للآخر، يمكنها وحدها أن تحمل رسالة الخير في وجه الشر؟ أتعتقدون أن الحرية تعني أن نسمح فقط بتعرية مريم والمسيح وبهتك محمد في الرسوم، فيما يحاكم من يتلفظ بأي كلمة معادية للسامية؟ أتعتقدون أن مفهوم الاندماج يُختصر في انخراط المشرقي في الغرب وإعادة المسلم إلى الشرق؟ ألن يولد هذا عنفاً بين الحضارات على ضفتي البحر الأبيض المتوسط؟ إن قيمة ذلك المشرقي تكمن في بقائه في أرضه، لأنه بذلك يحفظ التعدد والتنوع فيها، ويمنعها من أن تتحول إلى بقع أحادية طائفية منسلخة عن هويتها ومتنكرة لرسالتها الإنسانية، متصارعة فيما بينها ومصارعة كلها للغرب. إن هذا المشرقي لن يزيد الكثير على نقص ديموغرافي في الغرب إذا أضيف إليه. وإن حسن استقباله في السفارات والمطارات والداخليات لن يحميه هو أو مستقبليه، بل إن صموده في أرضه هو ما يحمي حضارته ويحمي حضارتكم ومجتمعكم.

جئنا اليوم لنطالب، أولاً، بأكثر من مجرد بيان، بل بتحضير لقرار دولي يعطي الحماية للأقليات في الشرق ويضع الخطوط الحمر الجغرافية والمعنوية لها، على أن تكون آلية التنفيذ جامعة لكل دولة ورادعة لكل مجموعة. ولنطالب، ثانياً، بأكثر من وقف تشجيع هجرة المجموعات المكونة للمشرق – من أرمن وكرد وتركمان وأشوريين وكلدان وسريان وأيزيديين وشبك وصابئة ودروز – بل بإعادة من هُجِّر على يد دواعش منذ القرن التاسع عشر. وعلاوة على ذلك، نطالب، ثالثاً، بأكثر من مجرد تبرع لمنظمات اللاجئين وبأكثر من صندوق ائتماني لإعادة إعمار الحَجَر، بل بصندوق أممي لإعادة إعمار حضارات هُدمت وشعوب هُجرت وثقافات شوهت في مختبرات السياسة الواقعية. إن الهجرة انسلاخ عن الأصل، ونحن الأصل والوصل والفصل في منطقتنا، ولسنا مستعدين للتخلي عن ذاتنا.

إن إسرائيل هي الأب الشرعي لداعش منذ عشرات السنين. هي وداعش دعاة حرب، فيما نحن بناة حضارة ودعاة سلام. حافظوا معنا على حضارتنا وهويتنا وثقافتنا، وخذوا منا ما هو أكثر من نفط وموارد. خذوا منا المحبة والخير والسلام والثقافة، فوجودنا في أرضنا فعل إيمان. نحن أبناء الإيمان، وإبليس داعش لن يقوى علينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتكامل في النمسا.

السيد كورتز (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أتوجه لكم بالشكر، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة جداً. ففي هذه المرحلة، نشهد تصاعداً دراماتيكياً للتطرف باسم الدين. والتوترات بين الطوائف الدينية المختلفة داخل مجتمعاتنا تزداد حدة. وبنظرة سريعة على موقع فيسبوك، يتبين أن الشباب فيما يبدو هم المستهدفون بالتطرف بصورة خاصة. وهذا تطور خطير ويبين أن الحفاظ على تماسك مجتمعاتنا من بين أكبر التحديات التي تواجه أبناء جيلي.

والوضع مأساوي بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – وهما منطقتان تعانيان إرهاب داعش. فالإرهابيون هناك يسترقون الأطفال ويغتصبون النساء ويقطعون رؤوس الرجال. والأقليات، كالأيزيديين والمسيحيين، تعاني الأمرين بشكل خاص. وأكثر من ٥٠ في المائة من المسيحيين في العراق قد اختفوا خلال السنوات العشر الماضية.

يشكل المسيحيون بالفعل أكثر الفئات المضطهدة في أنحاء العالم، مع معاناة ١٠٠ مليون شخص من الاضطهاد. وفي ذلك السياق، نؤيد تأييدا تاما خطة العمل التي اقترحتها الرئاسة الفرنسية في هذا الصدد. وعلينا أيضا تسمية الأعمال المروعة التي يرتكبها داعش بأسمائها. إنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل وإبادة جماعية. يجب ألا ندعه يفلت من العقاب. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يحيل بسرعة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

في النمسا، يعتقد كثيرون أن داعش بعيدا وأنه أساسا يمثل مشكلة تخص الشرق الأوسط. غير أن داعش وصل بالفعل ديارنا عبر يوتيوب وفيسبوك وتويتر. إنه يقوم بتجنيد مقاتلين أجانب على الصعيد العالمي، والهجمات التي وقعت في باريس وكوبنهاغن أثبتت أنه ما من أحد في مأمن. يشكل داعش خطرا على شركائنا في الشرق الأوسط، ويهدد الأمن الدولي الأوسع نطاقا، وهو تهديد مباشر لمجتمعاتنا.

تتخذ النمسا إجراءات وتقوم بتكثيف التعاون الدولي لا سيما مع بلدان غرب البلقان. في الأسبوع الماضي، اعتمدنا خطة عمل لمواجهة الفكر الجهادي بالتعاون مع جميع دول غرب البلقان. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، توثيق التعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون، وتعزيز أمن الحدود، والجهود المشتركة من أجل إزالة المحتوى الإرهابي من الإنترنت.

وإن أردنا أن ننجح في خفض التوترات داخل مجتمعاتنا، فإن مكافحة داعش ليست كافية. علينا أن نفعل المزيد. أولا، يجب أن نوضح أن هذا ليس صراعا بين العالمين الغربي والإسلامي، أو بين المعتقدات الدينية المختلفة. بل هو صراع بيننا جميعا وبين الإرهاب.

ثانيا، يتعين علينا أن ندافع عن الحرية الدينية والتعايش السلمي. ليس هناك قانون طبيعي يقول إنه ليس بوسع المسلمين واليهود والمسيحيين العيش معا في سلام. لذلك، يتعين علينا استخدام جميع قنوات الحوار بين الثقافات والأديان، وعلينا أن نشجع الزعماء الدينيين في كل بلد على رفع أصواتهم عندما يتعرض الناس للاضطهاد بسبب معتقداتهم.

ثالثا، علينا أيضا أن نكون ذا مصداقية ونعيش وفقا لقيمنا. علينا أن نوضح أن التنوع جزء لا يتجزأ من ثقافتنا. هناك، على

سبيل المثال، نقاش جار بشأن ما إذا كان الإسلام جزءا من أوروبا أم لا. الجواب واضح: نعم، إنه جزء من أوروبا، مثلما اليهودية والمسيحية جزء من الشرق الأوسط. من الممكن أن تكون مواطنا أوروبيا فخورا ومسلما ورعا في الوقت نفسه. وينطبق هذا أيضا على أي طائفة دينية في أي جزء آخر من العالم.

يجب ألا نسمح بانقسام مجتمعاتنا. يجب أن نقف ضد جميع أشكال التعصب والتطرف، وعلينا أن نكون متحدين في كفاحنا ضد الإرهاب. وفي جميع النقاط المذكورة أعلاه تستطيع الأمم المتحدة وينبغي لها أن تضطلع بدور أكبر. وأؤكد لكم أن النمسا ستواصل الإسهام في هذا الجهد بكل الوسائل المتاحة لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في كندا.

السيدة بيليتش (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية الفرنسي فابيوس على تعبئة مجلس الأمن والمجتمع الدولي اليوم.

من الأهمية بمكان أن نتصدى للاضطهاد الواسع النطاق للجماعات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط والمنطقة الأوسع، ولا سيما الأعمال المرتكبة من قبل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية.

ما فتئت المنطقة، المعروفة بأنها ”مهد الحضارات“، منذ أمد بعيد موطنا للتنوع الثقافي والديني الكبير، وتتسم بالتعايش بين المسلمين السنة والشيعة والمسيحيين والإيزيديين وطائفة من المجموعات الأخرى. يريد داعش وغيره من الجماعات الإرهابية القضاء على هذا التنوع. شهدنا ونحن في صدمة عشرات الآلاف من الإيزيديين الذين فروا للنجاة بحياتهم وقد تقطعت بهم السبل على جبل سنجار في آب/أغسطس الماضي. وفي شباط/فبراير، شهدنا قطع رأس ٢١ مسيحيا أرثوذكسيا قبطيا في ليبيا، قتلهم داعش ببساطة بسبب دينهم. وفي الآونة الأخيرة، اختطف التنظيم مئات من المسيحيين الآشوريين في شمال شرق سوريا. قام داعش بتدمير الكنائس والأديرة وغيرها من المواقع ذات الأهمية الدينية، بما في ذلك ضريح النبي يونس، وهو موقع مقدس لدى المسيحيين والمسلمين على حد سواء. ويصادف هذا الأسبوع أيضا الذكرى السنوية الأولى لتدنيس المواقع الدينية المسيحية الأرمينية في كسب، سوريا، على أيدي إرهابيين مرتبطين بتنظيم القاعدة. وبطبيعة الحال، فإن داعش وأيديولوجية الكراهية التي يتبناها تهدد بشكل مباشر مواطني البلدان في أنحاء العالم، بما في ذلك كندا. هذه هجمات على المجتمع العالمي، وتشير بعض التقديرات إلى أن الاختفاء شبه الكامل للمسيحيين من المنطقة يتكشف.

آخر تقرير من المفوضية السامية لحقوق الإنسان خطير. يشير التقرير إلى أن داعش ربما ارتكب أخطر الجرائم الدولية الثلاث كلها: جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وكما سمعنا اليوم مرة أخرى، يتسم التوسع الإقليمي والاضطهاد الديني لداعش بأعمال بربرية: الإعدام وأعمال العنف الجنسي والجنساني الجسيمة والتشريد الجماعي.

تدين كندا تلك الأعمال بأقوى العبارات الممكنة. إنها إهانة للكرامة الإنسانية، لقيمنا المشتركة ولذات المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة. نحن نقف متضامنين مع الضحايا، الذين تتمثل جريمتهم المفترضة الوحيدة في أنهم يعارضون أيديولوجية الكراهية والقمع الملتوية لداعش. وما لم يتم التصدي له، فإن هذا التطرف سينمو وينتشر كالسرطان. لا يسعنا التخاذل عن الرد، عن حماية مواطنينا ومبادئنا، عن تقديم الدعم إلى شعوب المنطقة التي تسعى إلى الحفاظ على التعددية والتنوع اللذين نؤمن بهما، وعن مساءلة مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة.

تتخذ كندا، جنبا إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا في المنطقة، موقفا لدعم الدولة العراقية والحفاظ على الاستقرار

في المنطقة ووقف حملة الإرهاب التي يشنها داعش. وبالطبع، فإن كندا جزء من الجهد الدولي لمكافحة داعش وكفالة أن الكنديين في الوطن في أمان. ولهذا السبب، قدم وزير خارجية كندا أمس طلبا إلى البرلمان لتمديد حملتنا ضد داعش.

من المؤسف أن أعمال داعش جزء من اتجاه عالمي أوسع نطاقا نحو تزايد اضطهاد الأقليات الدينية وزيادة القيود المفروضة على حرية الدين أو المعتقد. ومن خلال مكتب الحرية الدينية في كندا، نحن نتكلم باسم الطوائف الدينية المضطهدة، ونعارض الكراهية الدينية وننهض بالتعددية. لم تكن الحاجة إلى هذا الجهد أكبر مما هي عليه الآن. بدون التسامح وحرية الدين، فلا أمل يذكر في إقامة ديمقراطية مستقرة ترتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. لذلك فإن خطر استمرار الاضطهاد الديني على أيدي داعش شديد جدا. لا تسعى عمليات القتل والتشريد إلى القضاء على وجود الطوائف الدينية والعرقية فحسب، بل وإلى تقويض الأساس اللازم للسلام الدائم والاستقرار.

وبناء على ذلك، ترى كندا أن حماية الفئات الدينية المضطهدة وتعزيز حرية الدين ضرورة من كل من منظور السلام والأمن، ومنظور حقوق الإنسان. ولذلك، نرحب بالمبادرة الفرنسية بعقد مناقشة اليوم. ونؤيد تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وهذا المجلس لمعالجة أسباب الاضطهاد على أسس دينية أو إثنية. تشمل تلك الجهود الإحاطات الإعلامية المقدمة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الحالة في العراق والمنطقة على نطاق أوسع، فضلا عن ولاية المجلس بشأن منع نشوب النزاعات، بالنظر إلى أن فرض القيود على حرية الدين أو المعتقد تؤجج النزاع والتطرف. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومعاقبة الذين يقدمون الدعم المالي والمادي للجماعات الإرهابية مثل داعش. كما تؤيد كندا توصية المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن يتصدى مجلس الأمن، بأشد السبل، لأي معلومات تشير إلى أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

تتيح لنا جلسة اليوم فرصة للدفاع عما هو حق وعدل، للدفاع عن قيم الحرية والتعددية والاحترام المتبادل – القيم التي تعبر عن الحقيقة العالمية الراسخة في الكرامة غير القابلة للتصرف لجميع الناس. علينا مكافحة وتكذيب أيديولوجية التطرف لداعش، التي تسعى إلى غرس ثقافة الإفلات من العقاب والعنف، وتسعى إلى الحكم عبر الترهيب الوحشية والبربري.

ويجب أن ندافع عن التنوع الديني والعرقي – وهو التنوع الذي تسعى الدولة الاسلامية في العراق والشام إلى القضاء عليه – ونعترف بحتمية حرية الدين أو المعتقد في جهودنا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية أرمينيا.

السيد هوفاكيميان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن والسيد فابيوس شخصيا على هذه المبادرة الحسنة التوقيت، لمناقشة تدهور حالة المجموعات العرقية والدينية في بعض أجزاء من منطقة الشرق الأوسط.

إننا نواجه تهديدا جديدا ومتطورا في منطقة الشرق الأوسط في شكل انتهاكات واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان، تستهدف المجموعات الاثنية والدينية وأفرادها. ومن المخيب للآمال أنه عشية الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، وبعدما بُذلت جهود هائلة لتعزيز السلام والأمن، والتسامح، والرخاء، والحقوق والحريات الأساسية، يجب

أن نتصدى لهذه الموجة الناشئة حديثا من العنف والتخريب والكراهية في جزء من العالم يشكل مهد الحضارة العالمية.

قبل ١٠٠ سنة عمدت ثلاثة بلدان هي أعضاء دائمون في مجلس الأمن حاليا إلى صياغة مصطلح ”الجريمة ضد الإنسانية والحضارة“ بشأن الإبادة الجماعية لمجموعة دينية وعرقية في الشرق الأوسط. والمؤسف أن استخدام هذا المصطلح يتصل بالحقائق الراهنة أيضا. فالمحاولات المتضافرة للجماعات الإرهابية، بما فيها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، لحرمان المجموعات الدينية والعرقية من حياتهم وممتلكاتهم ودينهم وثقافتهم وذاكرتهم، يمكن وصفها في حقيقة الأمر بالجريمة ضد الإنسانية والحضارة.

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، هاجمت الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى القاعدة بلدة كسب التي يغلب علبها الطابع الأرميني وعمرها آلاف السنين، وهي تقع على الحدود بين سوريا وتركيا، مما أسفر عن الطرد القسري للسكان المحليين من منازلهم. وقد دنست الجماعات المتطرفة وخرّبت التراث الأرميني الديني والثقافي في كسب. وارتُكب عدد من أعمال العنف الأخرى ضد المسيحيين وغيرهم من الأقليات، بما في ذلك قطع رؤوس ٢١ قبطيا مصريا، وتمّت اعتداءات وحشية ضد الآشوريين في سوريا، وجرى قتل واضطهاد الأقلية الأيزيدية على أيدي مجموعة إرهابية تابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في منطقة جبل سنجار في العراق. وكلنا شاهدنا لقطات من فيديو تقشعر لها الا بدان لمسلحين من داعش وهم يحطمون تماثيل في متحف الموصل عمرها ٢٧٠٠ عام، وأتبعوها بتدمير وحشي لمتحف نينوى وسائر القطع الأثرية القديمة من الفن والثقافة في العراق وسوريا.

إن التنفيذ الكامل للقرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) ضروري لمنع ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان ضد المجموعات الدينية والعرقية. وأرمينيا، بوصفها أمة نجت من الإبادة الجماعية الأولى في القرن العشرين، لديها مسؤولية أخلاقية تجاه حماية الحقوق الجماعية والفردية للمجموعات الدينية والعرقية وأفرادها، لا سيما في الحالات التي يكون بقاؤهم في خطر.

ومنع جريمة الإبادة الجماعية أولوية عليا لأرمينيا. وفي السنوات الأخيرة، حاولنا إدماج المسائل المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية في الجهود المبذولة من أجل تحقيق التعاون الدولي بشأن الأمن وحقوق الإنسان. ونحن مسرورون لأنه قبل ساعتين، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا هاما بتوافق الآراء يتعلق بمنع الإبادة الجماعية، وكانت أرمينيا قدمته إلى جانب ٦٤ دولة أخرى. ومسألتا التعليم عن الإبادة الجماعية وإحياء ذكراها أمران هامان في منع ارتكاب الفظائع الجماعية ضد الجماعات الدينية والعرقية. وليس من قبيل الصدفة أن الذين يشاركون في ارتكاب فظائع جماعية ضد الجماعات الدينية والعرقية ينكرون ارتكاب الإبادات الجماعية السابقة وتبريراها.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل وعلى مدار العام، سوف يجري حول العالم إحياء الذكرى المئوية للإبادة الجماعية الأرمينية في الإمبراطورية العثمانية. فبلدة دير الزور السورية والصحراء المحيطة بها كانت الوجهة النهائية لمسيرة الموت لمئات الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية من الأرمن. وفي كل عام، اعتادت كنيسة قديس الشهداء الأرمن في دير الزور، التي أوت رفات العديد من الضحايا، أن تكون واحدة من الأماكن الرئيسية لإحياء هذه الذكرى. ولكن في هذا العام الذي يصادف الذكرى المئوية، لن يكون ممكنا إحياء ذكرى الضحايا في دير الزور، لأنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ دمّرت الجماعات الإرهابية هذه الكنيسة وخربت الموقع المقدس. وتدمير كنيسة قديس الشهداء يرتبط ارتباطا رمزيا بالجرائم القديمة والجديدة. وإذ تواجهنا هذه الأفعال الشريرة المستمرة عبر

الزمان والمكان، يجب أن نظهر تضامننا الإنساني المطلق مع ضحايا تلك الجرائم. فباسم الإنسانية والحضارة، ينبغي أن نحارب ونهزم الخوف والاذلال ونكران الذات.

إننا هنا اليوم أولا لندين بشدة الانتهاكات التي شهدناها في الآونة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، ولنلتزم التزاما كاملا بمكافحة داعش، وجبهة النصرة، وباقي مشتقات تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بجد لسد الثغرات في مجال حماية المجموعات الدينية والعرقية، وتمكين أفرادها من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومواصلة إسهامهم القيّم تجاه الإنسانية والحضارة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان.

السيد لامبرينيديس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في شباط/فبراير ٢٠١٥، دان مجلس الأمن بشدة الأعمال الإرهابية الوحشية التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، وأكد تصميمه على هزيمة تلك الجماعة الإرهابية.

(تكلم بالإنكليزية)

هذه في الواقع نقطتي الأولى – الإدانة. يجب أن ندين إدانة قاطعة، كما فعلنا في هذه القاعة، أعمال العنف هذه. ويجب على الجميع أن يفعلوا ذلك: الساسة، بصرف النظر عن معتقداتهم السياسية؛ والناس، بصرف النظر عن إثنيتهم؛ والزعماء الدينيون، بصرف النظر عن دينهم. إن الإدانة تسحب البساط من تحت أقدام أولئك الذين يعتقدون أنه بالإمكان تبرير استخدام العنف. وقد أكدنا أهمية الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان والمتعدد العقائد في المجتمعات السورية والعراقية.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود والمبادرات الدولية الرامية إلى معالجة هذه المسائل، ويرحب في هذا الصدد بالجلسة المعقودة اليوم على المستوى الوزاري. كما أتقدم بتهانينا الحارة إلى فرنسا. نحن متحدون في تقديم الدعم لأعمال المجلس، لا سيما قراريه ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وندعو جميع البلدان إلى تنفيذ هذين القرارين بسرعة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. إن احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المجتمعات الشاملة والديمقراطية، ودعم المجتمعات المدنية النابضة بالحياة هي السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار الكاملين لجميع شعوب المنطقة. ويصبح هذا الالتزام التزاما أكبر عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الفتيات والنساء. الإرهابيون يكرهون هذه الأشياء لأنها تحرمهم من احتكار السلطة. حقوق الإنسان تعطي القوة للضعفاء، وهم لا يريدون ذلك. إذا أردت مكافحة الإرهاب، انظر إلى مجرد ما يكرهون وادعمه. وإذا أردت مكافحة الإرهاب، ادعم حقوق الإنسان. وإذا أردت مكافحة الإرهاب، علّم الفتيات. وإذا أردت مكافحة الإرهاب، إعمل على تمكين المرأة.

نقطتي الثالثة هي أنه يتعين علينا مكافحة الخطاب المتطرف. فالتصدي للإرهاب يعني التصدي للأماكن التي تحتضن التطرف. هذا تحد أمني، دون شك، ولكن ينبغي ألاّ ننسى أبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية. ويجب أن نضاعف جهودنا للوصول إلى الذين قد يكونون عرضة لخطاب التطرف العنيف. وإذا أردنا وقف دورة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، يجب علينا أيضا معالجة أسبابها الجذرية، ومواصلة العمل لإعمال جميع حقوق الإنسان.

نقطتي الرابعة هي أن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الشرق الأوسط ضد السكان المدنيين تقتضي المساءلة والعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب. ولقد رحب الاتحاد

الأوروبي بالتقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/28/69)، وهو يدين الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المفصلة فيه، خصوصا التي ارتكبها نظام الأسد والجماعات الإرهابية. ونحن نؤيد تجديد ولاية لجنة التحقيق. كما نؤيد توثيق الجرائم المرتكبة في سوريا بغية كفالة إخضاع جميع مرتكبيها للمساءلة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعوته لمجلس الأمن بإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد إشادة خاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، لالتزامهم وجهودهم الهائلة التي لا تعرف الكلل في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. إن الأعمال التي يرتكبها تنظيم داعش لا يمكن، ولن، تمر دون عقاب.

ونقطتي الخامسة تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في حرية الدين والمعتقد. ولم يكن اختطاف أكثر من ٢٠٠ من الآشوريين المسيحيين في محافظة الحسكة في سوريا في نهاية شباط/فبراير سوى آخر القائمة الطويلة من الأعمال الوحشية التي ارتكبها تنظيم داعش والتي يمكن أن تصل إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفقا للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. فإن كل هذا يتعارض بشكل كامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويناقض بشكل مباشر حرية الدين والمعتقد، والتي تشمل حق أتباع جميع الديانات في العيش وممارسة شعائر دينهم بحرية أو في عدم الإيمان بهذه المسألة دون خوف من التعصب أو الهجمات. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره العميق للعمل الذي قام به المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، السيد هاينر بيليفلد، بما في ذلك تقريره السنوي الأخير (A/HRC/28/66)، والسيد زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتبه.

من حيث الأعداد، فإن المسلمين السنة يأتون على رأس ضحايا داعش. ويجب ألا ننسى ذلك. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن تنظيم داعش يشكل تهديدا محددا ومتعمدا بقدر أكبر للأقليات في المنطقة: للمسيحيين وكذلك للأيزيديين والشبك والجماعات الأخرى. ويحاول داعش إضفاء صبغة صدام الحضارات على هجماته، وبالطبع ليس هناك ما أبعد من ذلك عن الحقيقة. فليس هناك صدام حضارات أسفر عن هذه الفظائع الإرهابية؛ بل هي الفظائع الإرهابية التي تحاول افتعال صدام بين الحضارات فيما بيننا. ولا يمكن أن نسمح بحدوث ذلك. ولن نسمح. وإذا وقعنا في ذلك الفخ، نكون وقعنا في أيدي الإرهابيين. ولن يحدث ذلك بالطبع.

ونقطتي السادسة هي أننا أيضا ندد بالهجمات على مواقع التراث العالمي وتدميرها والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ولهذا السبب، أعربنا في مناسبات عديدة عن عزمنا على احتواء ودحر داعش والإسهام بشكل كامل، سواء على المستوى الفردي للدول الأعضاء والجماعي على مستوى الاتحاد الأوروبي، في الجهود التي يبذلها التحالف العالمي.

وأخيرا، نقطتي السابعة والأخيرة هي أن العمل العسكري ضروري، لكنه غير كاف في حد ذاته. ومن اللازم معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف في سوريا والعراق، والتي وفرت موطئ قدم للمجموعات الإرهابية. وهذا هو دور استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة هذه الآفة. ففي أحدث اجتماع لمجلس الشؤون الخارجية، اعتمد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي استراتيجية توضح كيف يخطط الاتحاد الأوروبي للتصدي للتهديد الذي يمثله داعش والمساعدة على استعادة السلام والأمن في سوريا والعراق. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بجهود شاملة ترمي إلى معالجة الديناميات الكامنة للنزاعات من خلال الدبلوماسية ودعم الإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية والمصالحة فيما بين مختلف المجموعات العرقية.

وقد خصصت المفوضية الأوروبية بليون يورو في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لتنفيذ هذه الاستراتيجية. كما سنتابع نتائج مؤتمر قمة واشنطن العاصمة بشأن مكافحة التطرف العنيف، وذلك بتعزيز التعاون بشكل خاص. ويشمل ذلك التعليم عن طريق زيادة الانخراط مع المجتمعات المحلية، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي. ولقد عقدنا الجلسة العامة السنوية للفريق العامل المعني بالقرن الأفريقي التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في كمبالا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أضيف كلمة أخيرة بشأن السلام والاستقرار الدائمين. إننا نشارك في مناقشات متعمقة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين اتباعها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تتناول أي خطة تعبر عن التحول الحقيقي أهمية السلام في المجتمع والقضاء على العنف. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دون التنمية واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد خريستودوليدس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ فرنسا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، والتي تركز على الجروح التي لم تلتئم والتي سببتها الهجمات والانتهاكات التي تُرتكب على أسس عرقية أو دينية في الشرق الأوسط.

وتؤيد قبرص البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف تعليقات من وجهة نظرها الوطنية.

منذ حوالي قرن مضى، كتب الشاعر قسطنطين كفافيس الذي عاش في الإسكندرية، بمصر، في قصيدته ''العودة إلى الوطن من اليونان''، عن ''بحارنا،/مياه قبرص وسوريا ومصر،/المياه الحبيبة لبلداننا''، وأردف قائلا ''إننا يجب ألا نخجل من الدماء السورية والمصرية التي تجري في عروقنا؛/ يجب أن نعتز بها حقاً، أن نفخر بها''. لقد استشهدت بهذه القصيدة كأحد الأمثلة العديدة على الثراء الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط، مهد كبرى الحضارات والأديان، ومنطقة خصبة لإذكاء الجانب الروحي. وهذه الفسيفساء الثقافية كانت نتاج آلاف السنين من التعايش، حتى في أوقات النزاع، في منطقة كانت دائما موضع خلاف بين القوى الدولية والإقليمية.

ونحن اليوم نعاني مرة أخرى من اضطرابات هائلة في الشرق الأوسط. وتمثل هذه المناقشة فرصة للتفكير مليا في الأسباب الجذرية للاضطرابات. ومن أجل القيام بذلك، يجب أن نتجنب الوقوع في فخ حصر أنفسنا في التطورات في منطقة محددة. وتشكل الصدامات العرقية والدينية في الوقت الحاضر مصدرا أو ذريعة لنشوب كل نزاع تقريبا في جميع أرجاء العالم. كما يجري استخدامها باعتبارها الأساس الإيديولوجي للإرهاب والتعصب والتمييز والعنصرية وجميع أشكال الكراهية. وإذا لم تُعالج هذه الآفة بشكل حاسم، وإذا ظلت بدون معالجة، فإن تداعياتها سيتسع نطاقها في أقرب وقت وستؤدي بخروج الحالة برمتها عن السيطرة تماما.

وتتطلب هذه الأوقات اتخاذ جميع الدول منفردة وكذلك المجتمع الدولي بصورة جماعية لتدابير شجاعة. وينبغي ألا يجعلنا كل ما نشهده في المنطقة الأوسع نطاقا للشرق الأوسط، لا سيما في أعقاب ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، وارتكابه لفظائع تعجز الكلمات عن وصفها، غير مبالين أو سلبيين.

وإذ يدخل النزاع السوري عامه الخامس، من الواضح أن القمع الطويل الأجل والتعصب وغياب سياسة الشمول قد وفر أرضية خصبة لازدهار الإرهاب. إن أعمال العنف غير المفهومة التي يرتكبها داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، فضلا عن مختلف الميليشيات، أسفرت عن أزمة إنسانية هائلة.

ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن يبعث المجتمع الدولي برسائل واضحة وقوية تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الجهات المدبرة للأعمال الإرهابية والممولة لها الراعية لها.

وفي العراق، بالرغم من أن الحالة تبدو أنها تحت السيطرة، هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولا يمكن دحر تنظيم داعش إلا إذا كانت هناك وحدة سياسية وكفاح مشترك ضد الإرهاب. وترى قبرص أن معالجة الأزمة الأمنية والسياسية في البلد أمر أساسي لا لاستقراره فحسب، بل وللسلام والأمن الإقليميين. وقد أظهرت الأعمال المروعة والوحشية الإرهابية التي وقعت مؤخرا في ليبيا مرة أخرى أن الإرهاب لا يعرف حدودا. وشهدنا كيف كان تنظيم داعش مدمرا في العراق وسوريا، وللأسف، فقد وجد أرضا خصبة في تزايد عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب الثورة في ليبيا. وخطورة الحالة في ليبيا يجب أن تدفعنا إلى اتخاذ إجراءات دعما للعملية السياسية في ذلك البلد. وبغية استعادة الاستقرار، فإن حلا سياسيا للأزمة الليبية هو شرط لازم.

إن مشكلة الاضطهاد الديني هي أوضح ما تكون في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط في هذه الأوقات المضطربة ولا سيما في الأماكن التي تستعر فيها النزاعات وتنشط فيها الجماعات الإرهابية المتطرفة. ويكتسي تبني موقف حازم يدعم مبدأ الحرية الدينية في كل مكان أهمية بالغة. إن المعتقدات الدينية أساسية لهوية الكثيرين من البشر. ويجب الدفاع عن حرية العقيدة، بصرف النظر عما إذا كانت الهجمات تأتي من نظم ملحدة شمولية أو دينية. وبالنسبة للمؤمنين، فإن ما يؤمنون به عن الرب لا ينفصل عما يفهمونه بشأن البشر. ولكن يجب عدم السماح لحقوق الرب بأن تجور على حقوق الإنسان أبدا.

لقد أيّدنا التحالف الدولي ضد الإرهاب، وكنّا ناشطين في تعزيز الإجراءات الهادفة إلى حماية الطوائف القديمة والأقليات الدينية والعِرقية في الشرق الأوسط. وتقليدنا الطويل بصفتنا عاملاً بنّاءً ومحقّقاً للاستقرار في المنطقة موضع اعتراف الجميع.

إنَّ واجبنا تجاه الإنسانية وقيمنا المشتركة أن نعتمد بثبات مشاركة سياسية أكثر استباقاً، بغية إنقاذ أجيال المستقبل من وباء الكراهية العمياء. وهذا بالنسبة إلينا مسؤولية تاريخية أيضاً لأسلافنا وللمياه الحبيبة لأوطاننا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي.

السيد غوكتشان (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزاً جداً. وستُعمَّم من بياني صيغة أطول.

وأود أن أبدأ بنقل الامتنان العميق من قِبَل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد المدني، لمعالي الوزير فابيوس على المبادرة التي اتخذها وعلى الدعوة المتبصِّرة. ومن المؤسف أنَّ الأمين العام المدني غير قادر على حضور هذه المناقشة المفتوحة الهامة شخصياً بسبب حضوره مؤتمر القمة العربي اليوم.

وينبغي عدم رؤية التطورات المثيرة للقلق في سوريا والعراق بمثابة مواجهة حضارية أو دينية. فالمآسي والعنف قد أثّرا سلباً على كل مواطن بمفرده في تلك البلدان، وأدّيا إلى خسارة فادحة في الأرواح البشرية ومعاناة شديدة. لكنَّ بداية حملة الإرهاب من قِبَل تنظيم داعش، التي تستهدف المواطنين العراقيين المسيحيين والأيزيديين بشكل خاص، وتشمل عمليات الترحيل القسري تحت التهديد بالإعدام، تشكل تهديداً خطيراً يهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للشعب العراقي.

إنَّ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي قد أدان علانية في كل مناسبة الأعمال غير الإنسانية التي يرتكبها تنظيم داعش وعمليات التشريد القسري التي اعتبرها بمثابة جريمة لا يمكن التسامح معها. وقد كان واضحاً جداً أيضاً في قوله

إنَّ ممارسات داعش لا علاقة لها البتة بالإسلام ومبادئه، التي تدعو إلى العدالة، المودة، الإنصاف، حرية المعتقَد والتعايش.

إنَّ المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى في الشرق الأوسط مكوِّن تأسيسي لبلدانهم، بصفتهم مواطنين لديهم أو ينبغي أن تكون لديهم حقوق متساوية في الأمن والرفاه وفي حياة كريمة، شأن آخرين من أبناء بلدهم. لقد كانوا جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي، الثقافة، النضالات والإنجازات، فضلاً عن حكايات ماضي بلدانهم ومستقبلها. وبالإضافة إلى ذلك، عاش رجال الدين المسيحي في العراق وسوريا بشرف وكرامة، بالانسجام مع تقليد التعايش المتجذِّر في المنطقة، وتشاطروا بحماسة تطلعات أبناء بلدهم إلى السلام والازدهار. فالأقليات الدينية والعِرقية في الشرق الأوسط أصول قيِّمة لبلدانها. وستكون خسارة فادحة لتلك البلدان، فضلاً عن البشرية جمعاء، إذا فُقِدت هذه الأمثلة الثمينة على التعددية الدينية، والتعايش المتناغم للمنطقة وتعدديتها الثقافية.

ومن الحيوي أن يؤدي القادة الدينيون، بصفتهم القادة الأخلاقيين لطوائفهم، دوراً مسؤولاً في ضمان السلام والوئام المجتمعيين. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد لكم مبادرتين هامتين مدعومتين من منظمة التعاون الإسلامي، حيث اتَّحد القادة الدينيون من المنطقة بتضامن.

أولاً، إنَّ المجلس الإقليمي بين الأديان التابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأديان من أجل السلام – مجلس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – يبقى الآلية الإقليمية الوحيدة متعددة الأديان، التي يوجِّهها القادة الدينيون للطوائف الدينية في المنطقة، للمضي قدماً بالمواطنية، الحرية الدينية وحماية الأقليات.

ونتيجة لعملية تشمل سلسلة من المشاورات، أعدَّ المجلس مذكرات دينية إسلامية، مسيحية ويهودية محددة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها منفصلة، دعماً للمواطنية وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ المتعلق بحماية الأقليات الضعيفة، المقدَّم من منظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً، وفي تعبير غير مسبوق عن التضامن متعدد الأديان، جمع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات الطوائف الدينية من العراق وسوريا ومنطقة الشرق الأوسط على نطاق أوسع في مؤتمر عُقِد في فيينا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٤، بعنوان، متَّحدون ضد العنف باسم الدين.

وفي نهاية المؤتمر، أصدر القادة الدينيون من الطوائف السنية، الشيعية، المسيحية، الصابئة المندائية والأيزيدية عبْر الشرق الأوسط بشكل مشترك إعلان فيينا، بعنوان ''متَّحدون ضد العنف باسم الدين''، ليشجبوا بصوت واحد كل العنف المرتكَب باسم الدين. وقد دعوا المجتمع الدولي إلى حماية التنوع الديني والثقافي في العراق وسوريا. وكانت مناسبة جديرة بالثناء، حين اجتمع معاً القادة الدينيون الممثلون لمختلف الأديان من منطقة أزمة، كفريق واحد ليشجبوا القمع، التهميش، الاضطهاد وعمليات القتل باسم الدين.

ختاماً، أودّ أن أقول إنَّ التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، أفريقيا وجنوب – شرق آسيا بصورة خاصة قد أظهرت لنا أنه على الرغم من جميع الجهود الإيجابية نحو تعميق الحوار بين الأديان وتحويله إلى تعاون عملي، ينبغي لنا أن ندرك أنَّ استغلال المشاعر الدينية والتصورات للظلم والمظالم السابقة لأهداف سياسية قد يغيِّر النزاعات بسهولة ويجعلها تكتسب دلالات دينية. فيجب علينا تشجيع المبادرات بين الأديان لتطوير القدرة والآليات بغية الاضطلاع بدور وقائي في هذه الأنواع من الأوضاع المتزلقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لمشاركة وزير خارجية فرنسا في هذه المناقشة المفتوحة، التي تعالج مسألة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره: اضطهاد الأقليات وضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي، في هذه القضية التي تركِّز على الشرق الأوسط. وإننا ممتنُّون أيضاً للأمين العام بان كي – مون وللمتكلمين البارزين الآخرين على بياناتهم الهامة في وقت سابق في هذه المناقشة.

إنَّ غواتيمالا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنَّ الدبلوماسية والحوار هما أفضل وسيلتين لبلوغ حلٍّ طويل الأمد لكلٍّ من النزاعات التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأنَّ حلاًّ سياسياً للخلافات التي قسَّمت هذه المنطقة طوال سنوات هو المسار الوحيد إلى استقرار وسلام دائمين.

لكننا يجب أن ندرك أنَّ النزاعات في المنطقة أكثر تعقيداً الآن، وهي في أغلب الأحيان تشمل أطرافاً غير حكومية، ممَّا يؤدي إلى أوضاع متنوعة ومعقَّدة. ومع مرور الوقت، أنذرت الاشتباكات، المعارك وعمليات القتل التي تجري في شوارع المدن المختلفة في الشرق الأوسط بعهد من الإرهاب بين السكان المدنيين. حتى أننا نشهد في كل يوم المزيد من التجاهل للعناصر الأساسية للحالة الإنسانية. ونتأثَّر تأثُّراً عميقاً بكل وفاة غير ضرورية، وبخاصة وفيات النساء والأطفال، فضلاً عن العنف العِرقي والديني الذي يُشهَد في المنطقة. وبلدي يُدين جميع أعمال العنف بشدة.

وعلى مدى نحو أربع سنوات حتى الآن، شهدنا عدداً متزايداً من تقارير العنف المرتكَب من قِبَل الأطراف غير الحكومية والجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الأخرى المرتبطة به، ضد السكان المدنيين في الشرق الأوسط. فهذه الجماعات ترتكب جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية محتمَلة ضد الأقليات العِرقية والدينية في المنطقة. والطوائف المسيحية، الأيزيدية، الكردية، التركمانية، الشَّبَك، وحتى السُّنّيَة والشيعية، تعاني اضطهاداً وحشياً على أيدي تلك الجماعات، التي تهدد مستقبل هذه الطوائف وحقها في البقاء في المنطقة. هذا بالإضافة إلى الظروف المحفوفة بالمخاطر أصلاً، التي تعيشها هذه الطوائف، كما نرى في سوريا، العراق، اليمن وليبيا، بعد سنوات من العيش في مناطق تجري فيها إثارة النزاعات السياسية.

وعلى هذه الخلفية، يواجه المجتمع الدولي الآن فظاعة ووحشية الجرائم المرتكَبة من قِبَل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الأخرى المرتبطة به. فقتْل المدنيين، وأعمال الخطف، الاغتصاب، التعذيب، الاتجار بالنساء والأطفال والتجنيد القسري للأطفال ليست سوى غيض من فيض الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتُكِبت عمداً ومنهجياً ضد الأقليات العِرقية والدينية.

ونؤكد مجددا الحق غير القابل للتصرف لتلك الشعوب في العيش في بلدانها في سلام وحرية ومساواة وكرامة. وندين ما تقوم به هذه الجماعات من تدمير متعمد للمواد الثقافية والدينية التي لا يمكن إحلالها. وندعو إلى إنهاء تدمير التراث الثقافي في العراق وسورية، بما في ذلك تدمير المواقع والمواد الدينية، ونهبها، والاتجار غير المشروع بهذه الأصول التي تولد إيرادات للجماعات، لا سيما أن العائدات التي يتم الحصول عليها تستخدم بالتالي لتوظيف وتعزيز القدرة التشغيلية لها.

إن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تظل الجانب الأساسي من جهودنا ليس فقط للرد على الانتهاكات الجسيمة ذات الدوافع العرقية والدينية، بل أيضا للحيلولة دون وقوعها. يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تساعد في جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. في ذلك الصدد، يعتقد

وفدي أنه يجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا لتحديد المسؤولية بصورة متسقة، وتوفير العدالة لجميع الأشخاص الأبرياء المتضررين من الأعمال التي ترتكبها الجماعات المشحونة بالكراهية والعنف.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه للقضاء على التهديد الذي تشكله هذه الجماعات. ويجب أن نكون ثابتين في التزامنا بدعم النهوض بالعمليات السياسية القائمة، مع التشديد على أهمية وقف الكراهية الإثنية والدينية التي تضفي صبغة شيطانية على الآخرين وتستبعدهم، وبدلا من ذلك دعم التسامح والاحترام المتبادل فيما بين مختلف الفئات العرقية والدينية. لذلك كان رد فعلنا إيجابيا على إعلان الأمين العام هذا الصباح عن اعتزامه إنشاء فريق استشاري يُعنى بهذه المسائل.

في الختام، ندرك حجم التحديات الهائلة التي ينطوي عليها وقف التهديد الذي يشكله ذلك التطرف والعنف على الجماعات العرقية والدينية. ومع ذلك، بوصفنا دولا أعضاء في المجتمع الدولي، لدينا التزام سياسي وتاريخي، بدعم تحقيق هذا الهدف بكل الوسائل الممكنة. ولدينا أيضا التزام بإعلاء شأن الحقيقة، والقيام بالتنوير وتحميل المسؤولية لجميع مرتكبي هذه الانتهاكات وقبل كل شيء بذل قصارى جهدنا لمنع وقوع المزيد من الفظائع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا وأشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في أوانها. أود أيضا أن أشكر المشاركين اليوم في الجلسة على إحاطاتهم الإعلامية القوية والصريحة، والعاطفية.

بينما أؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أيضا أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الاستهداف المنهجي للأقليات العرقية والطوائف الدينية لا يهدد السلام والأمن فحسب، بل إنه يتهدد وجود الأقليات في الشرق الأوسط. إن زيادة العنف الديني قد حملت بالفعل المسيحيين والأيزيديين وأشخاص من الأقليات الإثنية والدينية الأخرى على الهجرة الجماعية من أوطانهم. إن الحفاظ على الطابع المتعدد الأديان والإثنيات والتراث المتعدد العقائد أمر على جانب عظيم من الأهمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. تؤيد هنغاريا بقوة جميع المبادرات الرامية إلى دحر داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية. ونعتقد أن قيام المجتمع الدولي بوضع خطة عمل شاملة، ويُستحسن أن تكون برعاية الأمم المتحدة، أمر جوهري لمنع الهجمات على الجماعات العرقية والدينية وإلحاق الأذى بها.

قدمت هنغاريا مساعدات إنسانية إلى الطوائف المسيحية وإلى السلطات الكردية في العراق، وقدمت المساهمة المالية والدعم المادي للتخفيف من حدة أزمة اللاجئين في سورية وحولها، وقدمت الدعم المالي الفوري إلى أسر الضحايا المصريين المسيحيين الأقباط الذين قطعت رؤوسهم في ليبيا. ونؤيد أيضا الجهود العسكرية ضد داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، ويجري حاليا بحث سُبل أخرى للإسهام في إنجاز المهام الأمنية في المنطقة. ونؤيد بقوة إنفاذ المساءلة عن الجرائم الخطيرة، ونحن مقتنعون بأنه يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب عن الأعمال الفظيعة التي يرتكبها تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية المتواجدة في الشرق الأوسط في سورية والعراق وليبيا وفي أماكن أخرى.

وترحب هنغاريا وتشجع الجهود التي تبذلها حكومة العراق للتحقيق في جميع الادعاءات بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتوصي بشدة بإعلان نتائج التحقيق

على الملأ والتأكد من أنها تؤدي إلى معالجات فعالة للضحايا. نعتقد أنه يجب أن تجري هذه التحقيقات مع جميع مرتكبي هذه الأعمال، وليس فقط مع المنتمين إلى تنظيم داعش. وإذ تضع هنغاريا في اعتبارها أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدولة العراقية، ترى أن قبول العراق للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظام روما الأساسي يمكن أن يكون من خيارات مكافحة الإفلات من العقاب. وبينما نذكر أن هنغاريا كانت من أوائل البلدان طرحت إمكانية هذا الخيار، وكان ذلك في أيلول/سبتمبر، نرحب بحقيقة أن التقرير (A/HRC/28/18) الذي نشر مؤخرا، وبعثة التحقيق التي أرسلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى العراق قد خلصا إلى نفس الاستنتاج. أما فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في ليبيا، فقد طلبت الحكومة الهنغارية أن تعمل المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على توسيع نطاق التحقيقات التي بدأت أصلا في عام ٢٠١١، نتيجة لإحالة من مجلس الأمن، لتشمل مسألة الإعدام التي وقعت مؤخرا والتي ذهب ضحيتها ٢١ من المصريين الأقباط المسيحيين.

أخيرا، بوصفي الممثلة الدائمة السابقة لبلدي لدى اليونسكو والرئيسة السابقة للمؤتمر العام، أجد نفسي مضطرة إلى أن إدين بأشد العبارات التدمير المتعمد للمواقع الثقافية والدينية، وأن أدين تدمير القطع الفنية الأثرية على أيدي داعش والمجموعات المرتبطة بها في العراق. هذه الهجمات على التراث الثقافي للبشرية تشكل أيضا جرائم حرب. وينبغي التحقيق فيها، شريطة أن يتم إرساء الأساس القانوني للتحقيقات إما بإحالة من مجلس الأمن أو قبول العراق باختصاص المحكمة. نحن نولي أهمية بالغة لهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق):أود في البداية أن أشكر فرنسا على جهودها في تنظيم هذه الجلسة وإبراز المأساة الإنسانية التي انتجها إرهاب تنظيم داعش في العراق، وفي المنطقة الإقليمية، وأبلغ شكر وزير خارجية العراق إلى معالي وزير الخارجية الفرنسية السيد لوران فابيوس لرعايته هذه الجلسة. ويقدم وفد بلادي أحر التعازي إلى رجال الدين وأبناء كنيسة المشرق الأشورية في العراق والعالم بوفاة رئيس الكنيسة البطريرك مار دينخا الرابع. ونرحب أيضا بحضور غبطة البطريرك السيد ساكو والنائبة العراقية فيان دخيل على حضورهما هذه الجلسة الهامة، ونشكر السيدة النائبة على كلماتها المؤثرة والواقعية والدقيقة.

يفخر العراق، ومنذ آلاف السنين، بتعدد الثقافات والأديان والأعراق وخير دليل على ذلك كثرة الآثار الموجودة على أرضه وتنوع أطياف شعبه. وما تلك إلا دلالات واضحة على ثراء مجتمعه بالتنوع العرقي والثقافي والديني. كذلك يؤكد دستور العراق الجديد على أن العراقيين متساوون أمام القانون من دون تمييز على أساس الجنس أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد. ولكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية.

إن الأحداث التي يمر بها العراق في الآونة الأخيرة والتي تعاظمت تداعياتها بعد أن توسع كيان داعش الارهابي، وقد أفرزت خطرا مضاعفا على العراقيين عموما، وعلى أبناء الأقليات الدينية بوجه الخصوص. لقد اصبح هذا الخطر يتهدد التعايش الذي طالما بقي قائما بين العراقيين على مر التاريخ.

وأصبح هذا الخطر يهدد التعايش الذي طالما بقي قائما بين العراقيين على مر التاريخ. إن المكونات العرقية، إن كانت بهوياتها الدينية مثل المسيحية والأيزيدية والشبك والصابئة والبهائيين والفيليين والسنة والشيعة أو بهوياتها الإثنية من عرب وكرد وتركمان، جلهم أهل البلاد الأصليين وساهموا في تكوين الحضارة العراقية، مثلما يساهمون اليوم في حكومتهم المنتخبة والشاملة، التي تضم كل المكونات وتراعي كل الخصوصيات. إذ تهدف هذه الحكومة، منذ تأسيسها وتولي

رئاستها رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي، إلى تعزيز وحدة الصف الوطني وضمان مستقبل وأمن البلاد وتوفير حياة حرة وكريمة للمواطنين يسود فيها حكم القانون.

اليوم نجد أنفسنا أمام تهديد كبير للواقع الإنساني في العراق وعلينا مواجهته والتعامل معه، حيث فرض داعش نفسه بقوة السلام رغما عن النظام الإقليمي والنظام العالمي. واستطاع عبر الإرهاب بسط نفوذه على مساحات واسعة من أراضي الدولتين العراقية والسورية. وأصبح مصدر تهديد حقيقي لوجودهما ووحدة أراضيهما.

واستهدف داعش الأقليات الدينية من المسيحيين والأيزيديين والكرد الفيليين الشيعة في البداية. ثم توسعت جرائمه بحق جميع المكونات العراقية ولم تسلم منها أية جهة. ولعل الأحداث في عام ٢٠١٤ خير دليل على ذلك. فلم تكتف داعش بقتل العراقيين والاستحواذ على ممتلكاتهم، بل قامت باعتداءات منهجية ضد أماكن العبادة الخاصة، من مساجد وكنائس وتدمير للأثار العراقية. كما تعددت الممارسات المهينة التي يعتمدها هذا التنظيم الدموي من التهجير إلى التكفير والإجبار على اعتناق فكرها، إضافة إلى اغتصاب النساء وخطف الأطفال ممن رفضوا الانصياع لقوانين هذ الكيان.

ولغاية الآن هناك آلاف الفتيات الأيزيديات والمسيحيات خطفن وتم بيعن سبايا لدى مجاميع داعش. ولا يزال آلاف الشيعة والسنة والشبك والصابئة لم يسلموا من الأعمال الوحشية التي تقوم بها داعش من قتل وترهيب.

إن خطورة ما تتعرض له المكونات العراقية كافة من أعمال عنف واضطهاد وتهجير وقتل أنه تمزيق للنسيج الاجتماعي وتهديد للاستقرار والوئام بين العراقيين. ولا يمكن حماية أي مكون على حدة بدون إنهاء وجود التنظيمات الإرهابية، التي تعمل على تأجيج النعرات الطائفية وتفتيت المجتمع وإلغاء العيش المشترك.

إن الأعمال الوحشية لتنظيم داعش لا يمكن وصفها إلا بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وحتى جرائم الإبادة الجماعية. وهو ما أشار إليه تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/28/18) الذي صدر قبل أيام. وقد اعتبر مجلس الوزراء العراقي في بداية هذا الأسبوع جرائم داعش بحق مكونات الشعب العراقي جرائم إبادة جماعية، وأن تشريد الآلاف من المواطنين من أماكن سكناهم ليصبحوا نازحين، يبتغون الهجرة وترك البلاد، هو إحدى نتائج جرائم داعش الكارثية. ومن ثم يفقد العراق هذا التنوع الثقافي والحضاري الذي تميز به منذ آلاف السنين.

وعليه، من الضروري وضع حد لظاهرة الهجرة لكون الحل ليس بإخلاء العراق من الأيزيديين والمسيحيين وغيرهم، لأن ذلك يعني انتصار الفكر التكفيري الذي يهدف إلى تمزيق العراق وإنهاء التنوع الثقافي والإثني والديني. ومن هذا المنطلق، لا بد من وضع حد لهذه الظاهرة من خلال اجتثاث وجود كيان داعش الإرهابي.

إن أوضاع النازحين داخل العراق ما تزال مأساوية وحرجة وبحاجة إلى جهود إغاثة وتضامن أكبر لتخفيف معاناتهم إلى حين تحرير المناطق التي تقع تحت سيطرة الإرهابيين وانتصار رسالة المحبة والتسامح وصون كرامة العراقيين، بغض النظر عن هويتهم الدينية أو القومية التي يستهدفها الفكر الإرهابي المتطرف.

ختاما، إن العراق يسعى لاحترام وحماية الحقوق الأساسية وحرية المعتقد كما كفلها الدستور العراقي ونبذ الفكر المتطرف الذي يمنع التعايش السلمي. وهو يتطلع إلى اليوم الذي يرى فيه جميع العراقيين قادرين على إحياء شعائرهم

بحرية وبدون خوف، سواء في معابد الأيزيديين في لالش أو يصلون في المساجد والحسينيات والكنائس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد غيلريمي دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): نشكر وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على بيانيهما الهامين.

إن الاضطهاد الواسع النطاق والمنهجي للأشخاص على أسس إثنية أو دينية أحد أقبح جوانب زيادة التطرف العنيف مؤخرا في الشرق الأوسط وغيره من الأماكن. والمدنيون الأبرياء هم دوما أوائل ضحايا التعصب. والأمر المروع للغاية هو التقارير الواردة عن الأعمال الهمجية، بما في ذلك عمليات القتل المستهدفة والتحول القسري عن الدين، والاختطاف والعبودية والاعتداءات الجنسية والتعذيب، التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة به. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبال في وجه تلك الأعمال الوحشية.

وتدين البرازيل إدانة قوية اضطهاد الأشخاص على أساس الأصل الإثني أو المعتقد. ونرفض أي عمل من أعمال التعصب أو التحريض على الكراهية الدينية أو الإثنية. كما نرفض التدمير الذي لا مبرر له للتراث الديني والثقافي. وتلتزم البرازيل، باعتبارها دولة متعددة الثقافات ومتعددة الإثنيات بالتنوع وتعتبره من بين السمات المحددة لهويتها، بالمساواة الكاملة لحقوق السكان، بصرف النظر عن الدين أو المعتقد. فهويتنا ناتج لإسهامات الثقافات والحضارات المختلفة التي أثرت في تاريخنا، بدءا بالسكان الأصليين والأوروبيين والتراث الأفريقي الحاسم والموجات الكبيرة للهجرة. وتعلمنا دروس التاريخ، وفي المقام الأول نقدر التنوع ومدى ما يمثله من ميزة.

إن الإشارة إلى أن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية قد يكون ارتكبها في العراق تنظيم الدولة الإسلامية، على نحو ما بينه المفوض السامي لحقوق الإنسان في تقريره، من الأمور المثيرة للغضب على وجه الخصوص. كما أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بقيادة السيد باولو سيرجيو بنهيرو، وثقت الأعمال الوحشية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية بحق الشعب السوري. وتعين على مئات الآلاف من الأشخاص، بسبب ديانتهم أو أصلهم الإثني، أن يفروا من ديارهم وبلدانهم هربا من القسوة التي يمارسها تنظم الدولة الإسلامية وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

ولا بد من وضع حد لهذا العنف والتدمير. وينبغي بذل كل الجهود لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها المتطرفون وضمان إخضاع مرتكبيها للمساءلة. وتتسم مكافحة الإفلات من العقاب بأهمية بالغة لمنع تكرار التجاوزات والانتهاكات. وشاركت البرازيل في تقديم الإعلان الأقاليمي الذي قدم مؤخرا في مجلس حقوق الإنسان بشأن دعم حقوق الإنسان للمسيحيين والطوائف الأخرى في الشرق الأوسط. ويعكس دعم البرازيل شعورها بالقلق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمسيحيين والأقليات الأخرى والجماعات الدينية والعديد من الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للتعصب والتمييز والعنف في المنطقة.

إن التطرف العنيف يشكل تهديداً متعدد الأبعاد. ولن يتسنى التصدي له بفعالية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الأسباب الكامنة وراءه، وخاصة تلك المرتبطة بالصراع الاجتماعي

والسياسي والاقتصادي والثقافي الطويل الأمد. وحيثما يتفشى عدم الاستقرار السياسي والفقر والإقصاء، تتهيأ التربة الخصبة لانتشار التطرف العنيف ونموه.

والتغلب على هذا التهديد يتطلب بالضرورة جهوداً دبلوماسية تقوم على العدالة من أجل التسوية السلمية للنزاعات التي تغذي المخططات الإرهابية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولم يعد الشرق الأوسط والعالم برمته يستطيع تحمل وطأة النزاعات التي لم تحل، كالنزاع القائم بين إسرائيل وفلسطين. وقد آن الأوان لكي ينتصر الحل السياسي، وليس السلاح، في سوريا. أما في ليبيا واليمن، فينبغي أن يتحد المجتمع الدولي في إدانة العنف والعمل مع الأطراف المعنية للانخراط في حوار والتوصل إلى حل سلمي لخلافاتها.

وكما هو الحال بالنسبة للكثير من البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، نحن مقتنعون بأننا لن تنجح إلا إذا تضافرت جهودنا على أساس القيم المشتركة والتعاون المتعدد الأطراف المعزز. ويجب أن تكون مكافحة التطرف وحماية الجماعات العرقية والدينية في إطار الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين. فتطويع القواعد والاعتداد بحقوق استثنائية يضعف النظام المتعدد الأطراف، ولطالما جلب الكثير من الشقاء للمدنيين. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن الوضع الحالي تؤججه جزئياً الفوضى الاجتماعية والسياسية والمؤسسية الناجمة عن تاريخ من التدخلات الخارجية والاستراتيجيات الخاطئة لمنطقة الشرق الأوسط.

ولا يمكن أن نغالي في أهمية الحوار بين الأديان والثقافات المختلفة. ويمكن لمبادرات مثل تحالف الحضارات، الذي يعزز التسامح والاحترام المتبادل، أن تسهم في تبديد الصور النمطية التي تميل إلى ربط الإرهاب بثقافات أو ديانات أو جماعات عرقية معينة. وعلينا جميعاً أن نحذر الخطاب التحريضي الخطير والروايات التي تحض على كراهية الأجانب والتحيز. والبرازيل تنضم إلى حكومات العالم التي تقف ضد تلك التشوهات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع الوفود أنه لا يزال هناك ٣٨ اسماً في قائمة المتكلمين ولدينا جلسة أخرى في أعقاب هذه الجلسة. لذلك، أدعو المتكلمين للتقيد بالزمن المحدد بأربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع القادم، يحتفل الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم بعيد الفصح، الذي يحيي قصة النزوح. وفي السنوات الأخيرة، تكشفت فصول رواية نزوح آخر، ولكن الدافع هذه المرة هو آفة الاضطهاد التي تستهدف المسيحيين والأكراد والأيزيديين والبهائيين، وبالطبع، اليهود.

لما يزيد على ٢٥٠٠ سنة، عاش مليون يهودي بسلام في الأراضي العربية. وفي عام ١٩٤٧، تغير الوضع بشكل جذري. وبعد تصويت الأمم المتحدة لصالح إقامة دولة يهودية (قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٣))، تحولت الحكومات العربية ضد مواطنيها اليهود. فمن بغداد إلى صنعاء إلى طرابلس، قتل الآلاف من اليهود في أعمال شغب عنيفة واضطر مئات الآلاف للفرار سعياً للنجاة بأرواحهم. ومن أقوال المتطرفين الإسلاميين، ”شعب السبت أولاً، ثم يأتي الدور على شعب الأحد“. وبعد نجاح المتطرفين في طرد السواد الأعظم من اليهود من الأراضي العربية، فقد التفتوا إلى المسيحيين. وفي مطلع القرن العشرين، كان المسيحيون يشكلون ٢٦ في المائة من السكان في منطقة الشرق الأوسط. أما اليوم، فقد انخفض هذا الرقم إلى ما دون ١٠ في المائة.

لقد ظلت سهول نينوى في العراق موطناً للمسيحيين منذ القرن الأول. ثم اجتاحت جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المنطقة، وقامت بتدنيس الكنائس وتدمير

الآثار. وتعين على المسيحيين الاختيار المقيت بين التحول إلى الإسلام أو مواجهة الموت ذبحاً والرجم أو الصلب. وخوفا على حياهم، فر عشرات الآلاف من المسيحيين إلى شمال العراق، حيث اتخذوا من كردستان ملاذاً لهم. والقوات الكردية تقاتل ببسالة للدفاع عن منازلهم والتصدي لتهديد المتطرفين. وفي كانون الأول/ديسمبر، تمكن المقاتلون الأكراد من كسر حصار (داعش) لجبل سنجار وتحرير الآلاف من الأيزيديين والمسيحيين. فالأكراد هم القوة الرائدة في المعركة ضد (داعش). وقد أظهروا شجاعة وصموداً كبيراً. والأكراد بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ويستحقون الاستقلال السياسي.

واضطهاد الأقليات لا يتم على يد الجماعات المتطرفة فحسب. ففي العام الماضي، اقتحمت الشرطة الدينية في المملكة العربية السعودية (هيئة الأمر بالمعروف) اجتماعاً للمسيحيين أثناء الصلاة وألقت القبض على جميع الحاضرين، بما في ذلك النساء والأطفال. والقبض على شخص للصلاة كالقبض على من يتناول طعامه، فهذا يسد جوعه والآخر يغذي إيمانه. وفي عام ٢٠١٣، ضُبط ثلاثة مسيحيين إيرانيين يبيعون الأناجيل حيث أدينوا بارتكاب ”جرائم ضد أمن الدولة“ وحكم عليهم بالسجن عشر سنوات. وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، أصدر آية الله خامنئي فتوى بصف فيها البهائيين بأهم ضالون. وبتوجيهاته، يجري القبض بانتظام على البهائيين الإيرانيين وتعذيبهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الدراسة الجامعية.

إن إسرائيل هي المكان الوحيد في الشرق الأوسط حيث تتمتع الأقليات بحرية ممارسة شعائرها الدينية، وتغيير عقائدها أو عدم اعتناق أي ديانة على الإطلاق. وإسرائيل مقر المركز العالمي للبهائيين. وهي المكان الوحيد في الشرق الأوسط، الذي بلغ فيه الدروز أعلى المراتب في المجتمع. وهي المكان الوحيد حيث يتزايد عدد السكان المسيحيين. ومنذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، تزايد تعداد الطوائف المسيحية بنسبة أكثر من ١٠٠٠ في المائة. ويمثل المسيحيون الإسرائيليون في برلماننا وفي المحكمة العليا.

ولا يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة للمسيحيين الذين يعيشون في ظل القيادة الفلسطينية. فمنذ سيطرت حماس على غزة في عام ٢٠٠٧، فر نصف المسيحيين من غزة. وبعد أن تولت السلطة الفلسطينية السيطرة على بيت لحم في عام ١٩٩٥، استولى مسلحون فلسطينيون على منازل المسيحيين وهبوا كنيسة المهد. وبسبب ذلك الاضطهاد، انخفض عدد السكان المسيحيين في المدينة بنسبة ٧٠ في المائة تقريباً.

بصرف النظر عن الأصل أو العقيدة أو التوجه السياسي. لا يمكن أن يتجاهل أي إنسان محترم الكارثة التي تواجه الأقليات في الشرق الأوسط. الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم يضعون ثقتهم في الأمم المتحدة. لقد آن الأوان لكي يخرج مجلس الأمن عن صمته ويعطيهم سبباً يبعث على الثقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه بالشكر للأمين العام والمتكلمين الآخرين صباح اليوم. والشكر الخاص للرئاسة الفرنسية على عقد جلسة اليوم، يتعين علينا جميعاً التصدي بشكل عاجل للمسألة ضحايا الاعتداءات والانتهاكات على الأقليات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط.

ويقلقنا أن الجماعات المتطرفة والإرهابية تخلق كيانات أشبه بالدولة لمحاربة الحكومات الشرعية، وبث العداوة والكراهية وارتكاب جرائم القتل خارج نطاق القضاء، وممارسة التعذيب والاغتصاب والخطف والتهجير القسري. ووفدي يدين أيضا الاسترقاق الجنسي وتغيير الديانة قسراً، وتجنيد الأطفال وغيرها من أشكال التمييز والاضطهاد التي ترتكب ضد الفئات المستضعفة، وخاصة النساء والأطفال.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الانتهاك الواسع النطاق الممنهج لحقوق الإنسان وتدمير التراث الثقافي الفريد، بما في ذلك العتبات المقدسة، وغيرها من التجاوزات.

وترى كازاخستان أن بذل جهود حثيثة ومنسقة من جانب كل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، جنباً إلى جنب مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور ريادي، هو السبيل الوحيد لمكافحة التطرف العنيف. والمطلوب هو اعتماد نهج شامل وطويل الأجل، يشارك فيه المجتمع الدولي برمته، يقوم على تعاون إقليمي وعالمي أكبر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ووفدي يؤيد اقتراح الأمين العام إنشاء فريق خبراء دولي، واقتراح الرئاسة الفرنسية عقد مؤتمر عالمي كمتابعة لمناقشة اليوم. ونضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في الدعوة إلى اتخاذ تدابير تكفل حماية أكبر للأقليات، وخاصة للنساء والفتيات، وتقديم الجناة للعدالة وإنهاء الإفلات من العقاب بكل أشكاله، واستخدام أوسع للمحكمة الجنائية الدولية. ويتعين بذل كل جهد ممكن لإعادة جماعات المطرودين إلى ديارهم بمساعدة الأمن العسكري، وتعبئة المساعدة الإنسانية الضرورية واستخدام كل الوسائل للحد من أنشطة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك مصادرة أصولها، في جملة أمور.

يجب أن تعقب قرارات مجلس الأمن الحالية إرادة سياسية أقوى. وبالمثل، يجب أن تضم عمليات الأمم المتحدة الآن خبراء في أمور الدين في هذه المناطق المعينة وذلك من أجل تعزيز الحوار بين الأديان على أرض الواقع.

ونحن بحاجة إلى توظيف حكمة الزعماء الدينيين والروحيين وخبرتهم على نطاق واسع لتعزيز الاحترام المتبادل والوئام في جميع المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط. فهم يدعمون الجهود السياسية الرامية إلى منع الكراهية والتعصب والجرائم اللاإنسانية ويكمّلونها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إرساء الأسس السليمة إلا بتعليم قيم الكرامة والحرية في جميع مستويات التعليم.

تعقد كازاخستان كل ثلاث سنوات مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، للاستفادة من إمكانيات الزعماء الروحيين وسلطتهم، باعتباره منبراً للحوار لتشجيع الاحترام المتبادل والتسامح وعدم التمييز. وسنستضيف في حزيران/يونيه ٢٠١٥ المؤتمر الخامس المكرّس للحوار بين الزعماء الدينيين والسياسيين من أجل السلام والتنمية. والأمين العام بان كي - مون مدعوّ إلى المنتدى. وسوف يحضره أيضاً الزعماء السياسيون والدينيون من جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن نتائج المؤتمر ستساهم في حماية الجماعات الدينية، بما فيها الأقليات، من أجل أن نبقي مجتمعاتنا مستقرّة. ويمكن أن ينظر فريق الخبراء الدولي الذي ذُكر اليوم في توصيات المؤتمر.

وفي الختام، نوجه مرة أخرى نداء عاجلاً إلى جميع الأطراف، لا سيما تلك التي تتمتع بقوة ونفوذ سياسي حقيقي، للإسهام في السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط، والحرية والعدالة لجميع الشعوب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم عن ضحايا الهجمات والاعتداءات على أسس عرقية أو دينية في الشرق الأوسط. وأود أن أثني عليكم لتعميم المذكرة المفاهيمية المفيدة وحسنة الصياغة (S/2015/176، المرفق). وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على المعلومات التي قدموها.

وفي البداية، نود أن نضم صوتنا لإدانة العنف الذي يرتكب باسم الدين والعرق في منطقة الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. إن التنوع الديني والثقافي والعرقي واللغوي

أمور أساسية ومكونات لا غنى عنها في النسيج الاجتماعي للحضارة الإنسانية. يضرب الاضطهاد على أساس ذلك التنوع إنسانيتنا المشتركة.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء أنشطة المجموعات المحظورة والجماعات المتشددة والمتطرفة في المنطقة التي تؤثر تأثيراً حاسماً على السلام والاستقرار فيما تهدد أيضاً حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وحياة الأقليات العرقية والدينية وغيرها. ويجب بذل الجهود من قِبَل جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المنطقة لكبح هذه التوجُّهات الطائفية والمتطرّفة الخطيرة. ونعتقد أنّ توحيد العمليات والحلول السياسية فيما يتمّ بناء المؤسسات الحكومية الدائمة سيكون السبيل الأكثر فعالية لمعالجة هذا التطرف والتشدد في المنطقة.

ويقف المجتمع الدولي شاهداً على تجاوزات الإرهاب والتطرف العنيف في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. يلقي هذا أيضاً الضوء على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للإرهاب ولا للتطرف العنيف. والحاجة إلى أن نظهر جماعياً عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب والتطرف العنيف هي الآن أكثر من أي وقت مضى. وينبغي على المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم وقاطع لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف – وهما الظاهرتان اللتان تهدفان إلى تقويض حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهددان السلامة الإقليمية للدول.

وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب هذه المسألة نهجاً موحداً بدلاً من النهج المجزأ، بما في ذلك وضع إطار قانوني لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، ولا سيما من خلال الإسراع باعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، فضلاً عن وضع أطر تنظيمية مناسبة لمحاكمة الأفراد والجماعات الإرهابية. نشير إلى أنه في أيلول/سبتمبر العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي ينظر في مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونعتقد أن المجلس بحاجة إلى العمل بقوة باستخدام الصكوك القانونية الموجودة تحت تصرفه والمعلومات المتاحة له لمكافحة الإرهاب وصون السلام والأمن الدوليين.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على عاتق الدول. ومن الضروري عند النظر في استجابتنا أن نحترم احتراماً كاملاً سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وينبغي للدول الأعضاء، من جانبها، أن تستمر في اتخاذ التدابير الموجّهة نحو السياسات وذات الطابع القانوني، من أجل ضمان مبادئ المساواة وعدم التمييز لجميع مواطنيها ومكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب الدين أو المعتقد.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجدداً أنه لا يمكن تبرير الإرهاب بأي شكل من الأشكال. ويجب مكافحة خطر الإرهاب على جميع الجبهات وفي جميع الأماكن. وليس هناك مكان للعنف باسم الدين والأصل العرقي. وينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي ألا يدخروا جهداً في تعزيز حقوق الإنسان لجميع المواطنين وحمايتها من أجل استمرار عيشهم في بلدانهم بسلام وحرية ومساواة وكرامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في وقت سابق والذي ألقاه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية، ترديدا لبعض المشاعر التي تم الإعراب عنها في وقت سابق في أفكار الأمين العام والوزير لوران فابيوس.

وأشيد إشادة حارة بفرنسا على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الهامة. يسعى الاضطهاد المنهجي والواسع النطاق

الذي يضطلع به داعش ضد العديد من المجموعات العرقية والدينية في الشرق الأوسط إلى تحقيق التدمير المنهجي لنسيج المجتمعات في المنطقة، وتنوعها الثقافي وهوياتها. وأنا أشير بالطبع إلى المسيحيين، بما في ذلك المسيحيون الأرثوذكس، الذين هم من بين أشد الفئات ضعفاً، فضلاً عن الأيزيديين، الذين أشار إليهم تواً المفوض السامي لحقوق الإنسان على أنهم ربما يتعرّضون لإبادة جماعية. وهذا أمر مروع حقاً.

ومن الملحّ أن نعمل بسرعة وتصميم لإنزال الهزيمة بهذه المخططات الرهيبة. وتضع بلغاريا نفسها، بوصفها عضواً في التحالف الدولي ضد داعش، في صميم العمل للحفاظ على الطابع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان للشرق الأوسط. وفي حين أننا نشجب الخسائر في الأرواح، لا يغيب عن بلدي أن وحشية داعش تمثل أيضاً تهديداً خطيراً ضد التراث التاريخي والثقافي للمنطقة، التي كانت من مناطق مهد الحضارة الإنسانية. وفي هذا الصدد، لاحظنا باهتمام كبير الاقتراح الفرنسي بإدراج الإبادة الجماعية الثقافية بين الجرائم الخاضعة للمحاكمة الدولية.

تشكل المعلومات المتعلقة بالانتهاكات التي يرتكبها داعش على نطاق واسع مصدر قلق بالغ، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب والاغتيالات المستهدفة والاختطاف والعنف الجنسي والعنف الجسدي، والإجبار على تغيير الدين وتجنيد الأطفال. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لتقرير لجنة التحقيق، ربما يكون داعش قد ارتكب الجرائم الدولية الثلاث الأشدّ خطورة: جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وتكرر بلغاريا دعوتها مجلس الأمن إلى إحالة قضايا الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة في العراق وسوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأذكر أن بلدي كان في العام الماضي من مقدمي مشروع قرار إلى المجلس بشأن سوريا قدّمته فرنسا.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باهتمام ودعم كبيرين بالفكرة التي اقترحها وزير الخارجية فابيوس في وقت سابق حول وضع خطة عمل وخارطة طريق، من أجل الحفاظ على التنوع الديني والثقافي والعرقي في منطقة الشرق الأوسط. ولقد حان الوقت لكي نعمل معا كشخص واحد.

ولقد أثارت أعمال العنف المستمرة أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل: إنها أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا. وانضمت بلغاريا إلى الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، وسوف تساهم للسنة الثالثة على التوالي في أنشطة برنامج الأغذية العالمي.

وتؤيد بلغاريا تمام التأييد مبادرة الأمين العام التي تقضي بوضع خطة عمل تعالج المسائل المتعلقة بسياسة الشمول الأمني والاجتماعي والسياسي، والمساعدة الإنسانية، ومكافحة الإفلات من العقاب والتمييز، فضلا عن الحفاظ على التنوع العرقي والديني في المنطقة. وتنفيذ هذه التدابير يتطلب التزاما قويا من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوضع حد لقيام داعش باضطهاد الأفراد الذين ينتمون إلى المجموعات العرقية والدينية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن المتطرفين من قبيل متطرفي ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) يضطهدون عمدا الأقليات العرقية والدينية في منطقة الشرق الأوسط. ومما يتصف بحسن التوقيت

والأهمية عقد الجلسة في هذا اليوم. فنحن بحاجة إلى التعبئة ضد محاولات الإرهابيين القضاء على النسيج الاجتماعي المتنوع في المنطقة.

ولا يقتصر ضحايا التطرف العنيف على الأقليات العرقية والدينية. فالتطرف العنيف أدى إلى قتل عدد كبير من المواطنين من جميع الخلفيات في الشرق الأوسط. وفي بداية هذا العام، قُتل أيضا السيد هارونا يوكاوا والسيد كنجي غوتو، وكلاهما من المواطنين اليابانيين، بوحشية على أيدي داعش.

وتدين حكومتي بشدة هذه الأعمال الارهابية الوحشية والحقيرة. فتنظيم داعش وغيره من المتطرفين يرفضون سيادة القانون التي يقوم عليها المجتمع الدولي. وهم يشكلون تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. وفي مواجهة هذه الأعمال الوحشية، يجب أن نعمل معا لمحاربة التطرف العنيف. واسمحوا لي أن أذكر أمرين ما فتئت اليابان تبذل جهدا لتحقيقهما.

أولا، تدعم اليابان بلدان الشرق الأوسط لبناء قدراتها على مكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذا الغرض، قررت اليابان على وجه التحديد تقديم مبلغ ١٥,٥ مليون دولار، بهدف تعزيز قدراتها على التحقيق والمقاضاة، ومراقبة الحدود، فضلا عن تعزيز قوانين مكافحة الإرهاب. وتعمل اليابان أيضا باستمرار على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بينما تتعاون مع البلدان الشريكة لتعزيز الأطر الدولية لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، توفر اليابان المساعدة بغية إيجاد مجتمعات قادرة على مواجهة التطرف. ونعتقد أن أفضل طريقة للقضاء على العنف في المهد هي تحقيق الاستقرار في سبل عيش الناس من خلال تعزيز الطبقة المتوسطة، حتى ولو استغرق ذلك وقتا طويلا. لذا، تشمل المساعدات التي نقدمها سياسة لتوظيف الشباب، وتحسين أوجه التفاوت في الدخل، وتوفير المساعدة في مجال التعليم. وتوسيع التبادلات بين الناس هو أيضا جزء من برنامجنا التعاوني. فعلى سبيل المثال، دعمنا إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠١٠. وما فتئت هذه المؤسسة تعمل على تطوير الموارد البشرية التي من المتوقع أن تؤدي أدوارا رائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وسوف تواصل اليابان، بوصفها بلدا يقع في آسيا، توطيد شراكتها مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بغرض تعزيز الاعتدال في المنطقة. وسوف تستضيف اليابان حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن مكافحة التطرف في آسيا.

وبينما تبذل اليابان الجهود لمكافحة التطرف العنيف، سوف تواصل المضي قدما في دبلوماسيتها الآيلة إلى توطيد الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط. وفي كانون الثاني/يناير، أكد رئيس وزراء اليابان شينزو أبي، في خطاب سياسي له في القاهرة، على فكرة أن ''خير الأمور أوساطها''. وهذا المثل القديم في الشرق الأوسط يشجع الناس على اعتناق الاعتدال لتحقيق الاستقرار في معيشتهم. وتعهد رئيس الوزراء أبي في خطابه بتقديم مساعدة إنسانية قيمتها الإجمالية ٢٠٠ مليون دولار إلى البلدان التي تكافح داعش في المنطقة. وجرى بالفعل صرف هذا المبلغ. كما ستواصل اليابان الاسهام في تعزيز التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وتحقيق الاستقرار في مجتمعاته واقتصاداته من خلال المساعدة الاقتصادية. وتأتي مبادرة اليابان بعنوان ممر للسلام والازدهار في فلسطين، بدءا بمشروعها المسمّى المنطقة الزراعية – الصناعية في أريحا، كجزء من هذه الجهود.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقف بحزم ضد التطرف العنيف. وأود أن أكرر عزم اليابان على الاضطلاع بدور نشط في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود أن أشيد بمبادرتكم إلى عقد هذا النقاش الهام في مجلس الأمن حول ضحايا الهجمات والانتهاكات على أساس العرق أو الدين في الشرق الأوسط التي يرتكبها تنظيم داعش والتنظيمات المتطرفة الأخرى. إن العالم اليوم يواجه تنامي مخاطر غير تقليدية تمثل تهديدا حقيقيا، بل تسعى لتقويض كيان الدولة الحديثة في صورتها الحالية التي تقوم على مفاهيم المواطَنة والتعايش والمساواة وحقوق الانسان، في مقابل نماذج متطرفة متخيَّلة عفا عليها الزمن تستعلي بالعرق والمذهب والمعتقد وتميّز بين البشر على تلك الأسس.

إن هذا الخطر الداهم على الانسانية يتطلب مواجهة شاملة تهدف إلى اجتثاث جذور الفكر المنحرف الذي ولّده. فالمتطرفون في مسعاهم للترويج لفكرهم عبر التاريخ حرصوا على تقسيم العالم إلى فصيلين متحاربين على أساس الدين أو المعتقد أو المذهب أو العرق، والترويج لمفاهيم الصراع الحتمي والصفري بين هذين الفصيلين بدعاوى وتبريرات متعددة، منها السمو العرقي أو رد المظالم أو نصرة الحق. وعلينا أن ندرك أهمية توخي الحذر عند مواجهة تلك الظواهر. فالمطلوب هو دحر الفكر المتطرف، وليس استهداف أتباع دين أو أبناء عرق معيّن. وهذا الخلط من شأنه أن يصب دون قصد في صالح قوى التطرف، ويؤجج مشاعر العنصرية والكراهية من جانب، لتقابلها مشاعر الغضب والاحساس بالظلم والاستهداف من الجانب الآخر، ما يشكل وقودا متجددا لإشعال نار لا تنطفئ من البغض والترصد وتبادل الاتهامات.

وفي هذا السياق، غني عن البيان أهمية التأكيد على أن ما تتبناه بعض الجماعات المتطرفة من فكر ضال تربطه زورا وبهتانا بالدين الاسلامي الحنيف، وهو منه براء، يجب ألاّ يستخدمه البعض كمطية لاستهداف وتنميط اتباع هذا الدين العظيم والاستخفاف بمشاعرهم ومقدساتهم. فهذا المنحى الخطر الذي يتبعه البعض – عن جهل أو عن سوء قصد – تحت دعاوى حرية التعبير، إنما يمثل ترسيخا لفكرة الصراع على أساس ديني، ويلقى الدعم من الانتشار الذي يحظى به خطاب المتشددين.

لقد كانت مصر دوما عبر تاريخها وحاضرها بوتقة للتعايش بين جميع الأديان والأعراق. وقد استدعى الشعب المصري موروثه الحضاري العريق للتصدي لمحاولات البعض مسخ الشخصية المصرية المنفتحة وفرض ثقافة ومفاهيم متطرفة تتعارض معها. إن مصر، شعبا وحكومة، انتفضت غضبا في أعقاب تعرض مواطنينا للجريمة النكراء التي ارتكبها في حقهم تنظيم داعش في ليبيا.. فلم نكن لنقبل أن تذهب دماؤهم الذكية دون رد على قاتليهم. وفي هذا السياق، أود التشديد على أن التعامل الانتقائي مع خطر الإرهاب والتطرف لهو خطأ جسيم وسوء تقدير، نحث مرتكبيه على مراجعة أنفسهم. فتجارب الماضي حاضرة وشاهدة على فشل محاولات البعض تطويع الإرهاب أو التعايش معه لتحقيق مآرب سياسية ضيقة. ما يمثل قصر نظر ينتهي دوما باكتواء متبعي هذا النهج بنار الإرهاب، فلا يوجد طرف بمأمن من مخاطر التطرف.

وأود، في هذا السياق، أن أنبه إلى أن استخدام مصطلح حماية الأقليات الدينية، بمن فيهم مسيحيو الشرق، رغم نبل المقصد يحمل في ثناياه محاذير يجب الانتباه إليها. فحربنا جميعا ضد الإرهاب والتطرف لحماية ضحاياه من كل جنس وعرق ودين. ومن ثم، فإن التصنيف العقائدي لضحايا الإرهاب والتطرف يتعارض مع مبادئ الإنسانية والأديان التي تعلي من قيمة الحق في الحياة للجميع، فالدماء والأرواح كلها سواء، لا تمييز بينها على أي أساس. ويجب ألا ننسى أن الشرق هو منبع المسيحية، ومسيحيو الشرق هم مكون أصيل في المنطقة عبر تاريخها، مكون له إسهامه في بزوغ الحضارة الإسلامية، حيث اضطلعوا بدور هام في إثرائها لا ينكره سوى جاحد أو

جاهل، كما أن انتماءهم لأوطانهم راسخ وليس محل مفاضلة مع معتقدهم الديني.

وقد ضرب المصريون في صدر القرن العشرين أثناء ثورتهم لنيل الحرية في عام ١٩١٩ مثالا مبكرا على وعيهم وإدراكهم لمفهوم المواطنة عبر رفعهم شعار ”الدين لله والوطن للجميع“.

ختاما، أود التأكيد على أن حماية الأرواح البشرية من كافة الأديان لهو واجب مقدس على الجميع، وأن مصر ستظل دوما في طليعة قوى السلام والتعايش ولن تألو جهدا في سبيل محاربة التطرف والإرهاب، مع يقين راسخ بأن الشعب المصري، بالتعاون مع كافة الشعوب المحبة للسلام، قادر على الانتصار للحياة في مقابل دعاة الموت والخراب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على طرح هذه المسألة الهامة على بساط البحث في المجلس اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين، وأرحب بإعلان الأمين العام عن وضع خطة عمل للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، وباقتراحه الداعي إلى إنشاء فريق استشاري معني بالديناميات داخل كل طائفة وفيما بين الطوائف.

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط مهدا للتنوع الديني والعرقي الكبير. إن أغلبية سكان العالم يؤمنون بعقيدة يعود أصلها إلى منطقة الشرق الأوسط. ولطالما اعتزت شعوب المنطقة – بحق – بفسيفساء اللغات والثقافات والعقائد التي يطلقون عليها مترلهم. ومن خلال الهجرة، أثرى تنوع الشرق الأوسط أستراليا، التي اتخذها الكثيرون من أبناء شعوب المنطقة وسلالاتهم موطنا لهم.

وللأسف، فإن التنوع الديني في منطقة الشرق الأوسط مهدد الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد أدى ظهور الجماعات المتطرفة مثل داعش وتنظيم القاعدة إلى فظائع مروعة، والإكراه على اعتناق ملة مغايرة، والاستهداف المتعمد لأولئك الذين يعتبروهم كافرين. إن التدمير المتهور للآثار هو اعتداء على آلاف السنين من التراث. ونحيط علما مع القلق بالتقرير الأخير لمجلس حقوق الإنسان الذي يفيد بأن تنظيم داعش قد ارتكب أعمال الإبادة الجماعية ضد الطائفة الأيزيدية في العراق.

وتعمل أستراليا لدعم الحكومة العراقية مع غيرها من الشركاء الإقليميين لمواجهة الخطر الذي يمثله تنظيم داعش. ونعرب عن القلق الشديد كون التراعين في سوريا والعراق قد أصبح لهما بعد طائفي. ويستهدف الإرهابيون أماكن العبادة مما أسفر عن عواقب وخيمة كما شهدنا في الأسبوع الماضي في اليمن. وتعتقد أستراليا اعتقادا راسخا أن حرية الدين هي حق من حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي احترام هذه الحرية في جميع البلدان.

وتقف أستراليا إلى جانب جميع شعوب المنطقة من جميع الطوائف الدينية والعرقية، بما في ذلك عدد كبير من الأغلبيات المحلية، التي ترغب في الحفاظ على تراثها الثقافي الثري. ونحث دول منطقة الشرق الأوسط على الوفاء بالمسؤولية عن حماية الأقليات العرقية والدينية. وفي القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، طالب مجلس الأمن السلطات السورية بالقيام بذلك. ونحن نطلب إلى دول المنطقة أن تولي اهتماما خاصا للتمكين من حماية النساء والفتيات في هذه المجتمعات الضعيفة من العنف الجنسي والجنساني. ونحث جميع الدول الأعضاء على النظر في الدور الذي تستطيع أن تضطلع به في دعم حرية الدين في المنطقة، بما في ذلك عن طريق مساعدة الدول التي أرهق كاهلها نتيجة استقبالها للسكان المشردين ومنع سفر المقاتلين الأجانب، والكثيرون منهم مسؤولون عن ارتكاب الفظائع المروعة.

إلا أن هناك أمثلة إيجابية في المنطقة. فلطالما قام الأردن بحماية الأقليات الدينية، وتجربة لبنان في حربه الأهلية لا تبين الثمن الباهظ الذي يمكن أن يسفر عنه النزاع بين الطوائف الدينية فحسب، بل تبين أنه بمرور الزمن، يمكن تضميد الجراح ويمكن لأتباع الأديان المختلفة أن يتشاطروا الفخر بالهوية الوطنية. وتوضح لنا الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل سياسي في سوريا، يمكن بموجبه أن يكون لجميع الطوائف في سوريا صوت بشأن مستقبل البلد. فحينما يفقد التنوع، تصعب استعادته. وعلى جميع الدول أن تبذل ما في وسعها لحماية حرية الدين واحترام التنوع العرقي في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي ببيان المملكة المغربية بالنيابة عن معالي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، السيدة مباركة بوعيدة، التي اضطرت للبقاء في الرباط بسبب مسألة عاجلة.

أود أن أهنئ فرنسا على مبادرتها، وأن أشكركم، سيدي، على الدعوة التي وجهتها لبلدي للمشاركة في هذه الجلسة بشأن حماية ضحايا الهجمات والانتهاكات على أسس عرقية أو دينية في الشرق الأوسط، وهي مسألة تتطلب اهتمام المجتمع الدولي وتمس الضمير العالمي.

إن الفظائع التي نشهدها اليوم في تلك المنطقة من العالم، مهد الحضارات والأديان التوحيدية، لا يمكن أن نظل غير مبالين تجاهها، ناهيك عن أن نقف موقف المتفرجين العاجزين. وفي الواقع، إن المجازر في حق الأقليات والطوائف واضطهادها، وتدمير دور العبادة والمعالم التاريخية التي تشكل إرثا إنسانيا عالميا ما هي إلا أفعال تهدف إلى طمس ذاكرتنا البشرية الجماعية. وهذه الفظائع التي يقترفها كيان يدعي أنه يدين بالإسلام ومن منطقة تعتبر، منذ فجر التاريخ، مكانا للتعايش السلمي والوئام بين الأديان والحضارات – لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها، ناهيك عن إفلات مرتكبيها من العقاب.

وتلبية لدعوتكم، سيدي، تود المملكة المغربية أن تعرب عن التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب وإدانتها المطلقة لوصم الأقليات الدينية والإثنية والعرقية بأي شكل من الأشكال ولأي سبب من الأسباب. لكن تنديدنا الجماعي الذي أعربنا عنه هنا لا يكفي لإراحة ضميرنا. وهناك حاجة ماسة إلى العمل الجماعي والمشترك لوضع حد لهذه الظاهرة وإقامة العدل، والأهم من ذلك، تنفيذ استراتيجيات لمنع ارتكاب هذه الجرائم الوحشية من خلال معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل.

إن العالم الذي نعيش فيه يتخبط في أزمة هوية غير مسبوقة، والتي تتجسد من خلال الخلط بين التعصب والخطاب الذي يستلهم ما يسمى بصدام الحضارات. فالأزمة الاقتصادية والمالية ومختلف حالات عدم الاستقرار، مقترنة بالخطاب الشعبوي القائم على النبذ، تؤدي إلى تفاقم الاتجاه إلى وصم الآخر، وهي في صميم كراهية الإسلام ومعاداة السامية والمسيحية وغيرها من الاتجاهات الحالية.

والمسألة التي تطرح نفسها عندئذ هي ما إذا كنّا نريد أن نستسلم ونقبل هذه الحتمية المصطنعة، أو إذا كنّا نريد بدل ذلك تعبئة أنفسنا وكبحها وتعزيز عالم تعددي يستمدٌّ غِناه من تنوعه، حيث تجد العالمية معناها الحقيقي والكامل. إنَّ هذه مناقشة يتعين علينا جميعاً أن نتناولها مباشرة، ونحوِّلها إلى نضال يومي على جميع الجبهات. وعلى صانعي القرارات السياسية، صانعي الرأي، المجتمع المدني، وسائط الإعلام والمدارس أن تكون في قلب هذه الحرب ضد الجهل وخطاب الكراهية.

إنَّ خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، والتي اعتُمِدت في تشرين الأول/أكتوبر،

٢٠١٢ في عاصمة مملكتنا، تمثِّل اختتام العمل ومناقشة سلسلة من حلقات العمل بشأن هذا الموضوع انطلاقاً من عدد من وجهات النظر. وخطة العمل هي توليفة من شحذ الأفكار والجهود المتضافرة من قِبَل الخبراء والممثلين المستقلين للمجتمع المدني التي جرت متابعتها في مناطق مختلفة من العالم. وهي أول مكوِّن في هيكل التحالفات الدولية، تمهِّد السبيل لإجراءات واعدة، جماعية واعية وملتزمة بتعزيز التسامح.

إنَّ مدينة فاس، العاصمة الروحية للمملكة، انطلاقا من اعتماد خطة العمل، ستستضيف في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، المنتدى الأول للقادة الدينيين بشأن منع التحريض على الكراهية، الذي يؤدي إلى جرائم فظيعة. وهذه دعوة إلى أعضاء المجلس لجعْل تلك اللحظة فرصة للتحالفات ضد كل أشكال التعصُّب المرتكَب باسم ما هو مقدس.

والمملكة المغربية، التي صيغت هويتها عبْر القرون بمُدخَلات من مختلف الأنواع، والتي أوردت في دستورها تنوُّعها الطائفي والإثني والعِرقي، تعتزم أن تقدِّم وتتشاطر خبرتها المتواضعة في إدارة وإعادة هيكلة الميدان الديني الذي جعلها، وما برح يجعلها أرضاً للضيافة، الانفتاح، التسامح والتعايش المتناغم بين جميع العناصر المكوِّنة له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لكم وللرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة بشأن التحديات متعددة الجوانب التي نواجهها في مكافحة العنف والتطرف في الشرق الأوسط وخارجه.

إنَّ جمهورية إيران الإسلامية تُدين بشدة الاستهداف والقتل واسِعَي النطاق للأقليات العرقية والدينية من قِبل إرهابيي داعش وكل الجماعات المتطرفة الأخرى. ونُدين أيضاً تدمير المساجد، العتبات المقدسة، الكنائس والمعابد، فضلا عن التحف الفنية والكنوز الأثرية التي تمثِّل الإرث الثقافي الغني للبشرية.

لقد نشأ التطرف العنيف بصفته عنصراً غير مسبوق للكيانات النرجسية، المتشددة والعنيفة، ببرنامج عمل عالمي وبالخصائص التالية. إنه شبكة إرهاب عالمية فريدة، تجنِّد بنشاط في ما لا يقل عن ٩٠ بلداً، كلها متحدة في ممارسة سياسة إرهاب وتدمير. إنها تحشد الأفراد والأعضاء الجدد، وتنشر تأثيرها وتهدد الأماكن القريبة والبعيدة. وبذلك، تذكِّرنا هذه الظاهرة بالعرب الأفغان في ثمانينات القرن الماضي، الذين يمكن تسميتهم العرب الأوروبيين. وهي بذلك مؤشر على الإخفاق في الاستفادة من التاريخ.

وهؤلاء المتطرفون الذين يتشاطرون الرأي وحَّدوا شبكاتهم بتبادلهم أساليب الإرهاب، وإضفاء الرومانسية على العنف وإراقة الدماء. إنهم مستمرون في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي الأكثر تطوراً للوصول إلى الشباب وتجنيد العديد من المقاتلين من جميع أرجاء العالم، حيث يبدأ بعضهم بمثابة سائحين وينتهون في الإرهاب. وقد ارتكب المتطرفون العنيفون وحشية لا نظير لها، حيث أضرموا النيران في البيوت والمدارس، واستعبدوا الأحرار، وقمعوا الضعفاء وقتلوا الأبرياء بقسوة مذهلة. وإعلان الجماعات بشكل مُخزٍ على وسائط التواصل الاجتماعي عن قطع الرؤوس، الإحراق واستعباد النساء والأطفال، كله يكشف حجم الخطر الذي تشكله على المجتمع العالمي.

إنَّ هذه الجماعات تسمِّي نفسها زوراً مسلمة، لكنها قتلت الآلاف تلو الآلاف من المسلمين، وهذا غير مسبوق في التاريخ البشري. فقتل نحو ١٤٠ شخصاً يمنياً بريئاً في تفجيرين انتحاريين أخيرين في صنعاء كان أحد آخر الأمثلة على وحشيتها. وإذ تتصرَّف بأسلوب تكفيري حقيقي،

فإنها تعتبر كل من ليس معها كافراً وتحكم عليه بالموت. وقد أعدت قائمة أعداء متَّسعة باستمرار، تشمل الشيعة، المسيحيين، الأيزيديين، الأكراد، التركمان، فضلاً عن الأغلبية الساحقة من السُّنَّة المعتدلين، مخضعة إياهم للاسترقاق والموت.

وحتى يتمَّ تفكيك جماعات الإرهابيين والمتطرفين، سيظل هؤلاء المتطرفون يشكلون أخطر تهديد للعالم. وسياسة المجتمع الدولي واستراتيجيته غير الثابتتين وغير المتَّسقتين في مكافحة الجماعات المتطرفة، لم تقوِّضا تقويضاً أساسياً الجهد لمجابهتها فحسب، لكنهما أدَّتا إلى تشجيعها أيضاً. فالالتزام الحقيقي بنهج جادٍّ وشامل من قِبَل المجتمع الدولي للتصدي للتطرف أمرٌ حتمي. وأيّ إخفاق في هذا المجال سيبدد الجهود لإنقاذ المنطقة من هذه القوة الخبيثة. والاستراتيجية الشاملة ضد تنظيم داعش يجب أن تعالج الأبعاد الأيديولوجية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للتطرف العنيف.

وإذا كان هناك عزم حقيقي على مكافحة التطرف، فيجب ترجمته إلى إجراءات محددة وفعالة. ولا بُدَّ من اعتماد جبهة موحدة، برسالة واضحة واستراتيجية منسَّقة. وتعطيل الدعم المالي واللوجستي، وتبادل المعلومات والاستخبارات ذات الصلة، فضلاً عن تعزيز مراقبة الحدود الفعالة والمنسَّقة، أمور أساسية لنجاح حملة كهذه. والإخفاق في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعطيل الدعم للإرهابيين وتدمير شبكاتهم، لن يؤدي إلاَّ إلى المزيد من إراقة الدماء والدمار.

وفي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، دعا الرئيس الإيراني إلى عالم ضد العنف والتطرف، تدعمه إيران من جميع جوانبه. وقد كنَّا صامدين في مكافحتنا التطرف، وأثبتنا بالممارسة أنَّ إيران ستكون شريكاً حقيقياً في مكافحة دولية متوقدة للجماعات المتطرفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): إنَّ إيطاليا تشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

وهي تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتودّ أن تُبدي الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إنَّ المخاطر الإرهابية التي نواجهها تسعى إلى تقسيمنا بحسب العِرق، الإثنية، القومية، القيم والدين. والمُخاطرة عالية بشكل خاص في الشرق الأوسط، حيث طابع تعدد الأعراق والأديان لتلك المجتمعات يتعرض لتهديد شديد. وإيطاليا بصفتها صديقة وجارة قريبة للمنطقة، تؤكد أهمية الحفاظ على شمولية تلك المجتمعات.

نشارك بنشاط في المشاريع التي تخدم الأقليات الإثنية والدينية، بما في ذلك اليزيديين والطوائف المسيحية، ونقدم الرعاية الصحية والدعم النفسي، وإعادة بناء المدارس، ودعم إعادة الإدماج من الناحية التعليمية والاجتماعية، وحماية التراث المتعدد الثقافات في العراق وفي المنطقة. نحن أيضا شركاء فاعلون في المنتديات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ونساهم في البحث عن الاستجابات السياسية اللازمة للأزمات التي تؤثر على الشرق الأوسط.

تدين إيطاليا بشدة العنف الواسع الانتشار والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها تنظيم داعش، والجماعات المرتبطة به وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تستهدف الأفراد الذين ينتمون إلى أقليات عرقية، أو دينية، أو غيرها من الأقليات. إننا نشعر بالقلق إزاء الاضطهاد الوحشي الذي تتعرض له كل الجماعات والأفراد والمجتمعات المحلية، ونقر بأن المسلمين هم أول ضحايا تنظيم داعش.

اسمحوا لي أن أركز على بعض المسائل المحددة حيث يمكن لإيطاليا تقدم فائدة للمناقشة ولجهودنا المشتركة. أولا، الوقاية، من خلال تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، لا سيما على مستوى القواعد الشعبية، من خلال التعليم وحملات التوعية. إن كفاحنا ضد التمييز المرتكز على الأسس الإثنية والدينية هو أولا وقبل كل شيء مبادرة ثقافية تتطلب جهودا طويلة الأجل لحماية الأجيال الشابة.

في ذلك الصدد، ما برحنا نعمل مع مكتب المستشارين الخاصين المعنيين منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية بشأن تحديث الإطار التحليلي للجرائم الوحشية، الأمر الذي يعزز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر من خلال التشديد على أهمية العنف الطائفي والدعاية القائمة على الدين كإشارات تحذيرية بخطر حدوث الجرائم الوحشية. كذلك من الممكن أن تسهم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في جهودنا في مجال الوقاية. إن خطة تعزيز التنمية المستدامة بوسعها أن تعالج الأسباب الجذرية للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والنهوض بالمجتمعات السلمية والشمولية.

ثانيا، إن التواصل مع جميع الطوائف العرقية والدينية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط أمر أساسي. ولن يكون بالإمكان التأثير بدرجة كبيرة على سلطة التجنيد لدى تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة إلا من خلال كسب قلوب الجماعات والمجتمعات المحلية التي تخفي مشاعر الحرمان من الحقوق الأساسية، وعدم الثقة والتهميش،. كذلك بوسع وسائط الإعلام أن تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الحوار والتسامح، وبالتالي مجابهة السرد الذي يوحي به المتطرفون.

ثالثا، إن بوسع عملية المصالحة والإدماج أن تعزز العمليات السياسية الشاملة، والتسامح، والتنوع، والحوار بين الثقافات والديانات بوصفها قيم وعناصر للاستقرار في المنطقة.

رابعا، إن المساءلة أمر بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة. فالفظائع المرتكبة ضد الأفراد المنتمين إلى ديانة مختلفة أو خلفية أثنية مختلفة يجب ألا تمر بدون عقاب. وكما تذكر تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، فإن هذه الأعمال التي تمت في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو حتى إبادة جماعية. بوصفي نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، أود أن أنوه بالدور الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن في مكافحة تلك الجرائم بإحالة حالات من هذا القبيل إلى المحكمة، فضلا عن ضرورة قيام المجلس بدور الدعم والمتابعة لزيادة فعالية الوقاية من خلال العدالة.

أما المسألة الأخيرة فهي التراث الثقافي. إن التدمير المتعمد للتراث الثقافي والديني الذي ينفذه تنظيم داعش في سوريا والعراق يشكل جريمة حرب وفقا للقانون الدولي، ويكشف عن إصرار تنظيم داعش على القضاء على جميع آثار التنوع في المنطقة. وتعتبر إيطاليا وقف التدمير أولوية، ونؤيد الدور الذي تقوم به اليونسكو في هذا الصدد. إن إيطاليا إذ ترتكز على تجربتها بوصفها أول بلد أنشأ، في عام ١٩٦٩، قوة شرطة متخصصة في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، تعمل مع إسبانيا وشركاء آخرين على صوغ مشروع قرار لليونسكو يتعلق بالثقافة في مناطق النزاع. وفي ضوء الصلة القوية بين الحفاظ على التراث الثقافي والتعايش السلمي، تحض إيطاليا جميع الدول الأعضاء في اليونسكو على المشاركة في ذلك الجهد.

بوصفنا بلدا مشاركا في قيادة الفريق المالي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ندعو إلى التنفيذ السريع للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. كذلك نرحب بالبيان المشترك المتعلق

بتدمير التراث الثقافي الصادر عن مجموعة أساسية من كل المناطق تتألف من شيلي، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وإيطاليا وبولندا، أقرها ١٣٧ بلدا في مجلس حقوق الإنسان.

بغية تحقيق هدفنا المشترك، ترحب إيطاليا باقتراح الأمين العام اليوم بشأن مشروع خطة عمل تنطوي على تدابير ملموسة. ونحن على استعداد للعمل معا من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا، الدانمرك، فنلندا، النرويج وبلدي السويد.

أولا، أشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الهامة. أشكر أيضا وزير الخارجية الفرنسي، فابيوس والأمين العام بان على ملاحظاتهما في وقت سابق من هذا اليوم.

إن الحالة في سورية والعراق اليوم تمثل كارثة إنسانية ذات عواقب مدمرة تتجاوز الشرق الأوسط. فالتطرف العنيف والتعصب الديني مصدر لمعاناة لا توصف. وليس بوسع أي مجتمع الهروب من تلك الدوامة. إذ أن معظم المجتمعات المحلية، والأقليات شهدت قتل الأصدقاء والأسر، وشهدت معاناة هائلة وتدميرا للمنازل، والمجتمعات المحلية والهياكل الأساسية.

يجب تكثيف الجهود من أجل وقف هذه الفوضى. إن الحرب الجارية في سورية دخلت عامها الخامس الآن. ونحض مجلس الأمن على العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي يمكن أن ينهي للنزاع. إن الأقليات الإثنية والدينية في كثير من الأحيان تكون عرضة بوجه خاص للوقوع ضحية لمختلف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، منها على سبيل المثال القتل الجماعي، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاسترقاق – الجرائم التي تؤثر، على الأقل، على النساء والأطفال. وتتضمن أشكال الإذلال الأخرى كتخريب أماكن العبادة والمقابر، والاستيلاء على الأراضي مع تجاهل تام للتراث العالمي المشترك. تطالب بلدان الشمال الأوروبي بملاحقة المسؤولين عن ارتكاب تلك الفظائع قضائيا، حيث أن العديد منها يرتقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

إن الأحداث الأخيرة في العراق تظهر كيفية الطرد القسري لأشخاص من مختلف الجماعات الدينية والعرقية من ديارهم، كالمسيحيين واليزيديين في سهل نينوى في العراق. تلك، للأسف، ليست أمثلة فريدة عن المجتمعات المحلية التي طُردت قسرا من موائلها القديمة. إن مئات الآشوريين المختطفين في سوريا والذين لا يزال مصيرهم مجهولا وهم مثال آخر على وحشية ا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن من لا يتوافق مع النظرة العالمية لتنظيم داعش ليس في منأى منها، سواء أكان من المسيحيين، أو المسلمين، أو اليزيديين أو من مجتمعات الأخرى.

بغض النظر عن المعاناة المباشرة للمتأثرين، فإن مخاطر التطهير العرقي والديني جلية.إن منطقة كانت موطنا لمجموعة متنوعة من الطوائف المسيحية، واليهودية، والمندائية، والمسلمة، واليزيدية، والزرادشتية تتعرض لخطر تقليصها إلى كيان سياسي لوحدة مشلولة لا بد من الحفاظ على التنوع العرقي والديني في الشرق الأوسط. ولعدم وجود حل سياسي، علينا معالجة الحالة الإنسانية وإظهار التضامن مع البلدان المجاورة لسورية. إن لبنان، والأردن وتركيا ملقى على كاهلها عبء كبير. لقد ساهمت بلدان الشمال الأوروبي مساهمة كبيرة في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي، والمخصص للبنان وساهمت في صندوق مماثل مخصص للأردن.

يتعين علينا جميعا أن نتحمل مسؤولية أولئك الفارين من الاضطهاد، والفظائع والصراعات سعيا لإيجاد ملاذ آمن لهم. فمنذ الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان في عام ١٩٧٥، استقبلت بلدان الشمال الأوروبي آلاف المهاجرين واللاجئين من الشرق الأوسط. وقدم بلدي، السويد، منازل جديدة لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ سوري منذ اندلاع الصراع. إن الصراعات في العراق وسورية بحاجة إلى حلول سياسية ويبين بوضوح الحاجة إلى الإدارة الحكومية الشاملة. ما برحت بلدان الشمال الأوروبي تؤيدا بقوة مبعوث الأمم المتحدة الخاص، ستافان دي ميستورا في جهوده. ويجب أن تكون السياسات شاملة وتوفر حيزا سياسيا للجميع، فضلا عن الأقليات من السكان. إن جهود المصالحة عنصر رئيسي.

إن تزايد مخاطر التطرف في أجزاء من المنطقة يبين الحاجة الماسة جدا إلى التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفيما تتغير بسرعة الحقائق على أرض الواقع، فإننا بحاجة عاجلة إلى توجيه رسالة قوية ومقنعة إلى الأجيال الشابة مفادها أنه يوجد بديل للعنف والوضع الراهن. ونشدد على أهمية استئناف مفاوضات السلام من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام الشامل يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وعلى نحو ما بينته الحوادث المأساوية التي وقعت خلال الأعوام القليلة الماضية، لا يوجد أي جزء من العالم، بما في ذلك بلدان الشمال الأوروبي، خال من علل الطائفية والعنف القائم على نوع الجنس. ونحن جميعا نجابه بتحديات الخوف من الإسلام ومعاداة السامية وغيرهما من أشكال كراهية الأجانب. وأقوى التدابير المضادة للاستقطاب هو المشاركة الشاملة للجميع.

ونرحب باعتزام الأمين العام عقد فريق استشاري معني بموضوع اليوم الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأدلي بصيغة مختصرة لبياني. ويتاح النص الكامل في موقعنا على شبكة الإنترنت. وكالمعتاد، تعلن ألمانيا تأييدها للبيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن فرنسا، باتخاذها المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الهامة، قدمت إلى جدول أعمال المجلس موضوعا لا يؤثر على الشرق الأوسط وحده، بل يؤثر علينا جميعا. ونحن اليوم نواجه الانتهاكات السافرة والمنهجية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، التي يمكن إيجاد أساسها في النزاعات في سوريا والعراق. ويتمثل هدف المليشيا الإرهابية، داعش، في إنشاء نظام استبدادي. ولن تسمح داعش بإقامة أي نموذج ينحرف عن أسلوب حياة محدد ومتسق لمجتمع خاضع للسيطرة ومتجانس. ومن لا يستطيعون أو يرفضون الامتثال لذلك النموذج يتعرضون للتهديد أو يقتلون أو يطردون أو يغتصبون أو يعذبون أو يقتلون.

ورافق الهجمات التي شنت في آب/أغسطس على المستوطنات الإيزيدية في جبال سنجار ارتكاب مذبحة للمدنيين، مما أدى إلى نزوح ذي أبعاد أسطورية. ووقع العديد من النساء والأطفال الأيزيديين في قبضة داعش واختطفوا واسترقوا وبيعوا. وحصلت لجنة التحقيق التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على أدلة على ارتكاب داعش جرائم منهجية بحق الأيزيديين قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. كما هاجم داعش الشيعة بدون رحمة، على نحو ما بينه الحصار الوحشي الذي قصد به تجويع سكان بلدة أميرلي.

وهجرت بلدان وقرى محافظة نينوى. ولمدة قرون، صلى المسلمون والمسيحيون جنبا إلى جنب أمام قبة النبي يونس في

الموصل؛ بيد أن ذلك الموقع الرمزي المقدس أضرمت فيه النار بناء على أمر القادة الإرهابيين. ولم تعف داعش السنة الذين يرفضون التسليم بأيدولوجية التنظيم اللاإنسانية. ومؤخرا، في مدينة الحسكة السورية، شهدنا عمليات القصف التي أسفرت عن مقتل عشرات من ضيوف حفل العام الكردي الجديد، والمذابح المروعة لأفراد عشيرة البونمر السنية في العراق والشعيطات في سوريا.

ويقول البعض إن الخطة العملية الوحيدة لمكافحة داعش في الشرق الأوسط هي قوة دولة ديكتاتورية تفرض صيغتها للتسامح. بيد أن نموذج سوريا يعلمنا أن طغيان أي نظام استبدادي لا يضمن تحقيق الاستقرار الدائم بل أيضا لا يسمح بنمو التسامح الديني الحقيقي. فما تنجره أي ديكتاتورية هو دحر القدرة السياسية على الصمود، وهو هدوء خادع يسبق العاصفة. فقتل أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص لا يدع مجالا للشك في أن النظام السوري لا يحمي مواطنيه ولا يضمن أي استقرار؛ وعلى العكس، فإن النظام يهدد الاستقرار ويدمره. ولذلك السبب لا بد أن يأخذ ردنا على أعمال العنف الإرهابية والأيديولوجية الاستبدادية لمليشيا داعش الإرهابية شكل التعبئة من أجل التعددية والتنوع وسياسة الشمول والمشاركة وحقوق الإنسان. وينبغي أن يمكن ذلك الالتزام شركاءنا على أرض الواقع من العمل بشكل حاسم على مكافحة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك باستخدام الوسائل العسكرية. وتشارك ألمانيا بفعالية في التحالف المناهض لداعش، بما في ذلك بتقديم المعدات لقوات الأمن العراقية وتدريبها للدفاع عن نفسها ضد ذلك التنظيم.

وفي الوقت نفسه، نقوم بتقديم الدعم للحكومة العراقية الجديدة في جهودها لتنفيذ الإصلاحات التي ستعزز مشاركة جميع فئات المجتمع وإدماجها. ومن الضروري إنشاء عملية سياسية شاملة للجميع لتسوية النزاع في سوريا. وتثير الإعجاب المساعدة السخية التي يتلقاها من ظلوا يضطهدون يوميا، لا سيما أفراد جماعات الأقليات، في أماكن لجوئهم في الشرق الأوسط، من الجيران والمواطنين، فضلا عن الغرباء تماما، وهي تقدم نموذجا لنا جميعا. وهذا الاستعداد الهائل للمساعدة يتناقض مع الصورة المزيفة التي تسعى داعش لنقلها إلينا وتمتد لتشمل جميع المحتاجين.

وينبغي أن نسترشد بذلك النموذج. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن تضللنا أية أيديولوجية استقطابية. وبدلا من ذلك، علينا دائما أن نسترشد باحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

ويجب علينا معا أن نجد السبل لمساعدة المضطهدين والمشردين على أرض الواقع، بصرف النظر عن خلفيتهم الإثنية أو الدينية. وقد يكون الفرار من البلد ضرورة في حالة الخطر الماثل، وحين لا يكون هناك مخرج آخر. ولذلك السبب فإن ألمانيا بلد مضيف للاجئين؛ فمنذ عام ٢٠١١، استقبلت ألمانيا ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوري.

ولذلك علينا أن نبذل كل ما في وسعنا من جهد لتهيئة الظروف التي من شأنها أن توفر لمن يعانون من حكم داعش القائم على الإرهاب أو من طغيان نظام الأسد، الإمكانية الواقعية للعودة المأمونة على بلدهم في أقرب وقت ممكن، بلد ينعم بالأمان والحرية حيث تكفل مشاركة جميع المواطنين من جميع المجموعات الإثنية والدينية، وحيث تحترم جميع حقوق الإنسان احتراما كاملا، بصرف النظر عن المعتقد السياسي أو نوع الجنس أو الميول الجنسية لأي أحد. ونحن بحاجة أيضا إلى العمل معا لحماية التراث الثقافي لتلك البلدان، وهو تراثنا المشترك. ويكمن ثراء الشرق الأوسط في تنوع شعوبه وتقاليده. فهو مهد المسيحية، التي مثلها مثل اليهودية والإسلام، تشكل جزءا لا يتجزأ من الشرق الأوسط. ويجب أن نحافظ على ذلك الثراء معا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لن أعلق على ما ورد في كلام الزميل الذي تحدث للتو. فبياني سيتضمن توضيحا وانتقادا لكل ما قاله. فعلى الرغم من دخول الأزمة في سوريا عامها الخامس، ما زالت مآذن المساجد وأجراس الكنائس تصلي للسلام والمحبة، في مهد الحضارات والأديان سوريا.

سوريا التي أطلق عليها أندريه بارو، مدير متحف اللوفر سابقاً، اسم وطن الإنسان المتمدن. سوريا التي جمعت على ترابها الطاهر لآلاف السنين نسيجاً اجتماعياً متنوعاً حيك بخيوط من المحبة والاحترام المتبادل والتآخي والعيش المشترك، بشكل قل نظيره في تاريخ الإنسانية. وإذا كان من هدف لما يحاك من مشاريع ضد سوريا، فهو تمزيق هذا النسيج الفريد وتحويل البلاد إلى كيانات ودويلات يفترسها فيروس الانتماءات الإثنية والطائفية والمذهبية. ولكن اللافت للنظر حقاً أن هذا النسيج السوري نفسه، بقوته وتلاحمه ووطنيته، هو من أفشل كل تلك المشاريع ومكن سوريا من الصمود حتى الآن في مواجهة إرهاب وحشي أعمى؛ إرهاب لا يعرف ديناً ولا عرقاً ولا أخلاقاً؛ إرهاب يستهدف سوريا الدولة والوطن والشعب بكل مكوناته؛ إرهاب غير مسبوق، برز واقتات على دعم دول أعضاء في الأمم المتحدة، وبعضها أعضاء في مجلس الأمن، للأسف. وقد أمست تلك الدول معروفة للقاصي والداني، بل إنها تتفاخر علناً بتدريب وتسليح وتمويل ودعم المجموعات الإرهابية المسلحة، سواء أطلق عليها اسم داعش أو جبهة النصرة أو الجيش الحر أو الجهاديين أو المعارضة المعتدلة المسلحة.

لقد أثبتت الأزمة من جديد أنه ما من أقليات في بلادي، سوريا، بل هناك مكونات اجتماعية وطنية متلاحمة ومتعاضدة في وجه إرهاب يستهدفها جميعاً دون استثناء؛ مكونات عصية على أن يتم التلاعب بها تحت مسميات أقليات وأكثريات، أو غير ذلك من المسميات التقسيمية ما قبل الوطنية، والسابقة لتشكيل الدولة الحديثة. بل إن الجميع في سوريا كان واعياً تماماً إلى أن هناك من يحاول تشويه صورة الإسلام السمح عبر تنظيمات إرهابية وحشية، مثل داعش وأخواتها؛ من جهة، وخلق جبهات وهمية في المنطقة هدفها الوحيد تبرير تحقيق هدف إسرائيل العنصري بإقامة دولة لليهود فقط في كامل فلسطين وتقويض حل الدولتين، من جهة أخرى؛ جبهات تقوم على صراعات إثنية ومذهبية ودينية بين شعوب ومكونات طالما عاشت في المنطقة مع بعضها بسلام لقرون طويلة خلت، وواجهت معاً أعداءها المشتركين.

من كان حريصاً بالفعل، لا بالقول، على حماية هذه المكونات ككل، عليه، أولاً وقبل كل شيء، أن يعمل على معالجة جذر المشكلة، ألا وهو الإرهاب الذي يستهدف السوريين، كل السوريين، منذ أكثر من أربع سنوات، وذلك عبر التنفيذ الجدي لقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وعلى رأسها القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). فمن غير الممكن لبعض الدول الاستمرار في عقد الجلسات والاجتماعات وإطلاق التصريحات والبيانات حول حماية مكونات شعوب المنطقة، في سوريا والعراق ولبنان ومصر، في الوقت الذي تقوم فيه ذات الدول بدعم الإرهاب أو محاباة من يدعمون الإرهاب في دولنا. إن من يواصل تمويل الإرهابيين أو تسليحهم أو تدريبهم أو غض الطرف عن أعمالهم هو شريك ومسؤول عن ما يتعرض له الشعب السوري بكل مكوناته اليوم. ولا يمكن له أن يكون جزءاً من رفع معاناتهم وحمايتهم طالما استمر في ممارساته تلك.

وإلى جانب العمل على وقف الأنشطة الإرهابية، لا بد لنا من محاربة وتطويق الفكر المتطرف في المنطقة، ولا سيما الفكر

التكفيري الوهابي. فهناك حكومات بعينها، وعلى رأسها السعودية وقطر وتركيا، ترعى وتروج لهذا الفكر السرطاني القاتل، وتعمل على تصدير ونشر هذا الفكر الإقصائي الغريب عن مجتمعاتنا المتسامحة في المنطقة والعالم. واهمٌ أو متعامٍ من يعتقد أن تنظيم داعش وجبهة النصرة وبقية التنظيمات الإرهابية برزت واشتد عودها من فراغ أو بالصدفة. بل إن هناك مقدمات موضوعية أدت إلى ذلك، ولعل أبرزها الصهيونية والفتاوى الجاهلة ومناهج التعليم المتطرفة والسماح للبعض باستخدام الإرهاب والتطرف كأداة لتنفيذ أجنداتهم السياسية المشبوهة، سواء في سوريا أو في دول أخرى، وذلك بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بل ويتعارض مع أبسط القيم الإنسانية والحضارية. أضف إلى هذا وذاك استمرار السماح لمواقع التنظيمات الإرهابية ببث سمومها وتجنيد ضحاياها عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي يمكن حجبها إن توافرت الإرادة الأخلاقية لدى مشغليها.

ختاماً، أود التعقيب على ما تضمنته بيانات بعض ممثلي الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس، حيث يبدو أن الأمر قد عصي على فهمهم، حتى استحال عليهم التمييز بين إرهاب يدعمونه لتقويض حكومات شرعية، من جهة، وبين الجهود الجبارة التي تبذلها تلك الحكومات الشرعية، ومن بينها حكومة بلادي، لحماية شعوبنا من ربيعهم وإرهابهم، من جهة ثانية.

وبالمناسبة، فإنني أنقل لعناية الدول الأعضاء أن المعارضة المسلحة المعتدلة التي جرى تدريبها في الأردن وإسرائيل، قامت أمس واليوم باجتياح منطقة بصرى الشام الرومانية التاريخية، واستهدفت فيها أحد مكونات الشعب السوري، تماماً كما حدث في أماكن أخرى من سوريا والعراق. وهذا برهان ساطع على أن داعش وجبهة النصرة متحالفتان مع إسرائيل وشركائها في المنطقة وخارجها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نقدر حضور وزير خارجيتكم، سيدي الرئيس، اليوم في المجلس للمداولات بشأن هذه المسألة الحيوية الأهمية. وقد استمعنا إلى بياني الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان باهتمام بالغ.

إن تصاعد العنف والإرهاب ضد الجماعات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة إهانة للإنسانية وكل معايير التحضر. ونحن نؤيد النداءات لإغاثة الضحايا وتعويضهم عن معاناتهم بشدة جراء التعصب الديني والعرقي والتطرف. وعلى مر التاريخ، تعرض الملايين للقتل والتعذيب والتشويه والحرمان بفعل سموم الكراهية الدينية والعرقية. ولا بد من إدانة العنف والأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الأقليات والفئات المستضعفة الأخرى بصورة لا لبس فيها.

والأمر المؤسف للغاية وغير المقبول أن بعض المصالح الخاصة تحاول إلقاء اللوم على ديننا العظيم، الإسلام، كمصدر للفوضى الحالية، بدلاً من استدعاء جذورها التاريخية والسياسية. والفوضى الحالية في الشرق الأوسط تتناقض بشكل حاد مع تاريخ وروح الإسلام. فالشرق الأوسط، كما أشار كثير من المتكلمين قبلي، هو مهد الأديان والحضارات الكبرى. والتاريخ الإسلامي للمنطقة حافل بالأمثلة على ما يدعو إليه الإسلام الحقيقي: الود والإخاء والتسامح والإنسانية. وعلى مر التاريخ، ظلت حقوق الأقليات مصانة في الأوقات التي اقترنت السلطة والنظام خلالها مع الحكم المستنير للأمم أو الإمبراطوريات أو الدول. ويعاني المستضعفون – الأقليات والنساء والأطفال – من أسوأ التجاوزات كلما انهار النظام والعدالة.

ومن الجلي الآن أن الفوضى وانهيار سلطة الدولة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط قد أحالا الربيع العربي إلى شتاء شديد القسوة. والانهيار الجزئي أو الكامل لسلطة الدولة في العراق

وسوريا سمح بصعود جماعات العنف مثل داعش، التي اعتادت تبني الأيديولوجيات المتطرفة وتنفيذ الأجندات الراديكالية. وسعي الزعماء الخبثاء القساة إلى السلطة تحت عباءة دينية ليس بمستغرب في ظل تلك الظروف. وما يثير الدهشة ويبعث على الجزع تلك الجاذبية القاتلة لبعض الجماعات لدى الشباب الساخط الذي يتملكه الشعور بالاغتراب داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

يمكن لإجراءات الجيش والشرطة التعامل مع أعراض الظاهرة ولكن ليس مع المرض. فذلك يتطلب اتباع نهج أكثر شمولاً، نهج يتيح طريقاً للمشاركة البناءة وإشراك الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتهم ودولهم. والأهم من ذلك أنه يتطلب استجابة فعالة ومدروسة لخطاب العديد من هذه الجماعات المتطرفة، وهو الخطاب الذي تسعى بخبث إلى نشره. يقول هذا الخطاب إن المسلمين كانوا مضطهدين عبر التاريخ ولا يمكنهم استعادة حقوقهم وحرياتهم إلا بوسائل عنيفة. ولن يكون ممكناً تحييد هذا الخطاب بالتعهدات الرسمية وحدها. ولا يمكن التصدي له إلا من خلال الجهود الصادقة الرامية إلى حل المشاكل السياسية الكامنة، ومن بينها، حل للقضية الفلسطينية وغيرها من الصراعات المحتدمة في المشرق وخارجه.

وقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة أن التحديات الناجمة عن الفوضى الحالية في الشرق الأوسط لا يمكن التغلب عليها بالتدخل الأجنبي. إذ سيتعيّن الاحترام الكامل لسيادة البلدان وسلامتها الإقليمية. ويمكن في نهاية المطاف استعادة السلام الدائم من خلال المصالحة الوطنية في كل دولة من الدول المتضررة ويمكن تشجيعه وتعزيزه مع الدعم الإقليمي والعالمي. يمكن أن يُسهم مجلس الأمن في استعادة السلام وهزيمة الجماعات المتطرفة والعنيفة بالمساعدة على تطوير توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ وهيكل ذلك الحل للتحديات التي تواجه العراق وسورية واليمن، والأهم من ذلك فلسطين. ولتحقيق ذلك، يجب على المجلس أن يتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراته غير المنفذة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): تعرب تايلند عن تقديرها لمبادرة فرنسا بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، مع شعورنا بالصدمة والجزع للعدد المتزايد من الهجمات الوحشية في الأشهر الأخيرة وإساءة معاملة الناس لمجرد أنهم ينتمون إلى فئات عرقية أو أديان أو عقائد أو حضارات مختلفة. وأود أن أشكر الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والبطريرك ساكو والسيدة فيان الدخيل على الإحاطات الإعلامية القيمة والمتعمقة التي قدّموها.

خلال العقود الستة الماضية أو أكثر، حصدت النزاعات المزمنة في الشرق الأوسط الكثير من الأرواح وحرمت الشعوب من حقها في العيش بكرامة. وتتفاقم الحالة الآن جراء الزيادة الواسعة النطاق والمنهجية في اضطهاد الأبرياء على أساس المجموعات العرقية أو الأسس الدينية. وقد تم تدمير العديد من الممتلكات الثقافية والمواقع التاريخية أيضاً خلال هذه العملية. وما من شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال.

ولا يمكن أن يسود السلام إلا عندما يكون هناك احترام كامل لمبادئ حقوق الإنسان والعدالة. وتؤيّد تايلند بقوة النهج القائم على الحقوق في الحوار بين الثقافات والأديان. ونعتقد أن جميع الأديان والمعتقدات يمكن أن تتعايش سلمياً، فهي في جوهرها تستند إلى قيم مشتركة، وعلى وجه الخصوص الحب والرأفة والرحمة. ولذلك فمن الممكن والمستصوب تشجيع التفاهم والاحترام المتبادل والتسامح بين الناس من مختلف الأديان والمعتقدات وتعزيزها، وبالتالي سد أي فجوة قد تكون موجودة. ولا يمكن ضمان توافق المجتمعات وشموليتها القائمة

على التنوع الثقافي وحرية الدين أو المعتقد والمساواة والكرامة الإنسانية إلا بهذه الطريقة.

ومن هذا المنظور، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير متضافرة لتشجيع التعايش السلمي بين الثقافات والأديان والمعتقدات والمذاهب ووقف الإرهاب والتطرف العنيف. ويجب أن نبعث معاً برسالة قوية تنص على أن عدم احترام الاختلافات الدينية أو الثقافية أو العرقية أو التعصب لها، بغض النظر عن الدوافع، يجب أن ينتهي. ويجب أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل ضمان أن الذين يرتكبون الاضطهاد الوحشي والمتعمد للأشخاص على أساس عدم الاحترام والتعصب يجب أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم.

يشكل التنوع بين الثقافات والمجموعات العرقية والأديان والحضارات نعمة وتراثَ الإنسانية المشترك. وينعم الشرق الأوسط بجمال التنوع الذي ينبغي أن يرثه الجيل القادم. ويجب على المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عن الوحشية الجارية في الشرق الأوسط. ويجب أن نتخذ إجراءات فعالة معاً وحالاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين. تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف إليه من أجل استكمال بيانها.

سنحت لمجلس الأمن عدة فرص ليتصدى للأوضاع في سورية وفي العراق والعدد الذي لا يحصى من ضحايا الصراعات في الشرق الأوسط، ومعظمهم مسلمون من مختلف الطوائف. في القرن الماضي، انخفضت نسبة المسيحيين في الشرق، وهو دين كان له ذات يوم وجود علماني في المنطقة، من ٣٠ في المائة إلى ٥ في المائة من مجموع السكان. إن ظهور الجماعات الإسلامية المتشددة، وداعش هي الأكثر مدعاة للشجب من بينها، عجّل بشكل كبير في هذا الاتجاه ودفعه بتطرّف إلى حد الرعب في سعيها إلى القضاء على أي شخص لا ترغب فيه من الناحية المادية والثقافية والتاريخية. تدفع الأقليات ضريبة كبيرة جداً سواء كانت مسيحية أو أيزيدية أو غيرها.

تذكرنا هذه الأيديولوجية العالمية، بتطرفها ولاإنسانيتها والتهديد الذي تمثله للعالم، بأسوأ فترة من التاريخ الأوروبي في القرن العشرين. ومع إدراك الفظائع المرتكبة وذلك التهديد العالمي، قررت بلجيكا في صيف عام ٢٠١٤ أن تشارك بنشاط في التحالف السياسي والعسكري ضد داعش. ولا يمكن أن نقع في الفخ الذي نصبته لنا تلك الجماعات المتطرفة:

الفخ الأول هو أن نعتقد بأننا نواجه صداماً بين الحضارات أو حرباً دينية جديدة. هذا الفخ هو الهدف الرئيسي لتلك الجماعات المتطرفة. وبناء على ذلك، فهي تستمد قوتها وزيادة قدرتها على الحشد. إن ما نتعامل معه هو استغلالها للدين للحصول على النفوذ. وإذا أردنا مقاومة هذا الفخ وعدم الوقوع فيه، يجب علينا بذل كل الجهود اللازمة للتأكد من أن مواطنينا لا يقعون فريسة هذا الخطاب.

والفخ الثاني هو أن نؤمن بأن علينا الاختيار بين وحشية النظم العسكرية القمعية ووحشية النظم الإسلامية المتطرفة. بيد أنهما عدوّان لدودان وكل منهما يقتات على الآخر. ولكن الخيارات الأخرى، التي كثيراً ما تدافع عنها الأمم المتحدة وبلدي، هي متاحة لنا. ويجب أن نكفل أننا نعزز الديمقراطيات الشاملة للجميع وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية العادلة. ويجب علينا أيضاً ضمان أن تحمي السلطات العامة جميع مواطنيها وتكفل احترام حقوق الإنسان وتضمن حرية التعبير والدين والمعتقد. تلك هي أفضل الأسلحة المتاحة لنا. ويجب أن نعززها جميعها بقوة، انطلاقاً من المسؤولية السياسية تجاه

شعوبنا والتزاماتنا الدولية. وإذا أردنا التصدي لتلك التهديدات، فلا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة دون تأخير. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث من تلك الإجراءات.

أولاً، يجب علينا أن نحيي قيمنا ضمن مجتمعاتنا، ولا سيما بين الشباب. إن بلجيكا، بوصفها رئيساً للجنة وزراء مجلس أوروبا، ستنظّم مؤتمراً في ٨ أيار/مايو حول موضوع ”التسامح أقوى من الكراهية“، الأمر الذي سيبيّن كيف أن التنوع في مجتمعاتنا غُنم وليس غُرماً. وما فتئت بلدي، التي كان لها أيضاً نصيبها من المقاتلين الأجانب، تقوم بوضع استراتيجية جديدة لمنع التطرف، ونحن ملتزمون بالعمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل بلوغ هذا الهدف.

وسيكون من الضروري قيام تعاون مع البلدان المعنية الأخرى.

والإجراء الثاني هو التصدي للإفلات من العقاب. لن يكون هناك سلام دائم في المنطقة إذا لم يتحقق هذا الشرط. والأعمال التي ترتكبها داعش هي بمثابة جرائم ضد الإنسانية، إن لم تكن إبادة جماعية. ويجب أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا للحاجة إلى سَوق أولئك المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة، بصرف النظر عمن قد يكونون. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن نؤيد عمل لجنة الأمم المتحدة للتحقيق، وندعو جميع بلدان المنطقة، ولا سيما العراق، إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي في أقرب ما يكون. ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يؤدي دورا رئيسيا بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نكفل إعادة الأقليات المضطهدة إلى ديارها في نهاية المطاف. وبينما المساعدات الإنسانية والجهود التي تبذلها بعض الدول حاليا لاستضافتها تشكل الاستجابات الواقعية الوحيدة، فإن المكان الحقيقي لهذه الأقليات هو الديار التي كانت تسكنها. ونظرا لخطورة الصراعات وأمدها، فسوف تكون الطريق أمامنا صعبة بلا شك.

وسيتعين على بلدان المصدر، وبمساعدة من المجتمع الدولي، إيجاد وسائل ابتكارية من أجل إعادة بناء الجسور بين مختلف مكونات مجتمعاتها المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع بلجيكا الحكومة العراقية الجديدة على مواصلة جهودها بغية تحقيق المزيد من الشمول. وبإمكان استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن سوريا والعراق، التي تؤيدها بلجيكا تأييدا تاما، أن تساعد بالتأكيد في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توجيه أعمال مجلس الأمن في شهر آذار/مارس باقتدار، وكذلك على استضافة هذه المناقشة الهامة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد رعد زيد الحسين، وسائر مقدمي الإحاطات الإعلامية على معلوماتهم الثاقبة والثرية.

إن المناقشة في هذا اليوم تجري على خلفية عالم شهد في الأشهر الأخيرة أعمالا اضطهادية ممنهجة باعثة على الأسى طالت أفرادا ينتمون إلى مختلف الجماعات العرقية أو الدينية أو غيرها من الأقليات. وعلى غرار بقية العالم، تشعر جنوب أفريقيا بالجزع إزاء الاعدامات العامة بدم بارد لأبناء أقليات دينية وعرقية في جميع أنحاء المنطقة. ونحن نشعر بالفزع تجاه تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان المؤرخ ١٣ آذار/مارس، واليوم أيضا، لأنه يبدو أن الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لعلّها ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

وتهديد داعش بارتكاب أعمال عنف ضد الأقليات العرقية والدينية، واغتصاب النساء والفتيات، اللاتي يتعرضن للسبي في كثير من الأحيان كرقيق جنسي، يستحق الشجب، وكذلك التحولات القسرية والتجنيد القسري للأطفال الجنود. ومن واجبنا الجماعي نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نرفض جميع أشكال التعصب ومظاهره، بصرف النظر عن المكان الذي تحدث فيه. ويعلّمنا تاريخ بلدنا أن التعصب العنصري والديني والعرقي أمر غير أخلاقي. لذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يؤكد مجددا على حقوق الأفراد الذين يعانون الاضطهاد ويُمنَعون من العيش بسلام في بلدانهم.

وفيما نقترب من الذكرى السنوية السبعين للمنظمة، التي قامت على أنقاض الحرب الأكثر تدميرا والأفظع ارتكابا للجرائم ضد الإنسانية، فإننا ملزمون باحترام مبادئ الميثاق وتطبيقها، وإعادة تأكيد حقوق الإنسان الأساسية لجميع البشر. وينبغي أيضا أن نكون حازمين بشكل خاص في التركيز على القضاء على الأسباب الجذرية لجميع أشكال التعصب، وإيجاد السبل الكفيلة بالتصدي للعقائد الأساسية التي تخلق الكراهية.

إن جنوب أفريقيا تأتي من ماض يجري تعريفه بالتمييز العنصري والتعصب العنصري. الفصل ٢ من دستورنا ينص على أن لكل انسان الحق في حرية الدين والمعتقد والرأي. والمادة ٩ من الدستور تحظر التمييز غير العادل على شتى الأسس، بما في ذلك الدين. والفرع ٣٩ يحمي حق الأشخاص المنتمين إلى طائفة دينية في ممارسة شعائرهم الدينية في سلام، والفرعان ١٨٥ و ١٨٦ ينصان على تعزيز حقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية وحمايتها. وتعتقد جنوب أفريقيا أن هذه المبادئ مقدسة، وسوف تواصل تعزيزها في جميع أعمالنا.

وترى جنوب أفريقيا أيضا أنه من المهم، عند التصدي للإرهاب، التركيز على أسبابه الأساسية. وهناك حاجة إلى فهم ومعالجة الظروف التي تجعل الإرهاب خيارا جذابا للساخطين، وإلى وضع الاستراتيجيات المناسبة للتصدي لها. وفي هذا الصدد، يجب بذل جهود متضافرة لحل الصراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تعيد تأكيد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي في سعينا الجماعي للقضاء الكامل على كل أشكال التعصب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن تنوع النسيج الاجتماعي والعرقي والديني في الشرق الأوسط يجب الدفاع عنه ضد جميع أشكال العدوان القائم على الهوية.

وتود سويسرا أن تثير خمس نقاط.

أولا، يدين بلدي بأشد العبارات الممكنة انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها القوات المسلحة الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. وهي تشعر بغاية القلق إزاء المزاعم ذات المصداقية الصادرة عن لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومفادها أن الدولة الإسلامية المعلنة ذاتيا وجماعات متطرفة أخرى لعلّها ارتكبت جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية. وقتل الأطفال والنساء والرجال والمعاناة الهائلة التي لحقت بالسكان المدنيين أمران غير مقبولين.

ثانيا، تدعو سويسرا جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإلى

احترام المبادئ الإنسانية. ويجب أن تكون المساعدة الإنسانية موضع استفادة من الأشخاص المتضررين، دون أي تمييز. والتدابير المتخذة كجزء من مكافحة الإرهاب يجب ألاّ تجرّم المعونة الإنسانية أو أي اتصالات مع الجماعات المسلحة من غير الدول وذلك لأغراض إنسانية.

ثالثا، تدين سويسرا جميع انتهاكات حقوق الإنسان، أيا كان الجناة، وتدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى وقف أعمال العنف. ونود أن نشير إلى أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها هما من المسؤولية الرئيسية للدول. وجهود مكافحة الإرهاب لا يمكنها أن تكون تبريرا لأي إضعاف للتدابير الرامية إلى ضمان حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون واحترامهما.

وفي جميع الصراعات وحالات عدم الاستقرار، يكون أفراد المجموعات الضعيفة، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية، في خطر أكبر أي أن يكونوا عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا، تشدد سويسرا على أهمية المساءلة، وطنيا ودوليا، عن جميع الانتهاكات والتجاوزات التي تُرتكب ضد المدنيين، وعن الاعتداءات على الممتلكات الثقافية وأماكن العبادة. ونحن نؤكد على ضرورة مقاضاة هذه الجرائم على الصعيد الوطني، ونشجع جميع الدول على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ووفقا لمبدأ التكامل، ندعو مجلس الأمن إلى النظر في إحالة الوضع في العراق إلى هذه المحكمة. ونكرر دعوتنا إلى إحالة الوضع في سوريا أيضا إليها. ونرى أنه من المؤسف رفض مشروع القرار المقدّم إلى مجلس الأمن في هذا الصدد، وسوف نواصل بذل جهودنا في هذا المجال.

إن منع أعمال التطرف العنيف هو أولوية من أولويات سويسرا في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام ومكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى المشاركة في جهود الأمن العالمية في هذا الميدان، نحن ملتزمون بتشجيع البدائل للشباب الذين قد تسوّل لهم أنفسهم الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، لا سيما عن طريق تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات لدى المجتمعات المعرّضة للخطر. لهذا السبب، تدعم سويسرا العمل الذي يقوم به صندوق المجتمع العالمي المعني بالمشاركة والمرونة، الذي يسعى إلى تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد بغية إيجاد فرص للعمل وبالتالي آفاق للمستقبل، كي تبدو جميع أشكال التطرف أقل جاذبية. وهذه المشاركة الوقائية تحظى أيضا بالتشجيع على نحو واضح من جانب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وثمة دور رئيسي يقوم به مجلس الأمن في مكافحة التطرف وحماية السكان المدنيين والأقليات في أوقات الصراع. لذلك، ترحب سويسرا بجهود المجلس ووحدته في مواجهة تصاعد التطرف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميهيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر بلدكم على عقد هذه المناقشة الهامة. لقد أصغينا بانتباه للبيانات التي أدلى بها هذا الصباح الأمين العام، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وغبطة البطريرك، وللكلام المؤثر الذي قالته البرلمانية دخيل.

تود كولومبيا أن تضم صوتها إلى العديد من المتكلمين الذين تحدثوا في وقت سابق اليوم، لأنه لا يمكننا السكوت في مواجهة الأعمال الهمجية التي تظهر تجاهلا كاملا لقيم الحالة الإنسانية. وتتطلب خطورة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المناطق المتضررة بوجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المرتبطة بها أن نوحد كلمتنا ونلتزم بحماية القيم والمبادئ التي يتشاطرها البشر. إن كولومبيا، حكومة وشعبا، تتقدم بخالص التعازي لأسر وحكومات ضحايا هذه الجماعة الإرهابية. وكان هناك مواطنون كولومبيون بين

ضحايا الهجوم الأخير على متحف باردو في تونس، ولذلك، نتشاطر آلام الذين عانوا على أيدي الجماعات الإرهابية. ويبين قتلهم أن الإرهاب يؤثر علينا جميعا. وحالة جماعة بوكو حرام هي مظهر آخر من مظاهر هذه المشكلة الخطيرة، ونحن ندين بشدة اختطاف تلك الجماعة الإرهابية للنساء والأطفال، وقتلها الآلاف من الأبرياء.

وكما توضح تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في سوريا التابعة لها، فإن أعمال العنف والاضطهاد ضد الأقليات والمجموعات العرقية أو الدينية هي من مظاهر انتهاكات تنظيم داعش المتكررة لحقوق الإنسان، مثل قطع رؤوس المسيحيين الأقباط في ليبيا، واضطهاد وقتل أعضاء طائفة الأيزيديين في العراق وتشريدهم قسرا، واختطاف المئات من المسيحيين الآشوريين في سوريا. هذه مجرد أمثلة قليلة تدل على وجود محاولات متكررة لإبادة الأقليات والجماعات العرقية والدينية التي، كما قال المفوض السامي، يمكن أن تشكل إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وكما قال كثيرون قبلي، لا نستطيع اللجوء إلى التصنيفات السطحية أو الربط بين دين معين أو ثقافة بعينها والتطرف العنيف أو الإرهاب أو الإبادة الجماعية. فهذه أعمال غير مقبولة يرتكبها أفراد أو جماعات، لا الثقافات أو الأديان في حد ذاتها.

لا بد لنا من النظر في فعالية الآليات المتاحة لدينا لمكافحة هذه الحالات من الهمجية البشرية، ويجب أن ندرك أننا نواجه عدوا يصدمنا بأن أفعاله لا تعرف الحدود. فقد شهدنا أعمالا وأفعالا لم نتصور أنها ممكنة في القرن الحادي والعشرين، ونتساءل عن مدى استعدادنا لمكافحتها. وقد قدم الأمين العام والمفوض السامي مقترحات محددة تستحق منا النظر والتحليل.

ونحن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أننا نبدو غير قادرين على الاستجابة معا. ويجب أن ننحي جانبا الانقسامات التي تقيم عقبات تعرقل قدرة المجتمع الدولي معا على اتخاذ إجراءات ملموسة. ويكتسي الاتساق بين المناقشة والعمل أهمية بالغة للتصدي للأعمال الهمجية، ويجب أن نبرهن لأنفسنا أننا يمكننا التغلب على خلافاتنا، نظرا لأن الإرهابيين يمكن أن يستغلوها لمصلحتهم. وينبغي أن يكون أساس عملنا كفالة تحقيق المصالح المشروعة لمختلف قطاعات السكان. ولذلك، ينبغي أن نحدد المجالات التي يجب أن نعمل فيها مع الدول التي شهدت تلك الأعمال من أجل إحراز تقدم في التحقيقات، وكفالة مواصلة رصد الحالة، والعمل على بناء مجتمعات شاملة للجميع، تحترم التنوع وتحترم وتكفل حقوق جميع المواطنين دون تمييز.

وأخيرا، لا يمكننا أن ننسى أنه في الأجل القصير هناك حاجة ماسة إلى الاستجابة إلى الحالة الإنسانية المتردية. فالملايين من اللاجئين والمشردين بحاجة إلى المساعدة، وفي حين أن استجابة المجتمع الدولي كانت سخية، يتطلب حجم الحالة الالتزام المستدام والمرن والحسن التوقيت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة بورا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على عرضه الشامل.

وتؤيد اليونان البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود أيضا أن نتكلم من وجهة نظرنا الوطنية للتأكيد على قلقنا إزاء الأزمة الإنسانية غير المسبوقة وتأثير النزاعات التي طال أمدها في سوريا والعراق والجرائم البشعة التي يرتكبها تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية على الأقليات والطوائف العرقية والدينية. وكما تظهر تلك الجماعات، بأبشع طريقة، عزمها على تقويض كل أثر للحضارة في المنطقة، نشهد

اضطهادا بشعا وعنفا وعمليات قتل جماعي وتدميرا متعمدا للتراث التاريخي والثقافي للطوائف العرقية والدينية.

والطوائف المسيحية والأيزيدية والأكراد والشبك والطوائف المسلمة الأخرى التي تعايشت لقرون يجري تشريدها الآن أو إجبارها على الفرار، بينما يتعرض العديد لعمليات الاختطاف والإعدام. ويستهدف المتطرفون الذين يمارسون العنف النساء والأطفال في الطوائف العرقية من خلال الاختطاف واحتجاز الرهائن والاغتصاب، والاتجار بالبشر والاسترقاق، بالرغم من النداءات الدولية العديدة من أجل الوقف الفوري لجميع أعمال العنف الجنسي والجنساني. وقد استمعنا اليوم إلى رسائل وشهادات هزت مشاعرنا بشأن تعذيب ومعاناة الأيزيديين والكلدان وأفراد الطوائف المسيحية الأخرى الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم. ومن الجدير بالذكر أن نصف مسيحيي العراق البالغ تعدادهم ١,٤ مليون نسمة قد غادروا أراضي أجدادهم، في حين يتعرض ٠٠٠ ٤٠٠ من الأيزيديين للاضطهاد والتشريد بصورة عنيفة. وفي سوريا، ارتكب تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية كل أنواع الانتهاكات والأفعال اللاإنسانية ضد المسيحيين، بينما كانت الطوائف المسلمة والمسلمون أيضا ضحايا في الوقت نفسه لانتهاكات وحشية وهمجية.

وتدعم اليونان الجهود التي يبذلها الأمين العام وجهود الأمم المتحدة من خلال قراراتها، فضلا عن بيانات وإجراءات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، وندين انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية المرتكبة ضد الطوائف الدينية والعرقية وحرمانها من الحق في البقاء في وطنها. ونحن ندين التدمير المتعمد لأصول التراث الثقافي ونهبها، وذلك مثل الآثار والمتاحف والكنائس والمواقع والمقدسات الدينية. وإلى جانب موقفنا الثابت في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، نعتقد أننا ينبغي أن ننظر في ترتيبات لرصد حالة الطوائف الدينية والعرقية عن كثب، كخطوة أولى نحو منع الاضطهاد والقمع في المنطقة. ويمكن أن تكون حالة الطوائف الدينية والعرقية مؤشرا لقياس البيئة السياسية بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط.

وستتطلب الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة ومنع العنف من الامتداد إلى البلدان المجاورة توافقا إقليميا في الآراء على دعم الوجود التاريخ لهذه المجتمعات المحلية في وطنها. ومن هذا المنطلق، تستحق منا الجهود التي تبذلها المؤسسات الدينية، بما في ذلك الكنائس القديمة، والمجتمع المدني، لتعزيز المصالحة والاعتدال في المنطقة والحفاظ على التعايش السلمي بين جميع الطوائف الدينية والعرقية، الاهتمام والدعم. وفي ذلك السياق، اضطلعت اليونان بمبادرة لعقد مؤتمر دولي بهدف الإسهام في التصدي للمسألة بطريقة شاملة.

وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وبينما نحتفي بالقيم والمبادئ الأساسية للمنظمة، ينبغي أن نجعل من واجبنا منع زوال التنوع والتراث الثقافي الذي لا يقدر بثمن في الشرق الأوسط، والذي ترجع جذوره جزئيا إلى أصل حضارتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): أشكركم سيدي الرئيس على ترؤسكم هذه المناقشة المهمة، واتقدم بالشكر إلى سعادة السيد بان كي – مون، الأمين العام، وإلى المفوض السامي زيد بن رعد، على الجهود التي يبذلانها.

يلتقي المجتمع الدولي اليوم من أجل مناقشة أوضاع الأقليات الدينية والعرقية المضطهدة في الشرق الأوسط. ونحن نهدف من خلال اجتماعنا هذا إلى توجيه رسالة إلى كل مواطني العالم مفادها أننا نقف إلى جانب حقوقهم الإنسانية الثابتة وغير القابلة للتصرف وذلك بغض النظر عن دينهم أو

أينما وجدوا. كما يجب علينا أن نعترف بأن هذه الأعمال الرهيبة التي تُرتكب في منطقتنا اليوم تتم بدافع الاستغلال الدنيء للاختلافات الدينية والعرقية من جانب المتطرفين لتحقيق أهدافهم الوحشية والعنيفة. وهذا الأمر ليس بجديد ولا هو ظاهرة إقليمية مرتبطة بموقف معين.

إزاء هذه الخلفية، نرى أن تنظيم داعش يرتكب أعمالا فظيعة ولا يعرف بأن الشرق الأوسط له خلفية من الجماعات المختلفة تعيش جنبا إلى جنب في سلم وأمان.

أخشى أن هناك تصورات خاطئة بدأت تنتشر عن المنطقة وهي غير صحيحة، فالإسلام يحترم الأديان التي سبقته وسعت إلى حماية معتنقيها من أي اضطهاد ونفس التسامح الذي احتضن اليهود الذين طردوا من منازلهم في القرن الرابع عشر يحترم أيضا ويحمي الأقليات الأخرى، ليس فقط المسيحيين بل أيضا السومريين والعلويين والمندائيين والدروز الخ. وفي مدينة دمشق العظيمة، أو في تاريخ مدينة دمشق العظيمة كان بإمكان الجميع أن يمارسوا مختلف أديانهم. وقد تمثل ذلك أيضا في مدينة القدس المقدسة في ذروة تاريخها وكان الجميع متحدين في احترامهم لهذه الأرض المقدسة، لذلك أصدرت الجمعية العامة قرارا في العام الماضي بأن المجتمع الدولي كله والبشرية جمعاء مهتمة بالمدينة المقدسة وأبعادها المقدسة، والحضارات العظيمة وأديان العالم كلها جزء من تاريخ القدس الغني ولا يمكن أن يسمح لتلك المدينة المقدسة أن تتحول إلى مسرح للنزاع، فالقدس نموذج ليس فقط للتعايش بل دليل على أن بالإمكان تحقيق ذلك في الأرض المقدسة مرة أخرى.

إزاء هذه الخلفية التاريخية الثرية، نرى اليوم تنظيم داعش يرتكب الفظائع ضد السكان العزل في سورية والعراق وليبيا. وطموحاته تمتد إلى أبعد من حدود تلك البلدان، وتهدد بابتلاع المنطقة بأسرها واغراقها في أتون الفكر الشمولي والتكفيري، كما جاء في الوصف البليغ للمفوض السامي هذا الصباح.

إن سلوك داعش المتمثل في أعمال الاضطهاد الوحشية والمحاولات المنهجية لمحو آثار التنوع الثقافي في تلك البلدان تحت اسم الإسلام يقف على النقيض التام من الماضي المشرف لمنطقتنا. وينبغي أن نعي حقيقة محاولات داعش لتبرير أعمالها وذلك بأكاذيب تسوقها حفنة من المختلين. وطالما ظل نظام داعش موجودا، فكل الطوائف ستعيش مهددة.

على الرغم من ذلك، فإن النسيج الثقافي الغني للشرق الأوسط الذي نفخر به كلنا ليس فقط تاريخ بل هو حقيقة قائمة. وأنا على يقين من ذلك لأن هذا النموذج قائم الآن في الإمارات العربية المتحدة، حيث تعيش ويعمل بشر فيها ينتمون إلى أكثر من ٢٠٠ جنسية مختلفة ويمارسون شعائرهم الدينية بكل حرية. ودولة الإمارات رغم بنيتها التحتية الحديثة، إلا أن قيم التسامح والاعتدال والوحدة التي هي أساس التنوع العرقي والديني فيها هي قيم راسخة منذ الأزل. يتطلب تعزيز هذا النموذج وجود تصور لبناء الدولة يقوم على توفير فرص التعليم والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وقيام المرأة بدور رئيسي كشريكة. وفي الإمارات المتحدة، وجدنا أن القيادة الحكيمة والمؤسسات القوية دعائم للاستقرار – ومن المهم الحفاظ عليها وحمايتها في بلادنا وفي الدول الأخرى التي تمر بمراحل انتقالية في منطقتنا.

إن حياة وعقائد شعوب منطقتنا ستظل دائما مترابطة. وهذا هو السبب في أننا لا نستطيع أن نكون في معزل عن الظلم الذي يحدث حولنا. فالعلاقات الطويلة مع دول المنطقة ومنها مصر، التي تعتقد الإمارات أن استقرارها هو حجر الزاوية لاستقرار المنطقة بأكملها، بما في ذلك العراق، وسورية واليمن، كلها قد تتعرض للتهديد بسبب المتطرفين. كما أن المشهد العربي المتغير واستمرار الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني يغذي عمليات المتطرفين الرامية إلى تجنيد المزيد من الشباب في منطقتنا وفي العالم. ويجب أن نضع حداً لهذا

الصراع المأساوي، ونثني على جهود فرنسا لاستصدار قرار من مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

لذلك من المهم لمنطقتنا وللمناطق الأخرى دعم البنية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية للدول، لأنها ستوفر الإطار الذي سيقدم الحماية الحيوية والضرورية للناس عند انهيار مجتمعاتهم، وتتيح الوسائل التي تمنع وقوع العنف والفوضى - حتى عند سقوط الدولة. وهذا ما يجب التركيز عليه ونحن نصوغ طموحاتنا الكبرى التي نرجو تحقيقها من خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في هذا الصدد، تود الإمارات أن تتقدم ببعض الاقتراحات للتصدي لهذه المشكلة: أولا، يجب على مجلس الأمن أن يدين باستمرار أعمال الاضطهاد المنتظم ضد الأقليات أينما حدثت. وعند البحث عن حلول، يجب احترام ميثاق الأمم المتحدة باعتباره وثيقة فائقة الأهمية للمبادئ المشتركة للمجتمع الدولي. كما يجب على الدول الأعضاء أن تتحلى بالشجاعة لتفعل ما هو صحيح، وليس فقط ما هو مناسب سياسيا - فالأمم المتحدة لا تستطيع تنفيذ ولايتها إلا إذا مكنها الأعضاء من ذلك. ثانيا، لا بد من التشاور والاستماع عن قرب للدول المتضررة في المنطقة. فهذه الدول تعي قضاياها جيدا وهي من سيتحمل العواقب على المدى الطويل. ثالثا، يجب التصدي لعمليات إفلات الجناة من العقاب، وذلك من خلال تشكيل تحالفات دولية حازمة. إن المجتمعات الآمنة والمستقرة حجر الزاوية في الحكم الرشيد، ويجب علينا أن نساعد منطقتنا لتحقيق الاستقرار خلال هذه الفترة المضطربة. رابعا، يجب على الحكومات توفير الحماية لجميع مواطنيها واحترام حرياتهم الأساسية. خامسا، يجب بناء وصيانة مؤسسات وآليات قوية تحمي حقوق الإنسان وتسمح بالإنذار المبكر لمنع حدوث الانتهاكات والتصدي لها. إن مسؤولية تنفيذ هذه التوصيات على المستوى الوطني ودعمها على المستوى الدولي تقع على عاتقنا جميعا إذا أردنا الاستمرار في تقديم نموذج يقوم على إعلاء قيم التسامح والاعتدال والتنوع التي أرساها أسلافنا.

في ختام كلمتي، أود أن أتوجه بالتهنئة إلى فرنسا لقيادتها الناجحة لمجلس الأمن خلال فترة رئاستكم ومناقشة مجموعة متنوعة من القضايا الرئيسية والمهمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى الإشادة بالرئاسة الفرنسية لتنظيمها مناقشة اليوم الهامة والملحة.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن التطرف المنطوي على العنف والكراهية الدينية والعرقية والتعصب حقق مكاسب في الأشهر الأخيرة، لا سيما في الشرق الأوسط. لذلك، نتشاطر شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان، والاضطهاد الذي يمارسه تنظيم داعش وغيره من الجماعات والمنظمات الإرهابية. يروعنا إساءة استخدام الدين ليكون وقودا لتغذية الاستفزاز والمواجهة والكراهية الدينية والتطرف. إن ضحايا العنف ينتمون إلى أنواع عديدة مختلفة من المجموعات العرقية والدينية ومجموعات من الأقليات. كما ذكر معظم المتكلمين اليوم، يبين التقرير الأخير (A/HRC/28/18) لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الأعمال التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأن ذلك التنظيم ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت القتل والتعذيب والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والتحول الديني والتجنيد القسري للأطفال.

وما برح الكثير من النساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى مختلف الأقليات الدينية ضحايا أعمال الاغتصاب، والتعذيب، والاسترقاق الجنسي والزواج القسري مع مقاتلي داعش. ويُرغمن أيضا على التحول الديني وغير ذلك من الفظائع. إن العنف والفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش أدت إلى تشريد جماعي للناس في العراق وفي سوريا. من المحتمل أن نطاق وطبيعة تلك الجرائم قد أُعتبرت بالفعل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وجرائم تطهير عرقي، بل حتى جرائم إبادة جماعية.

يجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى السُبل والوسائل الكفيلة بإنهاء الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم. وفي ذلك السياق، نود التشديد على الدور الحيوي الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. وندعو جميع دول المنطقة إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي. إن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي أيضا دورا وقائيا هاما، إذ أنها تبدأ التحقيقات التي يمكن أن يكون لها أثر على مرتكبي هذه الأفعال أو الجماعات الإجرامية.

ومن الضروري أن يحيل مجلس الأمن الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونشعر بالقلق البالغ أيضا حيال تزايد أعداد الحوادث حيث دمر تنظيم داعش عمدا المواقع الدينية والثقافية والتاريخية الهامة، مثل المواقع الأثرية ودور العبادة والكنائس والمساجد والمزارات التابعة للمجموعات الإثنية والدينية المختلفة والأقليات في العراق وسوريا. وعلينا بذل قصارى جهدنا للمحافظة على التنوع الثري والأثري للثقافات والأديان التي عاشت في الشرق الأوسط لأكثر من ٢٠٠٠ عام.

وفي صياغة ردنا على الحوادث المأساوية الناجمة عن الإرهاب الدولي، ينبغي أن نأخذ بالحسبان أننا نتعامل مع ظاهرة متعددة الأوجه ومائعة ينبغي ألا تـُربط مباشرة بالدين أو العنصر أو المعتقد. وينبغي أن نتجنب التعميمات وافتعال قوالب نمطية فيما يتعلق بالمجموعات الإثنية أو الدينية المعينة، إذ أنها غالبا ما تقود إلى حلقة مفرغة من التعصب والكراهية. ويضطلع المجتمع المدني ووسائط الإعلام بدور هام في تلك المساعي.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يتخذ ردنا نهجا قمعيا فحسب، إذ يلزم تحليل الظروف المفضية إلى انتشار التطرف العنيف والراديكالية والإرهاب والتصدي لها على نحو شامل بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزوع نحو التطرف. كما أن علينا أن نعمل صوب تعزيز ثقافة الاحترام والتنوع الديني، لا سيما فيما بين الشباب. كما ينبغي أن يشمل ردنا تقديم المساعدة الإنسانية للفارين من ديارهم خوفا من الجماعات الإرهابية وللناجين من الفظائع. وتقدم سلوفينيا المساعدة الإنسانية بشكل مستمر، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال والفعالية. وعلى وجه الخصوص نركز على إعادة التأهيل الطبي والمساعدة النفسية للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة.

وتريد سلوفينيا للأمم المتحدة أن تكون مجهزة بصورة أفضل وقادرة على أن تواجه بشكل مناسب الاعتداءات والتجاوزات التي ترتكب على أسس إثنية أو دينية. ونرحب باقتراح الأمين العام إنشاء فريق استشاري يضم نساء ورجالا يحظون بالاحترام لإعداد خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف، ولكن ينبغي أن تركز خطة العمل على الحالات على نطاق العالم، وليس في الشرق الأوسط وحده. وقد تمنح الحاجة الحالية إلى التصدي الفعال للتهديدات زخما جديدا لاستكشاف سبل لاستكمال مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي ستشمل تعريفا للإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إمورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن مظاهر التعصب والعنف القائمين على أساس الدين آخذة

في الازدياد في العديد من مناطق العالم. وتقع الحوادث العنيفة التي تستهدف الأشخاص والطوائف والمواقع على أسس الإثنية أو الدين أو المعتقد بأعداد متزايدة في البلدان المختلفة. وتزداد هذه الحالة سوءا في حالات التزاع المسلح، حيث كثيرا ما يعاني الأشخاص الذين ينتمون لمجموعات الأقلية على نحو غير متناسب من آثار أعمال القتال وهم يعرضون بشكل خاص لخطر التشريد من خلال عمليات نقل السكان إلى أماكن أخرى والتهجير القسري. وهم في أغلب الأحيان يشكلون جزءا كبيرا من تدفقات اللاجئين.

إنها آفة عالمية. ولا توجد أية منطقة خالية من هذه الظاهرة، ولكن الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الشرق الأوسط، وهي منطقة ذات مجموعات إثنية ودينية متنوعة للغاية، تشكل مصدرا للقلق على نحو خاص. وعلينا أن نعمل معا وبشكل عاجل من أجل التصدي لهذه الانتهاكات.

ويثير جزعنا ازدياد انتهاكات القانون الإنساني الدولي والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والإعدام خارج نطاق القانون وبإجراءات موجزة، والاستهداف المتعمد للمدنيين، وحالات الطرد الجماعي وتبديل الدين قسرا وغيرها من أشكال الاضطهاد الذي يستهدف الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم أو إثنيتهم. وتشكل الهجمات على الطائفة الأيزيدية في العراق، واختطاف المسيحيين في سوريا وقتلهم، وقطع رؤوس المسيحيين الأقباط في ليبيا، واستهداف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المتعمد للطوائف الإثنية والدينية، مثل المسلمين السنة والمسيحيين والأيزيديين والشبك وغيرهم من المجموعات في سوريا، بعض النماذج البغيضة التي تتطلب اتخاذ إجراء جماعي وعاجل منا جميعا. كما أن تنظيم دعش وغيره من الجماعات المتطرفة تستخدم الأساليب التي تبث الرعب والخوف لممارسة الضغط على الطوائف عن طريق تخريب وتدمير الأشياء الأكثر قداسة – أماكن العبادة ومواقع التراث الديني والثقافي.

ويمكن لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول أن تسهم في التروع إلى التطرف والتجنيد. ولا توجه الكراهية والعنف نحو الطوائف الإثنية أو الدينية بدون الوصم والإذلال المسبق للمجموعات المستهدفة والتحريض على الكراهية. وهي نتيجة للإرث الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي عادة ما يجد تعبيرا له في السياسات والممارسات التمييزية المتعلقة بالاستبعاد والتهميش وقمع الدولة واستشراء الفساد، وعدم الثقة بالمؤسسات العامة، وثقافة للإفلات من العقاب وإنكار حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

ويقع على الدول التزام بأن تكفل للأشخاص المنتمين لأقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية تدابير تضمن أن يتسنى لهم "ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، بدون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون"،

على النحو الوارد في الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو رقية وإلى أقليات دينية ولغوية. وفضلا عن ذلك، تتحمل الدول المسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكاب تلك الأعمال. وتشكل تجاوزات حقوق الإنسان الإشارة الأولى للتنبيه إلى إمكانية أن يعقب ذلك ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وعلى المجتمع الدولي إخضاع الدول والجماعات المسلحة من غير الدول للمساءلة وتوعيتها بالتزاماتها القائمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والجنائي وقانون اللاجئين.

ولا بد أن يشكل التغلب على ثقافة الإفلات من العقاب إحدى الأولويات. ويجب أن يُقدم إلى العدالة من يرتكبون

أعمال العنف أو يشتركون في ارتكابها. وترى البرتغال أن على المحكمة الجنائية الدولية أن تواصل الاضطلاع بدور أساسي للردع، استكمالا للدور الأساسي الذي تضطلع به المحاكم على الصعيد الوطني، بإخضاع الجناة للمساءلة وبالتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع بحق السكان المدنيين ومحاكمة المسؤولين.

ويتطلب التصدي للخطر الذي تمثله الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول والإرهابيون اتخاذ نهج شامل إزاء العوامل التي تشكل الأسباب الأساسية، بما في ذلك بالانخراط في استراتيجية اتصال فعالة لمنع التطور من النزوع التطرف إلى الإرهاب ولقمع تدفق المقاتلين الأجانب، ولكن الأمر الأهم بتعزيز التسامح السياسي والديني والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي وسياسة الشمول. ومن البديهي أننا نرحب بالاقتراح الذي أعلنه الأمين العام صباح هذا اليوم بشأن إنشاء فريق للخبراء لوضع مبادئ توجيهية لتحسين التصدي للتطرف العنيف.

ويتطلب تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في الشرق الأوسط احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومعالجة الأسباب الجذرية للأيديولوجيات المتطرفة المستمدة من التمييز الإثني والديني والاستبعاد. ويكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد العمل المتضافر، بما في ذلك من خلال مبادرات الحوار بين الأديان، لجميع أصحاب المصلحة - الدول والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي وسائط الإعلام، وما إلى ذلك. ويسهم تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين للأقليات الوطنية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والسلام ويثري التنوع الثقافي لأي مجتمع وتراثه. وعلى الدول أن تشجع ثقافة التسامح، في جملة أمور، من خلال التعليم، لا سيما التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، لن تصبح التعددية واقعا إلا حينما يحدث الاندماج والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات.

إن الحق في حرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد حق أساسي لجميع البشر. وتضمن حرية الدين أو المعتقد، باعتبارها حقا إنسانيا عالميا، احترام التنوع وتسهم ممارسة هذا الحق بحرية إسهاما مباشرا في تحقيق الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون والسلام والاستقرار. ويجب أن نسعى سعيا جادا لتعزيز هذه الحريات، تمشيا مع القيم الأساسية الواردة في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي اعتمدتها المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة. ورومانيا تؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بصفتي الوطنية بعض الملاحظات، والتي سأعرضها بإيجاز مراعاة للوقت.

ينظر العالم بهلع إلى المذابح وأعمال قطع الرؤوس والحريق المتعمد والاغتصاب والرجم والإجبار على تغيير الديانة تحت تهديد السلاح وإحياء الرق وعمليات الطرد الجماعي والهجرة القسرية التي تُرتكب ضد المسيحيين والأيزيديين والمسلمين الشيعة، بمن فيهم الشبك والتركمان وغيرهم.

واستراتيجية العصابات الإجرامية المسؤولة، من قبيل ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية أو داعش، بسيطة، حيث أن معتقداتها تعبر عن الوحشية. وبتدمير التراث الديني الثري والتنوع العرقي الذي يشكل النسيج الاجتماعي المعقد في الشرق الأوسط، وكذلك أطلال الماضي المجيد، فإنها تهدف إلى الإخضاع الكامل لجميع الشعوب التي يمكنها الوصول إليها

والتلاعب بها. وأفعالها هي جزء من حملة لمحو التنوع، ويجري القيام بها باسم الإسلام الذي لا يوجد أي قاسم مشترك على الإطلاق بينه وبين هؤلاء المتوحشين.

وعلينا ألا ننسى ضحايا المحاولات الهمجية لملاحقة طوائف دينية بأكملها وربما اقتلاعها من أراضيها التاريخية. ولربما كانت مأساة الأيزيديين أكبر مأساة عانتها أية طائفة منذ ظهور داعش.

إن المسيحيين جزء من سوريا منذ اعتناق بولس الرسول للمسيحية وهو في طريقه إلى دمشق القديمة. وينبغي ألا نتجاهل الدور المركزي للمسيحيين العرب في تطور الحضارة والثقافة العربية، والذي أدى إلى النهضة العربية في القرن التاسع عشر. ولكن اليوم فإن مجرد بقاء المسيحية في الشرق الأوسط في خطر. ونظرا لضيق الوقت المتاح، لا يسعنا إلا أن نشير إلى بعض المآسي الجماعية، مثل الطرد العنيف للآلاف من الأرمن المسيحيين من بلدة كسب الساحلية قبل عام واحد، أو جريمة القتل الجبانة، التي وقعت هذه المرة في ليبيا، والتي راح ضحيتها ٢١ مصريا من المسيحيين الأقباط.

ويجب علينا أن نكثف الجهود بصورة عاجلة بهدف الحفاظ على تنوع الطوائف الدينية والعرقية التي أثرت الشرق الأوسط على مر القرون. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لعكس الاتجاه السائد في المنطقة نحو طرد أو إبادة السكان المنتمين إلى أصول عرقية ودينية مختلفة، والذين يواجهون جميعا التهديد المروع المتمثل في التطرف الذي يوجهه ضيق الأفق والعنف الأعمى. ونشجع الأمم المتحدة على توسيع نطاق أنشطتها في هذا الصدد، وذلك في المقام الأول بزيادة الوعي في جميع أنحاء العالم بهذه المآسي بوصفها مصير الأقليات غير المرغوب فيها، بما في ذلك من خلال الأدوات القائمة بالفعل، مثل تحالف الحضارات.

وأود أن أعرب عن تأييد رومانيا لمبادرة الأمين العام الخاصة بوضع خطة عمل يعدها فريق من الزعماء الدينيين، فضلا عن خطة فرنسا المعلنة للدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن الموضوع.

وفي مواجهة الخطر الوشيك المتمثل في التعصب الطائفي، فإنه يجب على الممثلين العلمانيين والدينيين تشجيع التسامح والحوار بين الأديان وتعزيزه بقوة - وهي شروط أساسية لتهيئة بيئة سلمية وكفالتها على أساس الاحترام المتبادل. وهذه الرسائل يجب أيضا أن تصل إلى الأجيال الشابة في المناطق التي مزقتها الحروب، والتي يتسع للأسف نطاقها، كما تدل الأهوال التي تقع يوميا. ويجب صرف الشباب برفق عن الآثار المترتبة على ثقافة العنف وتذكيرهم بقيم التسامح والتفاهم التي مكنت من التعايش على مدار آلاف السنين في فضائنا المشترك لصالح الجميع.

ونود أن نرى استمرار المناقشات حول هذا الموضوع على الصعيد الوطني في البلدان المتضررة، وكذلك على الصعيد الدولي. وينبغي أن يتمثل الهدف في عدم الاكتفاء بالحظر القانوني للتمييز على أساس الدين أو الأصل العرقي، بل يجب أيضا أن يكون ذلك مفهوما بوضوح لأغلبية المجتمع. ويجب أن نستفيد من حقيقة أن الأغلبية الساحقة من المسلمين يدينون أيديولوجية المتطرفين وأنهم هم أنفسهم مذعورون من الفظائع التي ترتكبها تلك الجماعات. ولكن المجتمعات، ولا سيما في البلدان المتضررة، يجب أن تتكلم بصراحة عن كيفية استغلال الإرهاب لاندفاع الشباب على نطاق عالمي نحو البحث عن الفرص والعدالة، على عكس ما يشهدونه يوميا من تهميش وتمييز وفساد.

وتتمثل المسألة الأساسية في معالجة المظالم الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأشخاص. ويجب أن نركز بشدة على التعليم، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع وفي المناطق

المحررة من الإرهاب، وذلك لمنع وقوع المزيد من الفظائع في المستقبل ولتمكين الأشخاص المنتمين إلى الأقليات العرقية والدينية من العودة إلى أماكنهم في مجتمعاتهم وفي أقاليمهم.

وفي الختام، أود أن أذكر بكلمات الأمين العام الأسطوري، داغ همرشولد، الذي قال ذات مرة إنه لم يتم إنشاء الأمم المتحدة لقيادة البشرية إلى الجنة، ولكن لإنقاذها من الجحيم. وللقيام بذلك ولإنقاذ الأقليات المعرضة للخطر في الشرق الأوسط من الجحيم، لا بد أن نقتدي بضمائرنا وأن نظهر العزم على مضاعفة جهودنا لتحقيق تلك الغاية، ولا سيما مع مراعاة المقترحات المحددة والشديدة التعقيد التي طُرحت خلال المناقشة الهامة جدا اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لأوكرانيا.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت والتي تمثل إسهاما قيما في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي الرامية إلى معالجة التطرف العنيف والكراهية الدينية والعرقية والتعصب في الشرق الأوسط.

وأوكرانيا تدعم تماما موقف مجلس الأمن القائم على أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وأن كل الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها أو مكان ارتكابها أو الجهة المرتكبة لها. وتؤيد أوكرانيا أحكام أحدث قرارات لمجلس الأمن بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، ولا سيما القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) المتخذ في ١٢ شباط/فبراير والمُكرس لأنشطة المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

لا تزال أوكرانيا ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار والأمن على نحو دائم في سوريا والعراق والمنطقة الأوسع نطاقا، وكذلك بمواجهة التهديد الذي يشكله داعش. ونحن نتشاطر الفكرة القائلة بأن الانتقال السياسي الشامل للجميع في سوريا والحوكمة السياسية الشاملة للجميع في العراق أمر حاسم لاستدامة السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا تشعر بقلق بالغ إزاء داعش والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة به والأثر السلبي لوجودها ولأيديولوجيتها المتطرفة العنيفة وأعمالها على الاستقرار في العراق وسوريا والمنطقة بأسرها، بما في ذلك الآثار الإنسانية المدمرة على السكان المدنيين، الأمر الذي أدى إلى تشريد الملايين من البشر. وأعمال العنف التي يرتكبها داعش تؤجج التوترات الطائفية وتثير بالغ القلق.

ونحن ندين بشدة الاضطهاد المنهجي الواسع النطاق للأقليات في الشرق الأوسط على أسس عرقية أو دينية والهجمات العشوائية والفظائع وأعمال القتل وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، ولا سيما ضد المسيحيين والجماعات الدينية والعرقية الأخرى. وتعرب أوكرانيا أيضا عن بالغ قلقها إزاء تدمير التراث الثقافي في العراق وسوريا، ولا سيما على يد داعش، بما في ذلك التدمير الذي يستهدف المواقع والممتلكات الدينية. ونحن نؤيد قرار مجلس الأمن القاضي بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية السورية والعراقية وغيرها من القطع الأثرية والتاريخية والثقافية وتلك ذات الأهمية العلمية والدينية النادرة.

وتؤيد أوكرانيا مجلس الأمن في إدانة أعمال اختطاف النساء والأطفال، واستغلالهم والاعتداء عليهم، التي يرتكبها داعش وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ولا بد من وقف جميع هذه الأنشطة بكل التدابير الممكنة.

وهذه المسألة ينبغي أن تظل مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن وأن تحظى باهتمام المجلس على النحو الواجب.

وقد رحبت أوكرانيا، في البيان الصادر عن وزارة خارجيتها المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن في العراق، والذي عُقد في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في باريس. وأعربنا عن دعمنا في ما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة العراق الجديدة بهدف تعزيز سيادة القانون وضمان إشراك جميع القوى السياسية في المؤسسات الاتحادية للسلطة ومكافحة مظاهر الإرهاب بلا هوادة.

وأوكرانيا، التي تخوض معركة حاسمة خاصة بها ضد إرهابيين مدعومين من الخارج على أراضيها وتواجه عدوانا خارجيا مباشرا، تتشاطر وجهة النظر القائلة بأن جماعة داعش الإرهابية تشكل تهديدا ليس للعراق وسوريا فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

تؤيد أوكرانيا الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، دون قيد أو شرط، بغض النظر عن المكان أو الشكل الذي يمارس به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. تؤيدبولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تولي بولندا أهمية كبيرة لحماية حقوق الإنسان للأفراد الذين ينتمون إلى للأقليات الدينية والإثنية. ولدينا تاريخ طويل جدا من التسامح والحوار بين الأديان. أود أن أشير إلى وثيقة واحدة تحديدا: إعلان اتحاد وارسو لعام ١٥٧٣، الذي منح حرية الدين لجميع مواطني الكومنولث البولندي – الليتواني. وهي أول صك قانوني من هذا النوع يعتمد في أوروبا.

وتشعر حكومتي تشعر بقلق بالغ إزاء العنف الذي يجري ارتكابه حاليا بحق الجماعات العرقية والدينية في الشرق الأوسط. تساهم بولندا في المعونات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لأفراد الأقليات المضطهدة. كما اتخذنا إجراءات من جانب واحد، كما كان الحال في آب/أغسطس العام الماضي، عندما أرسلنا أكثر من ثمانية أطنان من المساعدة للمسيحيين في شمال العراق ردا على الحالة المأساوية والاضطهاد اللذين كانوا يواجهونهما. ونحن ممتنون جدا للسلطات في أربيل على مساعدتهم لنا ذلك المشروع.

وللأسف، كل يوم يأتي بأهوال جديدة على الشعوب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعاني جميع الطوائف الدينية والمجموعات الإثنية من العنف غير المسبوق، بمن فيهم المسيحيون والشيعة والسنة والأيزيديون والأكراد وآخرون. وانتشار العنف يؤثر على الجميع من العراق إلى ليبيا، وفي الآونة الأخيرة، في تونس. إنني أدين بأشد العبارات العمل الإرهابي المروع في تونس الذي أودى بحياة ثلاثة من الرعايا البولنديين، من بين ما يزيد على ٢٠ شخصا آخرين.

كما نشهد كل يوم فصولا أخرى من التدمير الوحشي للتراث الثقافي في الشرق الأوسط الذي ترتكبه ما تسمى بالدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المتطرفة. أود أن أذكر حدثا محزنا للغاية بالنسبة لبولندا. ففي العام الماضي، هدمت جبهة النصرة بلا رحمة كنيسة القديس سركيس وباخوس التي يعود تاريخ بنائها إلى القرن الرابع الميلادي في معلولا، قرب دمشق. وأسفر الهدم عن تحطيم أيقونتين كان الجنرال فالديسلاف أندرس، قائد الجيش البولندي، قد أهداهما للكنيسة عام ١٩٤٣، قبيل فراره من جحيم سيبيريا الستالينية. لقد كان الجيش البولندي في طريقه إلى مونتي كاسينو للقتال من أجل حرية بولندا وتحرير إيطاليا. واليوم، الكنيسة محروقة والأيقونتان محطمتان.

ولا يمكننا التقليل من أهمية هذه التصرفات. فالهدف النهائي هو ليس تخويف غير المؤمنين فحسب، وإنما تغيير التكوين الاجتماعي والإثني في المنطقة إلى الأبد. يعلمنا تاريخ القرن العشرين أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات إزاء تطورات من هذا القبيل لكي تُمنع فظائع أوسع نطاقا.

لقد مر الآن أكثر من خمس سنوات على بداية الحرب في سوريا، ونحث مجلس الأمن على الوفاء بالواجبات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة المنوطة بهذا الجهاز، وفي نهاية المطاف اتخاذ الإجراءات اللازمة التي يمكن أن تساعد على وضع حد للنزاع في ذلك البلد. كما أن الحالة في العراق وليبيا تتطلب إجراءات ملموسة من جانب المجلس. والمزيد من التقاعس لن يعمل سوى على تأجيج التطرف وتعميق معاناة الملايين من البشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما سيتسبب في امتداد العنف الطائفي في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد العالمي. وبعد الأعمال الإرهابية التي وقعت في الأشهر الأخيرة، ينبغي لنا جميعا أن ندرك أنه ما من بلد في مأمن من خطر التطرف. ومن مصلحتنا المشتركة أن نتصدى تصديا ملائما لهذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يبعث على قلقنا جميعا. أود أيضا أن أشكر المتكلمين الذين شهدوا اليوم على العنف الذي تعاني منه الأقليات في الشرق الأوسط. وتؤيد لكسمبرغ تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتمثل جميع أشكال التطرف فكر أعمى. ولا يمكن أن يدوم إلا إذا انعزل عن العالم الحقيقي وتدرع بالجهل. والتطرف لا يتحمل الاختلاف أو التنوع؛ إنه يمقت الثقافة والمعرفة. وكل ما يختلف عنه هو مصدر تهديد لجوهر وجوده.

ومهما بدت وحشية داعش صادمة من خلال ما يظهره بحق الأقليات أو المجموعات العرقية أو الدينية في العراق وسوريا فإنها ليست مستغربة. إن تلك الأقليات والجماعات تمثل التعددية الدينية والعرقية والثقافية التي يتسم بها الشرق الأوسط وتميزه. ومجرد وجودها يشكل تحديا للفكر الشمولي والعدمي الطابع لداعش.

وفي نوبات جنون داعش المدمرة، يهاجم التنظيم الرجال والنساء والأطفال من جميع الأقليات، سواء كانوا مسيحيين أو أيزيديين أو أكراد أو تركمان. وتصميم داعش على القضاء على أي أثر لتلك المجتمعات المحلية يؤدي به أيضا إلى مهاجمة الملاذات والتراث الثقافي للشيعة والمسيحيين بل وحتى السنة. إن المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/٢٠١٥/١٧٦، المرفق) تشير بحق إلى أن هذه هي محاولة تدمير تنوع النسيج الاجتماعي للمناطق المعنية تدميرا مُمَنْهجا.

ويخلص التقرير الصادر مؤخرا من مفوضية حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق (A/HRC/28/18) إلى أن الأفعال التي يرتكبها داعش هناك بحق الأقليات شبيهة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. وتكرر تلك الاستنتاجاتُ الاستنتاجاتَ التي توصل إليها التقرير التاسع الصادر مؤخرا عن لجنة التحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية (A/HRC/28/69). وتتضرر نساء وأطفال الأقليات أيما ضرر. فحياتهم لا قيمة لها بالنسبة لمقاتلي داعش؛ إنها مجرد وسيلة للتبادل. ويتم تجنيد الأطفال وتلقينهم قبل استخدامهم في النزاع. وينظر إلى النساء والفتيات، ولا سيما الأيزيديات، على أنهن غنائم حرب، ويغتصبن ويُهدين إلى مقاتلي داعش كرقيق جنس.

ونحن ندين بشدة جميع الفظائع التي ارتكبها داعش وأطراف النزاع الأخرى. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد الفكرة القائلة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تُعد مشروع خطة عمل

لحماية الأقليات في الشرق الأوسط، مستخدمة جميع الأدوات المتاحة لها. ولكسمبرغ على استعداد لتقديم الدعم، ولا سيما في المجال الإنساني.

إن ظهور داعش في الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن السياق السياسي الإقليمي. ويترعرع داعش على القمع الوحشي الذي يرتكبه نظام الأسد بحق شعبه في سوريا وعلى التوترات الطائفية في العراق. كما تعني مكافحة داعش السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمات المتعددة التي تؤثر على المنطقة والتحديات الاجتماعية – الاقتصادية التي تواجه الشعوب. وهذا أمر لا يحتمل التأخير نظرا لأن هناك خطرا حقيقيا من انتشار آفة التطرف.

وكان هدف مجلس الأمن من اتخاذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) العام الماضي، هو العمل من أجل تحسين كبير في الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في سوريا. وإذا كان حل النزاع في سوريا لا يمكن إلا أن يكون سياسيا، فإن ذلك لا يعفي الأطراف، وفي المقام الأول السلطات السورية، من المسؤوليات عن حماية المدنيين. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف لضمان الامتثال التام للقرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، فضلا عن القرارات الرامية إلى مكافحة التهديدات الإرهابية في المنطقة، ولا سيما القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وعلى المدى الطويل، ومن خلال تحقيقنا العدالة سنرد بأفضل الأوجه على الظلم. ومن خلال تصحيح الأخطاء المرتكبة بحق الأبرياء سيستعيد الضحايا كرامتهم. هذا هو السبب في مواصلة لكسمبرغ دعوة مجلس الأمن إلى إحالة الحالة السائدة في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك أيضا نشجع العراق على الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أو على الأقل الإدلاء ببيان يسلّم من خلاله باختصاص المحكمة. وينبغي لأولئك الذين يهددون وجود الأقليات التي تشكل نسيج الشرق الأوسط أن يعلموا بأن العدالة ستطولهم في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقرون خلت، ظل الشرق الأوسط مهد التعايش السلمي بين مختلف المجتمعات. وعاشت شعوب الشرق الأوسط جنباً إلى جنب، معتبرة خلافاتها مصدر ثراء. واليوم، نشهد أجواء مختلفة إلى حد كبير، ونحتاج جميعاً لمحاولة فهم الأسباب الجذرية لتلك الحالة.

وقد اقترنت السياسات الطائفية والاستجابات العنيفة للمطالبة المشروعة بالديمقراطية في المنطقة بمشاعر السخط بسبب تزايد التمييز وكره الأجانب والخوف من الإسلام في أجزاء أخرى من العالم. ونتج عن ذلك خليط سام أدى إلى تآكل ثقافة التسامح والنسيج الاجتماعي للمنطقة واكتسب أبعاداً تؤثر على الأمن العالمي.

ويجب أن نكون واضحين بشأن حقيقتين: أولاً، أن الإرهاب والتطرف ليسا ظاهرة شرق أوسطية. ولا يمكن، بل ولا ينبغي الربط بين الإرهاب وأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ثانيا، ولأن العنف والإرهاب لا دين لهما، يجب ألا نعالج ضحاياهما بشكل مختلف أو انتقائي على أساس الهوية أو الجنسية أو الدين. حتى وإن كان السواد الأعظم من ضحايا العنف والاضطهاد في الشرق الأوسط من المسلمين، ينبغي أن يكون تعاطفنا وتضامننا وجهود الحماية شاملاً الجميع.

وبهذا الفهم، اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى حالات معينة.

النزاع في سوريا دخل عامه الخامس للتو. والوضع يتردى من سيء إلى أسوأ وبات يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين.

ولن أضيع وقت المجلس بالرد على مزاعم متجددة لا أساس لها رددها أحد الوفود، ونحن نرفضها رفضاً قاطعاً.

لقد انصب معظم البيانات اليوم على عمليات الاختطاف والاضطهاد الصادمة التي ترتكبها داعش. وينبغي ألا تفضي بنا وحشية أفعالها إلى أي أوهام بشأن الظروف التي أدت إلى ظهور ذلك التنظيم الإرهابي. فالنظام يقمع المطالب المشروعة للسوريين بوحشية، وفي إطار محاولته لإطالة أمد قبضته على السلطة، ما فتئ يستخدم كل الأدوات، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة، وارتكاب الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

كما ينبغي ألا تضلنا أفعال داعش المروعة عن أولوياتنا على الطريق إلى الأمام. ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة في سوريا من خلال إجراءات حازمة. والانتقال السياسي الحقيقي وفقاً لإعلان جنيف هو الحل الوحيد في ذلك الصدد.

في العراق، كانت المجتمعات الإسلامية الشيعية والسنية من أوائل من اضطهدهم داعش. وعمليات الاضطهاد تلك، التي استهدفت جميع شرائح المجتمع العراقي، قد أجبرت ٢,٢ مليون من المدنيين على الفرار من ديارهم. ونحن نؤيد الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتحدي الذي تواجهه. وقدمنا حتى الآن حمولة ٧٥٠ شاحنة من المساعدة الإنسانية إلى العراق لصالح كل العراقيين، بما في ذلك السنة والشيعة والتركمان والمسيحيين. واستجابة للنداءات بطلب المساعدة التي وجهتها محافظة الموصل وحكومة إقليم كردستان العراقي، تم تسليمها للسكان المحتاجين في الموصل وتلعفر وسنجار، بالإضافة إلى المساعدات الموجهة إلى المناطق الوسطى من العراق المتضررة بالأزمة القائمة.

وقمنا أيضاً ببناء ثلاثة مخيمات في شمال العراق للمشردين داخلياً، بسعة إجمالية قدرها ٣٧٥٠٠ شخص. ونحن بصدد بناء مخيم رابع في كركوك بالتنسيق مع السلطات المحلية. وهذه الجهود مستمرة. وأخيراً وليس آخراً، فقد فتحنا أبوابنا للضحايا. ولجأ إلى تركيا زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ عراقي، بما في ذلك المسيحيين والأيزيديين.

وإلى جانب هذا الرقم، نستضيف أكثر من ١,٧ مليون سوري دون أدنى اعتبار لخلفيتهم العرقية أو الدينية.

وفي إطار هذه المناقشة المفتوحة الهامة، لا يمكننا أن نغفل عن محنة الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال. فهؤلاء محرومون من حقوقهم الأساسية ويتعرضون للتمييز. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الظلم التاريخي بحق الشعب الفلسطيني يؤجج الكراهية والاغتراب والتطرف. وتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس رؤية الدولتين لن تمكن الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية فحسب، بل ستشكل أيضاً خطوة رئيسية صوب معالجة عدم الاستقرار والتطرف في المنطقة.

وفي عالمنا اليوم، ما من منطقة أو مجتمع بمأمن من العنف والاضطهاد. ونحن نشهد ظاهرة عالمية، نحتاج إلى معالجتها من خلال التعاون العالمي. ونضالنا المشترك ضد التمييز والتعصب والعنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية وكره الإسلام هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وانطلاقاً من هذا الفهم، شاركنا في إطلاق مبادرة تحالف الحضارات في عام ٢٠٠٥. وأكدنا بإصرار أن القواسم المشتركة بيننا تفوق خلافاتنا وأن تعزيز التفاهم بين الثقافات يمكن أن يساعد على تهيئة جو من الاحترام المتبادل.

إن الحقوق والحريات الأساسية للشعوب في الشرق الأوسط يمكن تأمينها من خلال القضاء على الظروف التي توفر بيئة خصبة لداعش والجماعات الإرهابية الأخرى. وإيجاد حلول سياسية وديمقراطية وجامعة للأزمات المتعددة في المنطقة سيكون ضرورياً في هذا السياق.

وبالرغم من كل الصعاب، نرى أن شعوب الشرق الأوسط ستنجح في جهودها من أجل إحياء ثقافتها العميقة الجذور من التسامح والتعايش السلمي.

أخيراً، وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها نائب وزير خارجية أرمينيا، اسمحوا لي أن أطرح النقاط التالية، والتي تناولتها أيضا رسالتان للرئيس أردوغان ورئيس الوزراء داوود أوغلو في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير الماضي، على التوالي.

إن تركيا تشاطر الأرمن معاناتهم، وتسعى بصبر وعزم لإعادة التعاطف بين الشعبين. ولا جدال في أن السنوات الأخيرة من حكم الإمبراطورية العثمانية كانت فترة عصيبة، حافلة بالمعاناة للأتراك والأرمن والأكراد والعرب والملايين من مواطني الامبراطورية العثمانية الآخرين، بغض النظر عن دينهم أو أصلهم العرقي. ومن واجب البشرية الاعتراف بأن الأرمن يتذكرون المعاناة التي تكبدوها خلال تلك الفترة، شأنهم في ذلك شأن أي مواطن في الإمبراطورية العثمانية.

ومع ذلك، فإننا نختلف بشأن تصوير الأحداث بأنها إبادة جماعية. والأطراف لا تتلاقى في سردها لتلك الأحداث حتى الآن. وما ينبغي لنا عمله هو تشكيل ذاكرة مشتركة ومنصفة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى أن رغبتنا صادقة في تشاطر الآلام وتضميد الجراح وإعادة إرساء الصداقة. وقد حددنا مسارنا صوب أفق الصداقة والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أويستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): مملكة هولندا تؤيد البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

سوف أتلو نسخة موجزة من بياني. والنص الكامل للبيان سيكون متاحا عبر حسابي على موقع تويتر نظراً لضيق الوقت.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة للغاية بشأن هذه المسألة الملحة جداً، والتي تسترعي انتباهنا إلى مظاهر التطرف العنيف والتعصب والكراهية الدينية والعرقية التي تفشت في الأشهر الأخيرة، خصوصاً في الشرق الأوسط. ومملكة هولندا، كشريك للسلام والعدالة والتنمية، تثني على الطابع الشامل لهذا النقاش.

سأتناول ثلاث نقاط: بشأن حقوق الإنسان، والإجراءات التي اتخذتها المملكة، والمساءلة.

في ما يتعلق بحقوق الإنسان، يجب أن يتمتع كل فرد بالحرية في التعبير عن هويته أو هويتها. وهذا يشمل الحق في اعتناق أي دين، والحق في تغيير الدين أو ألا يكون للشخص أي دين على الإطلاق. وحقوق الإنسان، في رأينا، تنطبق على الجميع. واستبعاد أي شخص ينتمي إلى مجموعة معينة من شأنه أن يقوض عالمية حقوق الإنسان المشتركة.

وعليه، فإن حكومة بلادي تشعر بقلق شديد إزاء الوضع الأمني المتدهور في الشرق الأوسط. وحشية الجرائم التي ترتكبها الجماعات المتطرفة في المنطقة لا مثيل لها في التاريخ الحديث. ومستقبل المشهد المتعدد الأعراق والديانات في الشرق الأوسط معرض لخطر وشيك.

النقطة الثانية تتعلق بالإجراءات التي اتخذتها حكومة بلادي.

ونحن ملتزمون في حربنا ضد التطرف العنيف في المنطقة. وكعضو في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أسهمنا بـ ٢٥٠ من الأفراد العسكريين وست طائرات من طراز إف-١٦. وعلاوة على ذلك، قمنا

بنشر ١٣٠ من المدربين العسكريين الهولنديين لتدريب قوات التحالف المحلية لمحاربة تلك الجماعات المتطرفة.

وإلى جانب ذلك، تتشارك مملكة هولندا رئاسة الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في إطار تحالف مكافحة داعش. وبالطبع، فإننا نقدم المساعدة الإنسانية للبلدان التي تواجه التحدي المتمثل في تدفق مئات الآلاف من اللاجئين إليها نتيجة لذلك العنف.

وفي ما يتعلق بالأزمة السورية وحدها، ساهمت المملكة بأكثر من ١١٤ مليون يورو منذ عام ٢٠١٢، وفي مؤتمر إعلان التبرعات في الكويت في الأسبوع المقبل سيعزز بلدي جهوده للمساهمة في المساعدة الإنسانية في المنطقة. ونأمل أن تحذو الدول الأخرى نفس الحذو.

على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن حماية السكان المدنيين من الجرائم الدولية. وينطبق هذا بوجه خاص على الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل الأقليات الإثنية والدينية. وتحث حكومة بلدي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على الاتفاق على الامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي يكون فيها المدنيون عرضة لخطر ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية. ونحيي مبادرة حكومة فرنسا في هذا الشأن.

تتعلق نقطتي الثالثة بالمساءلة. العمل العسكري لا يكفي. لا بد من بذل الجهود لتعزيز سيادة القانون وبناء مجتمعات شاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى العدالة. لا بد من محاسبة مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة. ينبغي إدماج العدالة والمساءلة في العملية السياسية منذ البداية. الإفلات من العقاب ينشئ ببساطة تربة خصبة جديدة لأعمال التطرف العنيف. ولا بد من تعزيز القدرات الوطنية على التعامل مع العدالة والمساءلة كجزء من عملية المرحلة الانتقالية وما بعد المرحلة الانتقالية. وإذا لم يتسن تحقيق المساءلة داخليا، تدعو هولندا المجلس إلى أن يطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أن تضطلع بدورها بوصفها محكمة الملاذ الأخير.

وفي الختام، فإن مستقبل المشهد الديني والمتعدد الأعراق في المنطقة يتعرض للتهديد. يتطلب هذا ردا جماعيا حازما من جانبنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على المحك. وستواصل مملكة هولندا، بوصفها شريكا في السلام والعدالة والتنمية، الإسهام في تلك الاستجابة الحازمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على عقد هذه الجلسة الهامة، التي وفرت لنا العديد من المقترحات البناءة والقيمة. ونأمل أن تساعد مناقشة اليوم على زيادة تعبئة المجتمع الدولي ضد أعمال داعش وغيره من الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بالإعراب عن قلقنا البالغ إزاء حالة المسيحيين والإيزيديين وغيرهم من الطوائف الدينية والعرقية في الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق وسوريا، حيث يتعرض وجودها وبقاؤها في حد ذاته لتهديد خطير. شهدنا أعمال العنف المروعة والوحشية التي لا توصف ترتكب باسم الدين من جانب داعش والجماعات المرتبطة به ضد الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية المكروهة والأقليات الأخرى. نحن نشجب بشدة تلك الأعمال فضلا عن تدمير التراث الديني والثقافي الثمين. تشكل أعمال داعش انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقد تشكل جريمة ضد الإنسانية وإبادة جماعية، يجب أن تكون هناك مساءلة

عنها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب لا غنى عنه.

ونشيد أيما إشادة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، في التوعية والتوثيق والإبلاغ عن العنف والجرائم التي ترتكب بحق طوائف الأقليات في المنطقة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمكافحة جميع أشكال التشدد الديني واستغلال المعتقدات الدينية لأغراض إرهابية. وفي هذا السياق، نحن نؤيد تأييدا تاما مبادرة إعداد خطة عمل شاملة بشأن منع التطرف المقترن بالعنف، وإنشاء فريق خبراء، كما أعلن الأمين العام اليوم. ونعتقد أن خطة العمل ينبغي أن تشمل الجوانب الأمنية، الأعمال الإنسانية، الشمول الاجتماعية السياسي، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة التمييز، والحفاظ على التنوع العرقي والديني.

ومن الأهمية بمكان حماية الأرواح والحفاظ عليها وصون التقليد المتمثل في التعايش بين الثقافات والأعراق والأديان في المنطقة. تلك التقاليد العريقة كنز من كنوز البشرية؛ تشكل الأقليات الدينية المختلفة في المنطقة جزءا من تراث البشرية المشترك. اليهودية والمسيحية والإسلام ولدت جميعها في الشرق الأوسط، وترتبط ببعضها البعض ارتباطا لا ينفصم، ولها تقليد عريق من التعايش السلمي. إن الحالة في الشرق الأوسط بالغة التعقيد، لكن من المهم أن لا ينصب تركيز المجتمع الدولي على المسائل الأمنية وحدها، بل وعلى معاناة فئات الأقليات الدينية وغيرها من الأقليات. لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن المسيحيين في الشرق الأوسط يجري استهدافهم على نحو متزايد من جانب المتشددين الإسلاميين، وأن عدد السكان المسيحيين في الشرق الأوسط انخفض بشكل كبير ولا يزال يتقلص.

وتؤيد كرواتيا الإعلان المشترك لدعم حقوق الإنسان للمسيحيين والطوائف الأخرى، ولا سيما في الشرق الأوسط، الصادر في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في ١٣ آذار/مارس. كانت تلك المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس حقوق الإنسان محنة المسيحيين على وجه التحديد. وينبغي القول بوضوح إن الإسلام لا يمكن أن يستخدم كذريعة أيديولوجية للعنف ضد المسيحيين والأقليات الأخرى، أو أي دين آخر في هذا المجال. قال عزيز حسنوفيتش، مفتي الطائفة الإسلامية في كرواتيا، مؤخرا إن الإرهابيين الذين يستخدمون الإسلام ذريعة يضرون دينهم ويسيئون إليه. إنهم يخونون العقيدة، التي جوهرها الحب والحوار والتعايش ومساعدة المحتاجين. لا مكان في الإسلام لأي شكل من أشكال الكراهية والحصرية. ولذلك ينبغي لنا جميعا، بغض النظر عن ديننا ومعتقداتنا، توحيد جهودنا لمكافحة أولئك الذين يشوهون ويسيئون إلى أي دين كمبرر لأعمالهم الإرهابية. علينا جميعا أن نعمل معا من أجل السلام واحترام كرامة وحقوق كل شخص، وقيم التنوع والتعايش السلمي.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا القوي وتضامننا مع الأقليات الدينية والعرقية المضطهدة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

(تكلم بالعربية)

وأود أيضا أن أشكركم على الدعوة لعقد هذه الجلسة حول ضحايا الهجمات المبنية على أسس عرقية أو دينية في الشرق الأوسط. كما أوجه الشكر، بشكل خاص، إلى معالي

السيد لوران فابيوس، وزير خارجية فرنسا، على حضوره ورئاسته لأعمال هذه الجلسة.

يعيش الشرق الأوسط مرحلة من الاضطرابات لم يشهد لها مثيلا من قبل. ويتعرض الإسلام لهجوم مزدوج من الداخل والخارج. فمن الداخل، نجد أن فئات متطرفة ترتدي عباءة الدين، وهو منها براء، مثل داعش والقاعدة وحزب الله وغيرها، تمارس أبشع أعمال القتل والاضطهاد، ويقع ضحيتها أعداد كبيرة من المسلمين، في الدرجة الأولى. كما يطال لهيبها أعدادا كبيرة من أبناء الطوائف الأخرى.

ومن الخارج، يواجه الإسلام حملة إعلامية استفزازية، تشمل ممارسات العنف التي يتعرض لها المسلمون في بعض أجزاء أوروبا، وفي ميانمار وفي فلسطين وغيرها من الأماكن. كما تشمل ممارسات لا تقل ضررا، حتى وإن لم تتسم بالعنف. مثل ما يتعرض له الدين الإسلامي من تشويه واستهانة بمقدساته ورموزه الدينية، مثل نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

لذلك، فإننا كنا نتمنى لو أن منظور هذه الجلسة قد أخذ في الحسبان كل هذه الاعتبارات، ولم يقتصر على مسألة ضحايا الهجمات على الأقليات في الشرق الأوسط، بالرغم من أهمية هذا الجزء.

لو أننا توسعنا في النظر إلى هذه القضية وأدركنا أبعادها التاريخية، لعرفنا أن الإسلام هو دين التسامح والانفتاح. وهو الدين الذي لا يُفرّق بين الأديان. حيث يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ”آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه والمؤمنون. كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله“. [سورة البقرة، الآية ٢٨٥]

وهو الدين الذي يشترط على معتنقيه أن يبرّوا غيرهم ويُقسطوا إليهم، حيث يقول الله سبحانه وتعالى:

”لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم“. [سورة الممتحنة، الآية ٨]

وهو الدين الذي لا يكتمل إيمان أفراده إلا إذا آمنوا برسالة عيسى وموسى وغيرهما من أنبياء الله عليهم السلام. وهو الدين الذي يقرّ بالحرية الدينية، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ”لا إكراه في الدين“. [سورة البقرة، الآية ٢٥٦]

وهو الدين الذي رعى أتباعه الأقليات الدينية عبر مئات السنين، ومنهم المسيحيون في فلسطين واليهود في الأندلس وغيرهم. ولذلك، فإن كل ما نشاهده في عصرنا الحاضر من اضطهاد للأقليات الدينية في الشرق الأوسط إنما يمثّل مخالفة شرعية جسيمة للدين الإسلامي الحنيف واستغلالاً مقيتاً له وإساءة إلى صورته ومبادئه، كما أنه يُستغل في كثير من الأحيان لتبرير ما يتعرّض له المسلمون من اضطهاد وتهميش، سواء كان ذلك على أيدي أنظمة ظالمة مستبدّة، مثل النظام السوري الذي قتل مئات الألوف من أبناء الشعب السوري وشرّد الملايين دون اعتبار لدين أو مذهب أو عرق؛ أو كان على أيدي إسرائيل التي ما فتئت تضطهد الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه، وتمارس تجاههم أبشع أصناف القتل والتطهير العرقي.

إن محاربة العنف والهجمات على الأقليات الدينية في الشرق الأوسط وفي كل مكان في العالم يجب أن تستند على ركنين أساسيين: الأول، هو مكافحة الإرهاب بشتّى صوره وأشكاله ومحاصرة داعميه ومؤيديه؛ والثاني، هو إحقاق الحق وإرساء مبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون بين الدول وداخلها. إن الشرق الأوسط الذي يعاني من ظاهرة العنف والهجمات على الأقليات يحتاج من مجلسكم الموقّر إلى علاج جذري لمشكلاته السياسية، وعلى رأسها إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإتاحة الفرصة له لممارسة حقوقه المشروعة في تقرير

المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وكذلك التوصل إلى حل سياسي لقضية الشعب السوري، يستند إلى بيان جنيف الذي دعا إلى إقامة سلطة تنفيذية ذات صلاحيات كاملة تقود الشعب السوري نحو تحقيق تطلعاته في العدالة والحرية والرخاء. كما أن من الضروري منع القوى المتطرفة، مثل حزب الله وميليشيات الحوثيين، من فرض إرادتها السياسية على الفئات الأخرى بالقوة المسلحة. وينبغي العمل على محاربة الإرهاب، حرباً لا هوادة فيها في كل مكان وبجميع الوسائل الممكنة.

لقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية الحوار مع أتباع الديانات والثقافات الأخرى. فأسست، بالتعاون مع مملكة إسبانيا وجمهورية النمسا وبمشاركة الفاتيكان، "مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات" في فيينا ليتولّى نشر فكرة الحوار والتفاهم بين مختلف الديانات والمذاهب. كما أنها رعت وما زالت ترعى قنوات الحوار المذهبي داخل الدين الإسلامي. وحاربت الإرهاب عبر المشاركة في التحالف الذي يتصدّى لإرهاب داعش في الشمال وإرهاب الحوثيين في الجنوب. وأسهمت في تأسيس "المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" تحت مظلّة الأمم المتحدة. وأطلقت مبادرتها للسلام في فلسطين. وعندما اجتاحت عصابات داعش مساحات واسعة في العراق، بادرت المملكة العربية السعودية إلى تقديم يد العون إلى أشقائنا العراقيين وقدمت تبرّعاً بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار للعمل على مساعدة من تعرّض لأذى نتيجة الهجوم الإرهابي دون النظر إلى الفروق الدينية أو المذهبية أو العرقية للمتضررين.

هكذا، تستمر بلادي في العمل على محاربة من يضطهد الأقليات وتسعى في الوقت ذاته إلى إيجاد قنوات للحلول السياسية – الثقافية وللحوار والتفاهم. هذا هو نهجنا؛ وهو ما ندعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة الفرنسية على أخذ زمام المبادرة في تنظيم هذه المناقشة الهامة.

وقبل أن أحصر بياني في التركيز على ضحايا الهجمات والاعتداءات على أسس دينية وعرقية في منطقة الشرق الأوسط، أود أن أشير إلى الأسباب التالية لوحشية الجماعتين المتطرفتين داعش وبوكو حرام. لقد قُتل ضحايا هذه الاعتداءات بشكلٍ مخزٍ على يد أفراد – من الصعب جداً أن أدعوهم بشراً – بدافعٍ الكراهية البحتة. وتمت إساءة معاملة الضحايا وتعذيبهم، وعانوا بطريقة ربما ما من أحد منا هنا يمكنه أن يتصورها.

وغالباً ما يجري ربط الإرهاب والتطرف بالدين، ولكن هذا خطأ؛ وهذه غلطة. قد تكون هناك روابط أخرى توصل إلى توليفة من عناصر كثيرة، مثل العولمة والهجرة والمشاكل الاجتماعية والافتقار إلى التعليم أو فقدان الأمل أو انعدام منظور لائق لحياة المرء. وترفض سلوفاكيا جميع أشكال التعصب العنصري أو الديني والراديكالية والتطرف، فضلاً عن ربط الإرهاب بالدين. إن الأعمال العدائية التي تستهدف المدنيين – من أفراد الطوائف الدينية المختلفة والأقليات – تشكل جريمة خطيرة ضد حقوق الإنسان الأساسية. ولا ينبغي أن نتكلم أيضاً عن صدام بين الحضارات. فهو صدام بين الإنسانية والوحشية، والتي كثيراً ما تستند إلى الكراهية المدمرة الفردية أو الجماعية للمجتمع أو للطوائف الأخرى أخرى أو لأفراد.

إن منطقة الشرق الأوسط والدين والأصل العرقي هي مواضيع مناقشة اليوم، وذلك ليس من قبيل المصادفة. فقد كانت هذه المنطقة مهدا لبعض من أهم الأديان في العالم.

ويواجه هذا التنوع الفريد تهديداً وجودياً من قبل ما يسمى الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة بهما، مما يعرقل حياة جميع الطوائف في المنطقة. لقد أضحى ملايين الناس إما مشردين أو أجبروا على مغادرة أراضي أجدادهم. ومن يمكثون في مناطق النزاع أو المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية يعيشون تحت تهديد دائم، يتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان والقمع والاعتداءات. فالجماعات الإرهابية تستهدف الجميع بلا استثناء. ولا مهرب من حقدها. والإرهاب لا يفرّق بين مسلمين أو مسيحيين أو يهود أو ايزيديين أو مسنين أو رجال أو نساء أو أطفال، ولا يعرف أي حدود. وللأسف، وحتى الآن، لا يعرف الإرهابيون إلا شيئاً واحداً؛ هنالك إفلات كامل تقريبا من العقاب على الجرائم التي ارتكبت بالفعل.

والتعصب الديني والعرقي خطر قد يوجد في أي دين أو معتقد. وترى سلوفاكيا أن من واجب المجتمع الدولي والحكومات والمؤسسات الدينية وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة المجاهرة على الفور وبوضوح برفض أي عمل من أعمال العنف التي تُرتكب باسم الدين.

ويجب علينا أن نعمل بقدر أكبر من الفعالية لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل مكافحة التطرف والتحريض على الكراهية.

إن الإرهاب لا يمثل أحد أكبر المخاطر التي تتهدد الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا بالنسبة لنا في أوروبا والعالم أجمع. فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يقف العالم في جانب واحد ولن تتحقق النتائج المرجوة إلا بالجهود المشتركة. من واجب المجتمع الدولي تقديم المساعدة في مجال بناء قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها بمسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يحمِل الدول والجماعات المسلحة من غير الدول المسؤولية، وأن يعمل على توعيتها بالأدوات والوسائل الحالية المتاحة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الأدوات العقابية التي يجب استخدامها من أجل حماية حقوق الإنسان. ويجب على المجتمع تطبيق القانون الإنساني والقانون الجنائي وقانون اللاجئين.

تعرب سلوفاكيا عن استعدادها لدعم أي عمل في ذلك الصدد. مرة أخرى، أناشد المجتمع الدولي أن يتصرف فورا، لأنه بينما نتكلم هنا تتواصل معاناة ضحايا الاعتداء. إن الكراهية يغذيها اليأس والتفسيرات الخاطئة للمعتقدات الدينية، يمكن تنفيذها بسهولة ضد أي روح معذبة، ولا سيما أرواح الأطفال. أي تردد في اتخاذ خطوة فاعلة يزيد أعداد الذين يقعون فريسة التضليل المتعمد لتمزيق المُثل العليا لحسن النية ويزرع بذور الكراهية بين الناس.

في الختام، إن تاريخ الشرق الأوسط لم يسبق له مثيل حيث جمع المسلمين والمسيحيين واليهود للعيش معا في نفس المدن. إن التنوع ثروة المنطقة ويجب ألا نسمح بأن تصبح السبب في تقليصه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن قداسة البابا فرانسيس، أشكر الرئاسة الفرنسية شكرا جزيلا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن ضحايا الهجمات والاعتداءات التي وقعت على أسس إثنية أو دينية في الشرق الأوسط.

(تكلم بالإنكليزية)

إن هذه المناقشة لا تأتي في حينها فحسب، ولكنها أيضا مُلحة للغاية، ولا سيما عندما تذكرنا بالذين فقدوا أرواحهم، والذين من أجلهم نعقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت

متأخرة جدا بالنسبة لهم. إن مصيرهم يحثنا على فعل كل ما في وسعنا لمنع وقوع المزيد من ضحايا الهجمات والاعتداءات القائمة على أساس العرق أو الدين. إن المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية في الشرق الأوسط يسعون لكي يستمع إليهم المجلس وسائر المنتديات الدولية، وليس في شكل خلاصة، ولكن بطريقة تدرك حقا ما يشعرون به من ألم ومعاناة وخوف من أجل البقاء في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى.

يجب أن نسلم بوجود المشكلة وبأن اللحظات خطيرة. إذ أن المجتمعات الإثنية والدينية، كالتركمان، والشبك، والأيزيديين، والكاكائيين، والكرد والفيلية، والصابئة، والعرب الشيعة، والعرب السنة والأكراد، كلها تواجه ضغوطا شديدة وانتهاكات لحقوقها الإنسانية وجميع أشكال الاضطهاد فقط بسبب دياناتها التي تعبر عنها أو بسبب المجموعة الإثنية التي تنتمي إليها.

إن المسيحيين في الشرق الأوسط على وجه التحديد، مستهدفون، فهم إما يقتلون أو يرغمون على الفرار من ديارهم وبلدانهم. إننا نرى بعجز المسيحيين الآشوريين في العراق يختطفون على أيدي ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، وشهدنا المصريين المسيحيين الأقباط في ليبيا وقد قُطعت رؤوسهم على أيدي منظمات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتم تقريبا القضاء على المسيحيين في الموصل. قبل ٢٥ عاما فقط، كان يعيش في العراق مليونان مسيحي، بينما تبين أحدث التقديرات بأنهم أضحوا الآن أقل من ربع ذلك العدد.

إن المسيحيين، إذ يواجهون أحوالا معيشية لا تطاق في منطقة النزاع التي تسيطر عليها المنظمات الإرهابية والمتطرفة التي تهددهم باستمرار بالإعدام، ومع ما يخالجهم من شعور عميق بتخلي السلطات المشروعة والمجتمع الدولي عنهم وتركهم يواجهون مصيرهم، أرغمت جاليات مسيحية بأكملها، خاصة من شمال العراق، على الفرار بوحشية من منازلها والتماس الملجأ في إقليم كردستان العراق وفي البلدان المجاورة في المنطقة.

يعرب الكرسي الرسولي عن بالغ الامتنان لبلدان وقادة المنطقة الذين هبوا بشكل علني للدفاع عن المسيحيين بوصفهم جزءا لا يتجزأ من اللُحمة الدينية والتاريخية والثقافية في المنطقة. لمدة ألفي عام. ما انفك المسيحيون يسمون الشرق الأوسط بالوطن الأم؛ وفي الواقع، كما نعلم، إن الشرق الأوسط مهد المسيحية. وبالتالي، نشعر بألم عميق لأن الطوائف المسيحية القديمة في المنطقة، وكثير منها لا تزال تتكلم الآرامية، لغة السيد المسيح، من بين الطوائف المهددة بالانقراض. إن الوجود المتواصل لها في المنطقة دليل على قرون عديدة من التعايش جنبا إلى جنب مع الطائفة المسلمة وغيرها من الطوائف الدينية والعرقية.

إن تلك الطوائف جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية والدينية للشرق الأوسط، لذلك فإن اختفائها من هناك لن يصبح مأساة دينية فحسب، بل ضياعا لتراث ثقافي وديني ثري يساهم بقدر كبير جدا في المجتمعات التي تنتمي إليها ولديها اهتمام كبير في الحفاظ على ذلك التراث. ومن هنا، يهيب الكرسي الرسولي بجميع القادة والناس ذوي النوايا الحسنة في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم أن يتصرفوا قبل فوات الأوان.

في عام ٢٠٠٥، وفي مؤتمر القمة العالمي، اتفق المجتمع الدولي بأسره على أن تتحمل كل دولة المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتطهير العرقي وما يتصل به من تحريض. وعلاوة على ذلك، يدرك المجتمع الدولي مسؤوليته عن مساعدة الدول في الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية. ومع ذلك، عندما تكون الدولة غير قادرة أو غير مستعدة لتحمل تلك المسؤولية الرئيسية، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتصرف لحماية السكان وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وكما شدد البابا بنيديكت السادس عشر في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ (انظرA/62/PV.95)، فإن المسؤولية عن الحماية ليست بدعة جديدة في القانون الدولي، بل إنها متجذرة في قانون قديم في التاريخ قانون الشعوب المؤسسة الذي يحكم كل عمل تقوم به الحكومة فيما يتعلق بالأشخاص المحكومين. بناء على التقاليد القديمة وعلى ذلك التكرار الوارد في القانون الإنساني الدولي وفي المنتديات الحالية للأمم المتحدة، دعا البابا فرانسيس مرارا وتكرارا المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لوقف ومنع وقوع المزيد من العنف المنهجي ضد الأقليات الإثنية والدينية.

يغتنم الكرسي الرسولي هذه الفرصة للإعراب عن تقديره العميق لبلدان المنطقة وإلى جميع الذين يعملون بلا كلل، ويجازفون بحياتهم، لتقديم المساعدة إلى نحو ٢,٥ مليون من المشردين داخليا في العراق، وإلى ١٢ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم ٤ ملايين يعيشون كلاجئين، و ٧,٥ مليون من المشردين داخليا. فلنساعد بلدان الجوار هذه لترحيبها باللاجئين ورعايتها لهم. إن التأخر في العمل لا يعني سوى زيادة أعداد الناس الذين سيموتون، أو يشردون أو يضطهدون. البابا فرانسيس يحضنا على توحيد كل جهودنا من أجل دعم الشرق الأوسط الذي سيظل الوطن الترحاب لكل المجموعات العرقية والدينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام. تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود أيضا، بادئ ذي بدء، أن أشكر المتكلمين الذين قدموا هنا شهادة مباشرة عن الاضطهاد الذي تعرضوا إليه بسبب معتقداتهم.

لقد دان وزير خارجية أيرلندا، تشارلز فلاناغان، في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/69/PV.18) جميع أشكال الاضطهاد أو التمييز على أساس الدين أو المعتقد وأبرز على وجه التحديد اضطهاد الأقليات الدينية في الشرق الأوسط، فضلا عن تزايد الهجمات على السامية في البلدان الأوروبية. ومع ذلك، وكما سمعنا اليوم، فإن شن الهجمات على الأفراد والمجتمعات المحلية بسبب معتقداتها الدينية أو خلفيتها العرقية أصبح مأساويا وممارسة منتظمة. وفي حين يمكن تلمس هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، فقد أخذت شكلا قاسيا وفتاكا في عدد من بلدان الشرق الأوسط. إن انهيار هياكل الدولة والمجتمعات المحلية القائمة وظهور جماعات متطرفة تتمتع بإمكانية الوصول دون عوائق إلى الأسلحة، أدى إلى زيادة كبيرة في تعرض الأقليات للمخاطر في جميع أنحاء المنطقة.

إن الشرق الأوسط، مهد للعديد من أهم الديانات في العالم، لا يزال وطنا للعديد من الطوائف المتنوعة. غير أن انجراف سورية والعراق وليبيا إلى العنف والفوضى ترك طوائف دينية عديدة عرضة للعنف. إن ارتكاب الفظائع الطائفية شملت جريمة بشعة تمثلت في قتل ٢١ شخصا من المصريين الأقباط في ليبيا، واختطاف أكثر من ١٥٠ شخصا من المسيحيين الآشوريين في شرق سورية، ومذبحة المصلين في مسجد شيعي في صنعاء باليمن، فضلا عن استمرار الاعتداءات على النساء اليزيديات على أيدي الدولة الإسلامية في العراق والشام. هذه الأعمال بغيضة تماما. إن تلك الأعمال والأعمال الأخرى تعرض للخطر بقاء الطابع المتعددة الإثنيات والأديان الذي يتميز به الشرق الأوسط، وتعرض للخطر أيضا آفاق الاستقرار في الأجل الطويل. والقول أن الكثير من مرتكبي أعمال العنف يزعمون بأنهم يفعلون ذلك باسم الدين لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة.

في حين أن العديد من البلدان، لا سيما البلدان المجاورة، قد وفرت ملاذا للأفراد والجماعات، فإن نقل طوائف بأسرها

ليس هو الحل. ومن الضروري الحفاظ على أعضاء الطوائف أينما وجدوا على قيد الحياة، وفي كثير من الحالات منذ القدم. أي في مكانهم الأصلي، وحيثما لهم الحق في أن يكونوا. إن حماية الحقوق الأساسية لجميع المجتمعات المحلية، بما في ذلك العديد من المسلمين الذين وقعوا ضحية الاضطهاد الديني والإرهاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط الواسع، واجب أساسي على جميع دول المنطقة.

بوصفي المراقب عن الاتحاد الأوروبي قلت في وقت سابق إن احترام حقوق الإنسان، والنهوض بالمجتمعات التي تتسم بالشمولية والديمقراطية ودعم المجتمعات المدنية النابضة بالحياة هو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار التام لجميع الناس في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتحمل مسؤولياته. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم جميع الأدوات المتاحة لها لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة وأن تكفل بأن يفي المقتدرون بالتزاماتهم.

كذلك يجدر بنا أن نولي اهتماما خاصا لدور النساء، ليس فقط بوصفهن ضحايا للتطرف، ولكن أيضا باعتبارهن عناصر فاعلة في التغيير. قبل أسبوعين فقط وفي نيويورك، شاركت أيرلندا في منتدى الكرامة، وهو منتدى للمنظمات النسائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعملت على إبراز الحاجة إلى توسيع نطاق تأثير المرأة العربية في الأدوار القيادية. حيث تحدثت نساء ملهمات من سورية، وليبيا والسودان في قاعات مليئة بالناس حتى كامل طاقاتها الاستيعابية وقدمن رسالة واضحة جدا مؤداها أنه يجب شمول المرأة على أعلى المستويات، ابتداء من مفاوضات السلام والمصالحة، إلى عملية صنع القرار بعد انتهاء الصراع، إلى التمثيل في صياغة الدساتير الجديدة. ويتعين علينا الآن أن نعمل على رسالتهن.

ما برحت أيرلندا ملتزمة بالدفاع عن الحق في حرية الدين أو المعتقد، وتسعى إلى ضمان تركيز الاهتمام على هذه المسألة، بما في ذلك من خلال عضويتنا الحالية في مجلس حقوق الإنسان.

أخيرا، إننا إذ نواصل عملنا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نقر بالصلة القوية بين السلام، والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وبينما نعمل على التصدي للسلسلة الحالية من الهجمات والاعتداءات، فإن التحدي الطويل الأجل الذي يواجهنا جميعا هو تفعيل خطة التنمية بطريقة يمكن معها من التصدي بصورة منهجية للأسباب الجذرية لهذه الهجمات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): سيدي الرئيس، في البداية أتوجه إليكم بالشكر على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، كذلك أشكر الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين في بداية هذه المناقشة.

لقد أكد إعلان البحرين المتضمن في الوثيقة الختامية (A/68/959، المرفق) لمنتدى ''الحضارات في خدمة الإنسانية'' الذي عقد في أيار/مايو العام الماضي بحضور منظمات دولية، وشخصيات سياسية، وقيادات دينية، وممثلين للعديد عن الأديان والمعتقدات والمذاهب والجماعات في العالم. لقد أكد المنتدى، على أن الإنسانية هي الأصل المشترك الذي يجمع البشر جميعاً على اختلاف ألوانهم وأعراقهم ولغاتهم وتوجهاتهم الفكرية والثقافية والدينية والروحية. إن الحوار هو القاعدة والأداة والرافعة التي تحمل مسؤولية ترسيخ وحدة الإنسانية في إطار تنوعها واختلافها وتعددها؛ وذلك تحقيقاً للسلم والأمن والعدالة والتنمية والمساواة والحرية والديمقراطية. إن جميع أشكال خطابات الكراهية ممارسات منافية لحقوق الإنسان، وتتعارض مع المدنية وتجافي الحضارة. فهي تصدر عن علاقة شخص بالآخر يحولها الجهل إلى كراهية، وهي

لا تؤدي إلا إلى الإقصاء والتمييز، وإلى التشجيع على التعصب والتطرف والإرهاب، والدعوة إلى الانغلاق بدل الحوار، وإلى العنف بدل السلام، وإلى البغضاء بدل التعاون والتحالف.

إن مملكة البحرين كانت وما زالت وستبقى ملتقى للحضارات وواحة للتعددية الفكرية والتنوع الثقافي. فلقد استطاعت مملكة البحرين بفضل نهج التعايش والتسامح الذي تتبعه أن تشكل نسيجاً احتضن الجميع باختلاف الأعراق والديانات والمذاهب والطوائف. إذ يتجاور المسجد والمعبد والكنيسة في محيط قطره كيلومتر واحد في العاصمة المنامة، كما ترى اليهودي والمسيحي في مجلس الشورى، أو سفيرة يهودية أو مسيحية لمملكة البحرين في الخارج، وقد أكد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، على أهمية بناء تحالف لحضاراتنا الإنسانية لتكون صرحاً شامخاً من التسامح والإخاء، وعلى أن نتوحد تحت راية القيم الإنسانية السامية لنواجه كل ما يعكر صفو الأمن والأمان من التعصب والتطرف والإرهاب.

إن مملكة البحرين تؤمن إيمانا راسخا بضرورة محاربة الفكر المتطرف الذي يحرف الفطرة الإنسانية ويشوه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف عن جوهرها، ويسيء إلى مبادئها، كما هو منهج داعش ومثيلاتها. وتؤكد على أهمية دور رجال الدين والعلماء في التصدي لهذا الفكر الضال. لقد أصبحت تلك الجماعات لا تستهدف حياة الأفراد فحسب، بل اضطهاد الأقليات العرقية والدينية، وتشريدهم وهدم موروثهم الحضاري والثقافي، وسلب ممتلكاتهم وحرياتهم الدينية من خلال تصرفات لا تستقيم مع النفس البشرية السوية ولا تمت لأي ديانة بأي صلة.

كما أشرتم في الورقة المفاهيمية لهذه الجلسة، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته لكي يبقى الشرق الأوسط حاضنا للجميع، وحاميا للأقليات الدينية والعرقية، غنيا بتنوع ثقافاته ودياناته المختلفة، مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لتوفير المساعدات الإنسانية للفئات التي تعرضت للاضطهاد والتشريد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونشيد بكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة جدا بشأن مسألة الا تزال تشكل أحد أكبر التهديدات للأمن والسلم الوطنيين، والإقليميين والدوليين. ونقدر أيما تقدير وجود شخصيات بارزة بين ظهرانينا، انضمت إلينا اليوم، ونشكرها على إحاطاتها الإعلامية. فقد تميزت تلك الشخصيات جميعها بقدر هائل من نفاذ البصيرة مما وسع إلى حد كبير من فهمنا للموضوع. ونود أن ننوه بالتحديد، سيدي، بوجود وزير خارجية بلدكم العظيم، في وقت سابق من اليوم.

من دواعي الأسف الشديد أن العالم أصبح أكثر قسوة ووحشية. إننا نشهد نمطا من العنف بين المجموعات الدينية لم يسبق له مثيل، نشهده في جميع المناطق، من أفريقيا إلى آسيا إلى الشرق الأوسط، حيث ينقلب الناس فيه ضد بعضهم البعض باسم الدين والثقافة. إن عملية قطع الرؤوس التي ينفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا والتي تم تصويرها بالفيديو، فضلا عن عمليات القتل والتشريد الكاسح للمسيحيين واليزيديين في العراق، هي فقط بعض من الجرائم المروعة التي ترتكب في منطقة الشرق الأوسط. إن أعمال العنف هذه تزيد من تعقيد الصراعات التي طال أمدها في سورية ومن أمد النزاعات الناشبة بين إسرائيل وفلسطين.

إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك نشر عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأدنى، واعتماد مجلس الأمن للبيانات الرئاسية والقرارات بشأن سائر الحالات، جهود جديرة بالثناء حقا.

وبينما من الصعوبة بمكان تحديد السبب الصحيح لبعض تلك الصراعات العنيفة، فقد شهدنا في الكثير منها اختطاف أعداد كبيرة من المسيحيين وتعرضهم للإعتداءات الجنسية والبدنية أو للقتل؛ علاوة على ذلك، جرى تدمير كنائسهم، وأُجبر بعضهم على تغيير دينهم. ونحن ننضم إلى المجتمع الدولي في إدانة تلك الأعمال بأقوى العبارات. ونعتقد أن الحرية الدينية هي حق أساسي وجوهري ينبغي عدم انتهاكه على الاطلاق.

إن للمجتمعات قيما ومعتقدات وأديانا مختلفة. لذلك، ينبغي أن يُسمح لها بالعيش دون خوف وبممارسة دياناها. لهذا السبب، غني عن القول إن الحكومات تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها من الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك المرتبطة بالدين والعرق. فضحايا هذه الهجمات يستحقون العدالة. وتبقى المحكمة الجنائية الدولية بصيص أملهم الوحيد. ونحن ندعو بالتالي المحكمة إلى الاستمرار في إجراء التحقيقات ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم البشعة.

وفي الختام، تشارك بوتسوانا المجتمع الدولي في الإدانة الشديدة للأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. والإرهاب لا يمكن احتواؤه داخل الحدود الوطنية. لذلك، لا يوجد بلد محصّن تجاه أن يكون إمّا هدفا للإرهاب أو ضحية له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): ما فتئت جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الحالة المتقلبة في منطقة الشرق الأوسط. فصعود التطرف العنيف القائم على الكراهية الدينية والتعصب العرقي، مثلما شهدنا في السلسلة الأخيرة من الأحداث المأساوية في سوريا والعراق وليبيا، يدعو المجتمع الدولي بأسره إلى الشعور ببالغ القلق.

ويعتقد وفدي أنه يجب أن تسود ثقافة التسامح والوئام، وأنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز الحوار الذي يتغلب على الانقسامات العميقة القائمة على طول الخطوط الدينية والعرقية والقبلية. كما أننا نتشاطر الآراء التي أعرب عنها العديد من الدول الأعضاء في المجلس اليوم، ومفادها أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه المسألة، بغية كفالة أن يظل الشرق الأوسط منطقة تتصف بالتنوع والشمول على حد سواء. وكما هو مفصّل في مختلف تقارير الأمم المتحدة، بما في ذلك تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن حالة حقوق الإنسان في العراق (A/HRC/28/18)، فإن الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام وما يرتبط بها من جماعات استهدفت على وجه التحديد الأزيديين، والمسيحيين، والتركمان، والأكراد، والشيعة وغيرهم، وبالإمكان أن تشكل في الواقع إبادة جماعية، في حين أن حوادث أخرى ”قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب“.

وبالنسبة إلى هذه الجرائم، اتخذ المجلس مواقف متشددة في الماضي، مدركا أن أولئك الذين هم من أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال والأقليات، يتحملون العبء الأكبر من المعاناة، وأنهم في حاجة ماسة إلى توفير الحماية لهم من جانب المجتمع الدولي على نطاقه الأوسع. وأحد المفاهيم الذي نشأ من هذا الادراك هو فكرة المسؤولية عن الحماية، التي تضع المسؤولية الرئيسية على الدول لحماية سكانها من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، مع فرض واجب مماثل على المجتمع الدولي لمساعدة الدول على الوفاء بهذا الالتزام، واتخاذ إجراءات عندما تُرتكب مثل هذه الجرائم. وفي هذا السياق، نحث المجلس على

النظر في الوسائل الكفيلة بحماية المدنيين أثناء مكافحة الإفلات من العقاب.

وخلال رئاسة جمهورية كوريا للمجلس في أيار/مايو ٢٠١٤، صوّتنا لصالح مشروع القرار S/2014/348 الذي يحيل سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وعلى الرغم من عدم اعتماد مشروع القرار هذا، فإن جمهورية كوريا أيدت ضرورة المساءلة، لأننا اعتقدنا أن السلام المستدام ليس ممكنا من دون تحقيق العدالة. ونحن لا نزال نؤمن بهذا الاعتقاد.

ومن مصلحة الجميع تعزيز مجموعة الأدوات التي يمتلكها المجتمع الدولي، بغية التصدي بفعالية لاضطهاد الأفراد على نطاق واسع ومنهجي استنادا لأسس عرقية ودينية. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا جهود فرنسا للبناء على نتائج مؤتمر القمة المعني بمكافحة التطرف العنيف، الذي انعقد في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٩ شباط/فبراير، حيث أعربت فيه جمهورية كوريا التزامها بالإسهام في مجالي التعليم والشراكة مع القطاع الخاص. ونحن نتطلع إلى فرصة إجراء المزيد من المناقشات حول المسألة داخل هذه القاعة في المستقبل القريب.

وفي الختام، تتعهد جمهورية كوريا بأن يظل تركيزها منصبّا على محنة الفئات الضعيفة من السكان في الشرق الأوسط، وسوف تبذل كل جهد ممكن للدعوة إلى زيادة حماية المدنيين، واعتماد قدر أكبر من المساءلة، وتحقيق العدالة في نهاية المطاف تجاه الجرائم التي تُرتكب على أسس عرقية أو دينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وكذلك السيدة فيان دخيل، وصاحب الغبطة لويس روفائيل الأول ساكو على بياناتهم. وأشكر أيضا الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الاستهداف الواسع النطاق والمنهجي للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية والدينية في منطقة الشرق الأوسط.

تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يشهد العالم في القرن الحادي والعشرين تحديات جديدة وناشئة تتمثل في صعود الأصولية والتطرف العنيف. والمناقشة الجارية اليوم، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة المتضررة من هذه الآفة في منطقة الشرق الأوسط، تأتي في الوقت المناسب وتتصف بالأهمية. ويتعذر تبرير الهجمات العنيفة التي تشنها الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وغيرها من الجماعات المسلحة ضد مجموعات عرقية ودينية من الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك النساء، والأطفال، وجماعة المثليات والمثليين، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسانية، والمخنثون، وهي آخذة في الانتشار بصورة مروّعة وخطيرة للغاية.

إن المسيحيين، والأزيديين، والأكراد، والتركمان، والشاباك، والسنّة، والشيعة وغيرهم لا يجري استهدافهم إلاّ بسبب أصلهم الديني أو العرقي. ووفقا للتقارير، فإن الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الاسلامية/داعش تشمل قتل المدنيين، والتعذيب، وعمليات الاختطاف، والاغتصاب، والرق، والاتجار بالنساء والأطفال، فضلا عن التجنيد القسري للأطفال. وما فتئ العنف الجنسي جزءا من استراتيجية تنظيم الدولة الاسلامية لبث الرعب، واضطهاد الأقليات، وقمع الطوائف التي تعارض أيديولوجيته وتشريدها عنوة. وهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان قد ترقى إلى جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو إبادة جماعية، حسبما يفيد

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح بشأنها.

وتدين لاتفيا بشدة جميع أشكال العنف، والاضطهاد، والتمييز، والتعصب القائم على الدين أو المعتقد، أو الأصل العرقي، أو أسباب أخرى. وندين بأشد العبارات الأعمال الوحشية التي لا توصف والتي يرتكبها تنظيم الدولة الاسلامية/داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، وبخاصة ضد الفئات الضعيفة. فتدمير المواقع الدينية والتاريخية، الذي تصفه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كحملة للتطهير الثقافي، يبعث على الأسى أيضا.

ويجب التحقيق بشكل صحيح في انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات التي يرتكبها تنظيم الدولة الاسلامية/داعش والجماعات المسلحة الأخرى ضد السكان المدنيين في منطقة الشرق الأوسط، ويجب أن يخضع مرتكبو هذه الجرائم للمساءلة. وعلى الدول أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تلك التي تعود للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية والعرقية، وغيرهم من المجموعات الضعيفة.

إن تضافر الجهود الدولية أمر حيوي لمكافحة التطرف العنيف. لذلك، انضمت لاتفيا إلى التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الاسلامية. ومن المهم أيضا معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والتعصب الديني، وتنفيذ تدابير وقائية للحد من التطرف والتجنيد، لا سيما في صفوف الشباب. وتأتي تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المشردين قسرا من مجموعات الأقليات الدينية والعرقية في المقام الأول، فضلا عن توفير الدعم للضحايا الذين يطلق تنظيم الدولة الاسلامية/داعش سراحهم، بما في ذلك إعادة الإدماج الاجتماعي، وتوفير الرعاية الطبية والنفسية للنساء والأطفال، وهي المجالات التي تتطلب أكبر قدر من اهتمامنا وبذل المزيد من الجهود المنسقة.

ومجموعات الأقليات الدينية والعرقية التي تعيش في الشرق الأوسط لها الحق غير القابل للتصرف في مواصلة العيش في مناطقها التاريخية، حيثما تعايشت سلميا لعدة قرون.

ويجب أن تكون المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، الغنية في تنوعها، محورا للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز التسامح في المنطقة، والتصدي لآفة الإرهاب والتطرف العنيف عبر الحدود الوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة برسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أولا، نشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة الموضوعية، وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية (S/2015/176، المرفق) كي تكون دليلا لمناقشاتنا. واسمحوا لي أيضا أن أحيّي أعضاء مجلس الأمن. ونحن ممتنون كذلك للإحاطات الاعلامية التي قدّمها الأمين العام وغيره ممن أثروا وجهة نظرنا هذا الصباح، وعمّقوا التزامنا بهذه المناقشة.

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق، على ضوء الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المرتبطة به، مما يؤكد ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحالات العنف المتطرفة التي تشكل جرائم دولية في منتهى الخطورة.

بتاريخ ١٣ آذار/مارس، أعرب بلدي في مجلس حقوق الإنسان عن تأييده القوي للإعلان المعنون ”دعم حقوق الإنسان للمسيحيين وغيرهم من الطوائف“ الذي تم اقتراحه من جانب روسيا، ولبنان، والكرسي الرسولي، وهو يعترف بالتهديد الخطير لمختلف الطوائف الدينية في الشرق الأوسط،

ولا سيما المسيحيين، الذين شُرّدوا أو أُجبروا على ترك أراضي أجدادهم وهم ضحايا أعمال العنف المتطرفة. ويدعو الإعلان المجتمع الدولي إلى دعم الوجود التاريخي العميق الجذور لجميع المجموعات العرقية والطوائف في منطقة الشرق الأوسط، إزاء التهديد الخطير من جانب الدولة الإسلامية، وتنظيم القاعدة، والجماعات الإرهابية المرتبطة بهما، مما يسبب خطر الزوال الكامل للمسيحيين. كما يدعو الدول إلى إعادة تأكيد التزامها باحترام الحق في حرية الدين.

وترفض الأرجنتين وتواصل رفضها للانتهاكات المتكررة التي يرتكبها تنظيم الدولة الاسلامية ضد الأقليات الدينية والعرقية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين. ونحن نكرر إدانتنا القاطعة لجميع الأعمال الإرهابية التي ترتكبها هذه الجماعة، بجميع أشكالها ومظاهرها، ونعرب عن تضامننا العميق مع السكان المدنيين الضعفاء، الذين هم ضحايا الأعمال الوحشية والهمجية لهذه الجماعة الإرهابية والمرتبطين بها.

إننا نتكلم في هذه المناقشة بصوت واحد، حيث يجب أن يكون واضحا أنه على الصعيد المتعدد الأطراف، وفي سياق العلاقات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، وكذلك في سياساتنا الداخلية وتشريعاتنا وطريقتنا في الحياة كمجتمع، يحترم بلدي ويجلّ المعايير الأخلاقية والقانونية التي نعتبرها عالمية وغير قابلة للتصرف، وهي تشكل أيضا الأساس المعنوي والأخلاقي والقانوني لمنظمتنا.

فعلى سبيل المثال، نحن نحترم تماما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص في المادة ٢ على أن:

”لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز“؛

وينص في المادة ١٨ على أن:

”لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين“؛

وينص في المادة ٧ على أن:

”كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة“.

ونحن أيضا نحترم المبادئ الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان ونتقيد بها، حيث تنص الفقرة ٨ على أن

”الأديان والروحانية والمعتقدات تؤدي دورا رئيسيا في حياة ملايين النساء والرجال، وفي أسلوب حياقم، وفي الطريقة التي يعاملون بها الآخرين. ويمكن للأديان والروحانية والمعتقدات أن تسهم في تعزيز الكرامة والقيمة الأصليتين للبشر، وفي القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب“.

ونتفق أيضا مع الفقرة ٩، التي تلاحظ مع القلق أن

”العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تتفاقم بفعل عوامل منها التوزيع غير المتساوي للثروة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي“،

ومع الفقرة ١٠ التي تؤكد من جديد أن من حق كل إنسان التمتع بجميع حقوق الإنسان.

إن الأعمال الارهابية والأعمال المشينة والخطيرة الأخرى التي تتكرر في أنحاء مختلفة من العالم وتستحق الشجب وتُستوحى من الأصولية المتطرفة وخطابات الكراهية التي تستخدم الأديان والمعتقدات كذريعة لتبرير ما لا يُبرر، ولتغطية الصراعات الوحشية على السلطة، بالرغم من أنها

ليست جديدة أو مقتصرة على عصرنا، تمثل واحدة من أخطر المسائل التي تواجهنا في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

وليس سبب ذلك مجرد أن هذه الأعمال تخالف وتنتهك المبادئ الأخلاقية والقواعد القانونية التي اعترف بها المجتمع الدولي بأسره بأنها قيّمة وضرورية، ولكن أيضا لأن الاعتراف بالتنوع واحترام الاختلافات شرط أساسي لوجود عالم إنساني بالكامل، طالما أن السلام الحقيقي، كما قال البابا فرانسيس، يقتضي وجود عالم نشعر فيه جميعا بحريّة التعبير عن شواغلنا، واحتياجاتنا، وتطلعاتنا، ومخاوفنا. ولكن تحقيقا لهذه الغاية، أهم شيء هو أن نكون جميعنا على استعداد لقبول واحدنا للآخر، واحترام الاختلافات المشروعة، والتعلّم أن نعيش كأسرة واحدة ذات إنسانية مشتركة. هذا ليس عالما فاضلا بسيطا؛ إنه نتاج مسؤولية حتمية ودعوة إلى العمل.

نحن لا نُفرط في التبسيط؛ إننا نتفق مع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد على أن أعمال العنف الطائفي المتطرفة هذه ليست كوارث طبيعية أو عداوات دينية دائمة. وكما قال القديس جيروم، إن فساد الأفضل هو أسوأ أنواع الفساد. وهذا في الواقع ينطبق على بعض الناس.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث مسائل.

أولا، نعتقد أن الجرائم الخطيرة، والجرائم ضد الإنسانية، والأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعات تبني أعمالها على أساس الخطابات الأصولية المتطرفة القائمة على الكراهية، وتحاول بشكل باطل استخدام الدين لتبرير هذا السلوك الشائن، يجب إدانتها على الإطلاق من المجتمع الدولي بأسره، ولا يمكن أن يمضي مرتكبوها دون عقاب.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر عبارات البابا فرانسيس الذي قال ردا على سؤال حول الهجمات البغيضة ضد شارلي إبدو في بلدكم، سيدي الرئيس، إن المرء لا يمكنه أن يقتل باسم الله، وإن القتل باسم الله يتصف بالشذوذ. يجب ممارسة الدين بحريّة، دون تهجّم، ودون إكراه، ودون قتل. وأعتقد أن هذا ينطبق أيضا على السياسات الوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار، نرى أنه من الضروري مكافحة هذه الانتهاكات الأشد خطورة على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن إطار صارم من القوانين، باستخدام الأدوات والآليات المتاحة لهذه الهيئة، بما في ذلك الجزاءات وإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير.

ونعتقد أن التدابير التي تعتمدها الدول لمكافحة الجماعات الإرهابية يجب أن تحترم القانون الدولي احتراما كاملا، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وحق اللاجئين، فضلا عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، تؤكد الأرجنتين من جديد أن الجماعات التي ترتكب الأعمال الإرهابية، وجرائم الكراهية، والجرائم ضد الإنسانية لا يمكن ولا يجب أن تكون مرتبطة بدين معين أو بطائفة دينية معينة.

ثالثا وأخيرا، دعت الأرجنتين باستمرار، بوصفها عضوا في المجلس خلال العامين الماضيين، إلى ضرورة وقف تدفق الأسلحة إلى جميع أطراف الصراع السوري، وشدّدت على ذلك. ونحن نحذّر مرة أخرى، ليس من حيث المبدأ فحسب، ولكن أيضا بسبب الأدلة المتكررة، ومخافة عدم الاستماع إلى ما نقول، من أنه إذا استمر تدفق الأسلحة أو، الأسوأ من ذلك، إذا ازداد تدفقها، سواء في الشرق الأوسط أو في أي منطقة أخرى فيها صراعات، سوف تكون العواقب على البشر أكثر تدميرا ووحشية، وسوف تصبح إمكانية تحقيق سلام دائم بعيدة المنال بشكل متزايد.

وعلى غرار الآخرين الذين تكلموا من قبل، نعتقد أن ظهور تنظيم الدولة الاسلامية وجماعات متطرفة أخرى يثبت ما نقوله، حيث يتضح أنه من المستحيل التنبؤ بكل التداعيات الناجمة عن صراع ما، والمخاطر التي ينطوي عليها إنشاء جماعات وتمكينها بحيث تكون على استعداد، عاجلا أم آجلا، لارتكاب أبشع الجرائم وأشدها وحشية وأكثرها انحطاطا.

أخيرا، نحن لا نعتقد أن الحلول العسكرية أو عسكرة الصراعات هي أفضل سبيل لتحقيق السلام، أو هي السبيل الوحيد لتحقيقه. والأدلة تثبت صحة ما أقول.

لا يتحقق السلام الحقيقي والدائم بالتسبب في مزيد من الموت والمعاناة وإنما من خلال المجتمعات التي لديها الاستعداد والقدرة على التذكر والبحث عن الحقيقة وكفالة العدالة، ومن خلال المجتمع الدولي الذي لا يعمل من أجل إثارة أعمال انتقام جديدة، إنما من أجل بناء مجتمعات شاملة للجميع ليس البشر فيها ذئابا مقنعة إنما مجتمعات محلية متنوعة ينظر إلينا جميعا فيها على أننا متساوون في الكرامة والحقوق، لأنفسنا وإزاء بعضنا البعض على حد سواء.

وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد اقتناعها الراسخ بأن التعاون الدولي وحده يمكن أن يتصدى بفعالية لآفة الإرهاب بجميع مظاهره في إطار من الاحترام المطلق لحقوق الإنسان والقانون الدولي. يحدونا الأمل وندعم مبادرة رئيس الجمعية العامة والأمين العام للجمع بين القادة من مختلف الأديان والمعتقدات في اجتماع خاص يمكن خلاله للجميع، المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء، العمل لتعزيز ثقافة السلام والتسامح والكرامة للجميع. أعلم أنني أخذت ١٤ دقيقة، لكن هذه المناقشة الموضوعية التي دعينا إليها أتاحت لي تجاوز الحد الزمني مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.